وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية وعلاقات دولية
تخصص: سياسة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس
و الموسومة بـــ :

الأمن الإنساني في الدول العربية

(دراسة حالة الأردن)

من إعداد الطلبة:

* لعبان محمد

* كافي نوال

تحت إشراف الأستاذ:

* بن زايد محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ : ..... رئيسا

الأستاذ: ..... بن زايد محمد ..... مشرفا

الأستاذ : ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2014م– 2015م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }

أهدي ثمرة نجاحي إلى من هي سندي و قوتي و راحة بالي إلى من حملتني في جوفها تسعة أشهر و سهرت و قدمت لي دون مقابل إلى نور حياتي و شمعة أمالي إلى أمي الغالية إلى روح والدي أسكنه الله فسيح جنانه

إلى القلوب الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي الذي شاركوني أفراحي و أحزاني و كانوا سندي في الحياة إخوتي.

إهداء خاص إلى الكتاكيت "علي،عبد النور ،لجين،شيراز،هبة"

إلى رفقاء دربي أصحاب القلوب الطيبة و النوايا الصادقة الذين قاسموني الحياة و عاشرتهم في الحياة الجامعية أصدقائي" محي الدين،يحي،قادة،علي،حسين،أسامة"

إلى كل من ساعدني في إثراء مذكرتي و مدّو لي يد المساعدة " كافي نوال" و كل الأحباب و الأصدقاء و كل زملاء دفعة العلوم السياسية2015.

و إلى كل عائلة لعبان

إهداء

الى سندي في الحياة اب وامي واختي الكبرى عومرية الى من دفعني الى الامام اخواتي مليكة ميمونة .بدرة وخيرة والى اولادهم

الى قدوتي في الاجتهاد اخي جلول

الى قدوتي في الطموح اخي ميمون

والى قدوتي في الامل اخي نور الدين

واهداءخاص الى اخي الصغير ايمن

الى من ارى بسمتي في وجوههم اصدقائي فاطمة وحياة وهدى وسناء والى زميليّ محمد ومحي الدين

كلمة شكر

أولا نحمد الله ونشكره على نعمه علينا وعلى توفيقه لنا لإتمام هذه المذكرة، حيث كان خير عون لتخطي كل المصاعب التي واجهتنا خلال دربنا الطويل فالحمد لله كثيرا ونسأل الله أن يلهمنا سداد في الرأي والإخلاص في العمل

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف: "بن زايد محمد" على توجيهاته وإرشاداته وإشرافه على رسالتنا والتي نرجو أن تكون في المستوى.

وجزيل شكرنا وامتناننا وكذا جميل عرفاننا لأساتذتنا الكرام اللذين أناروا دربنا وشرحوا صدورنا وعلمونا دون أن يبخلوا علينا بمعرفتهم وعلمهم خلال مشوارنا الدراسي.

و الشكر إلى جميع عمال جامعة سعيدة

وفي الأخير نشكر جميع الأساتذة وكل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة من قريب وبعيد

مقدمة

مقدمة :

ارتبط مع بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية ، في محاولة لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن والقائم على الأمن العسكري ، ومن ابرز هذه المفاهيم مفهوم " الأمن الإنساني " الذي ظهر في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية ، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل ، انطلاقا من إن امن الدولة رغم أهميته لم يعد ضمانا لتحقيق امن الأفراد ، لذا فقد جاء بروز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن وذلك بالتركيز على تحقيق امن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز من التركيز على امن الحدود ذاته .

يكشف النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة على اتجاهين الأول هو بروز على المستوى الأكاديمي من خلال مناقشة بعض الدراسات الأكاديمية لأخطار ومصادر تهدد امن الأفراد في عصر العولمة ، أما الثاني وهو الشق التطبيقي من خلال تبني بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمفهوم الأمن الإنساني كأداة من أدوات سياستها الداخلية والخارجية ومن بينها كندا واليابان.

أما في المنطقة العربية فقد حضي مفهوم الأمن السياسي بالجدل حول أبعاد المفهوم المختلفة إضافة إلى الخوف من أن يستخدم المفهوم كذريعة للتدخل في شؤون الدول العربية.وأخذنا كنموذج الأردن ونتيجة وقوعه مابين فلسطين والعراق،وما نتج من حالة عدم الاستقرار في الدولتين من تحديات وتهديدات دفعت بالأردن إلى التركيز على الأمن الإنساني كإستراتيجية واقتصادية وأمنية.

يشكل الأمن الإنساني الأردني مطلبا على درجة عالية من الأهمية إلى جانب الحرية والرفاه الاقتصادي.فالأردن وعبر مسيرتها الحافلة بالاندماج والمشاركة في القضايا الكبيرة والحرجة والحساسة

في المنطقة يعدّ من ابرز الدول العربية التي احتلت مكانة إقليمية ودولية فرضت عليه تبعات،انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي سياسيا واقتصاديا وامنيا.

إشكالية البحث :

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

-كيف تطور مفهوم الأمن الإنساني في سياق الدول العربية ؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما لعوامل التي ساعدت على بروز الأمن الإنساني ؟
- هل تجاوز المفهوم إطاره النظري ؟
- هل تم تجاوز مفهوم الأمن القومي بشكل كلي ؟

فرضيات الدراسة :

- ظهور الأمن الإنساني كان نتيجة لبروز تحولات جديدة التي طرأت على البيئة الدولية.
- طبق مفهوم الأمن الإنساني سواءا من طرف دولا أو منظمات رسمية وغير رسمية .
- الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية تشكل لعناصر أمنه الإنساني.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته باعتبار إن مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة والذي كان نتاج لتحولات حدثت في بنية النظام الدولي، إضافة إلى ما أصبح مشاهدا من تهديد شديد واختراقات لأمن الأفراد وحرياتهم.

مبررات الدراسة:

مبررات موضوعية:

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار إن مفهوم الأمن الإنساني يعبر أو يعكس التحول في مضامين الأمن إلى جانب العديد من المفاهيم الأخرى ،و فضلا عن كونه تصور جديد يمثل شكل نقدي للأطروحات التقليدية ، فما شهده العالم اليوم من حالة تتسم بالفوضى واللامن يجعل من الحديث عن الأمن الإنساني بصفة عامة وفي الوطن العربي بصفة خاصة ضرورة يفرضها الأمن الدولي .

مبررات ذاتية:

الكشف عن جوهر ومضمون الأمن الإنساني إضافة إلى نقص الكتابات العربية في هذا الموضوع والتحديات التي يتعرض لها المواطن العربي من قبل الأنظمة السياسية من جهة والدول الأجنبية من جهة أخرى .

منهجية الدراسة :

لدراسة الموضوع تم الاستعانة بعدة مناهج حتى يتم الإلمام بكل الجوانب قدر الإمكان وهي :

المنهج التاريخي:

تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني ، حتى يتم فهم العوامل التي ساعدت على بلورت وبروز المفهوم ، بحيث لايتم فهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

المنهج الوصفي :

لدراسة موضوع معين فانه لابد من وصفه وصفا دقيقا من اجل شرحه ، ولهذا تم توظيف المنهج الوصفي لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع .

منهج دراسة الحالة :

استخدمنا هذا المنهج من خلال دراستنا لحالة الاردن كنموذج للامن الانساني في الوطن العربي

أدبيات الدراسة :

تم الاعتماد والاطلاع على جملة من الدراسات السابقة التي عالت الموضوع وهي كالتالي :

- خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، وتناولت فيه السياق التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني وتعريفه ، كما تطرقت إلى مفهوم الأمن الإنساني في العالم العربي وتطبيقاته على المستوى الدولي والإقليمي .
- إبراهيم عبد القادر ، التحديات الداخلية والخارجية للأمن القومي الأردني ، وقد تحدث فيها عن الأمن القومي الأردني وركز فيه على التحديات التي تهدد وتواجه الأمن الأردني ، سواء كانت على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي والمتمثل في التهديدات الدولية والإقليمية ، كما تحدث عن الآليات المتاحة لمواجهة هذه التحديات والوقوف في وجهها.

الإطار النظري للدراسة :

***النظرية الواقعية** : وهي نظرية تتخذ من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي وغير مستقر ، فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية في الدولة وكيفية تامين بقائها من التهديدات على سيادتها وعلى وحدة ترابها.

***النظرية النقطية** :هي مواقف نقدية موجهة لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن ، الذي يترجم في التركيز على محورية الإنسان ، بحيث ترى إن موضوع الأمن يتمثل في الفرد والجماعة .

* **النظرية الكوسمو بوليتافيا (الكونية ، الكوكبية ، العالمية)**: وهي نظرية تبحث عن توسيع مجال الأخلاق والعدالة خارج مجال الدولة ، لتقوم على فكرة وجود جماعة عالمية ذات علاقات عبر

قومية قائمة على الأفراد ، وتركز على رفضها للطرح الواقعي وتمسكها بفكرتي الأخلاق والعدالة في مجال العلاقات الدولية ، وضرورة ترقية حقوق الإنسان بشتى أنواعها اقتصادية كانت أم مدنية .

الإطار المفاهيمي للدراسة :

– **عولمة الأمن** : بمعنى إن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي ، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين كل الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها.

– **انسسة الأمن** : يتخذ الفرد وحدة التحليل له ، يعمل على إدماج كل الأفعال مقرا بالصفة العالمية للحق في الحياة مما يدفع بالاهتمام أكثر بالفرد في حالة النزاعات المسلحة لحمايته من الخوف.

– **العولمة** : تعرف حسب لجنة حقوق الإنسان الأممية بأنها " ذلك المسار الذي لا يعد فقط اقتصاديا وإنما كذلك يحتوي بعدا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وقانونيا ".

– **العالمية** : هي التعبير عن البعد الثقافي وتعني الاعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم متفتح على بعضه البعض مع الاحتفاظ بالتنوعات ، وهي لاتعني الهيمنة الاقتصادية ولا الثقافية وإنما التنوع والانفتاح اتجاه الثقافات الأخرى .

– **الحكم الراشد** : يقصد به الطريقة التي تسير بها السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، يعد بعد ذلك الحكم الراشد مرادف للتسيير الجيد للتنمية ، أي بكل ما قد يمس بالتسيير الاقتصادي وبسياسات الاقتصاد ، فهي بذلك مقاربة تنطلق من فكرة التقليل من تدخلات الدولة لصالح السوق.

صعوبات الدراسة :

- نقص المراجع باللغة العربية حول موضوع الأمن الإنساني.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : تضمن السياق التاريخي لظهور الأمن الإنساني بالتركيز على التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة .

الفصل الثاني : في هذا الفصل تناولنا آليات تحقيق الأمن الإنساني من خلال التطرق إلى ابرز الدول التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني في سياستها إضافة إلى المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية .

أما الفصل الثالث :

فقد تطرقنا من خلاله إلى التعريف بمفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي عموما وفي الأردن خصوصا بالإضافة إلى الحديث عن واقع التنمية في المنطقة العربية باعتبارها أساس تحقيق الأمن الإنساني.

ولهذا اتبعنا الخطة التالية:

الفصل الأول :تدقيق ايتيمولوجي للأمن والأمن الإنساني

المبحث الأول: الأمن الإنساني وبروز تصور جديد للأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: الأمن في طرح النظريات الوضعية

المطلب الثالث: تطوّر في طرح النظريات الوضعية

المطلب الرابع :الأمن وفق نظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني: عوامل ظهور الأمن الحديث وعلاقته بالتتمة

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وبروز منظومة مفاهيم جديدة

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على المفهوم التقليدي للأمن

المطلب الثالث: تزايد الترابط بين البعدين الأمني و التنموي

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول :تعريف الأمن الإنساني

المطلب الثاني: الخلفيات الفكرية والعلمية لمفهوم الأمن الإنساني

المطلب الثالث: تهديدات التي تعترض الأمن الإنساني

الفصل الثاني: الآليات الدولية والإقليمية للأمن الإنساني

المبحث الأول: نماذج عن آليات المنهجية من طرف الدول في تحقيق الأمن الإنساني

المطلب الأول: النموذج الكندي والياباني للأمن الإنساني

المطلب الثاني: شبكة الأمن الإنساني

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لتحقيق الأمن الإنساني

المطلب الأول: أسباب التوجه نحو الإقليمية كبديل للتعاون الدولي

المطلب الثاني: المقاربات الإقليمية للأمن الإنساني

المبحث الثالث: الآليات الدولية والعالمية لتحقيق الأمن الإنساني

المطلب الأول: المقاربة الأممية للأمن الإنساني

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية و المؤسسات المالية والدولية

الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني العربي والآليات الموضوعية لتفعيله (حالة الأردن)

المبحث الأول: الأمن الإنساني في سياقه العربي

المطلب الأول: إبعاد الأمن الإنساني في سياقه في تقرير التنمية البشرية لعام 2009

المطلب الثاني: التنمية البشرية في الوطن العربي

المطلب الثالث: معوقات التنمية في المنطقة العربية

المبحث الثاني: واقع الأمن الإنساني في الأردن

المطلب الأول :مفهوم الأمن الأردني ومرتكز

المطلب الثاني: المقاربة الأردنية لمفهوم الأمن الإنساني

المطلب الثالث: واقع التنمية في الأردن

المبحث الثالث: تحديات الأمن الإنساني في الأردن

المطلب الأول: التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن الإنساني للأردن

المطلب الثاني: التحديات الخارجية المؤثرة في الأمن الإنساني

المطلب الثالث: الآليات الموضوعية لتفعيل الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الفصـــل الأول:
تدقيق إيتيمولوجي للأمن و الأمن الإنساني.

المبحث الأول: الأمن الإنساني و بروز تصور جديد للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

كان الأمن و لا يزال الهاجس الأول للأفراد و الجماعات و الأمم تسعى لتحقيقه بشتى الوسائل و السبل لذلك فقد رافق تصور الحياة الآمنة كل العصور و الأزمنة بما يتفق مع غريزة البقاء و الدفاع عن الحياة و سلامة الجسد و الحرية و على الرغم من أهمية الأمن و شيوع استخدامه إلا أنه يصعب تحديد مفهوم واحد للأمن .

تعريف الأمن:

الأمن لغة:مصدره أمن ، الأمان و الأمانة بمعنى : و قد أمنت فأنا أمن و أمنت غيري من الأمن و الأمان ضد الخوف و منه الإيمان و الأمانة المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى : و آمنهم من خوف " و منه" أمنة تعاسا" و "و إذ يغشيكم النعاس أمنة منه" ، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلة ذلك حذر الشر و " هذا البلد الأمين" أي الآمن. و هو من الأمن.و عليه فإن مفهوم الأمن قديم جدا ، فعندما عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة الأمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة توافر و توارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي أشتق منها الإيمان المفهوم الاصطلاحي للأمن : يعود استخدام الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن و تجنب الحرب ، و الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية لذلك فقد تأسست وزارة الأمن القومي في معظم البلاد و قصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري و عاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية و الكيميائية و الذرية

كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها و قوتها.-يعرف "هنري كيسنجر " الأمن على أنه " أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[1]

(1)-صحفية نزاري ، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة (دراسة مقارنة لحالات : الجزائر –تونس-المغرب)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق –قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2010-2011 ص 35-36.

المطلب الثـاني: الأمن في طرح النظريات الوضعية

هذه النظريات تدعي دراستها لما هو كائن ليس لما يجب أن يكون ؛ و التي يمكن إثباتها بالرجوع للواقع خصائصها : الإمبريقية ، الموضوعية، و إمكانية التحقق من صدقها [1].

1-**الواقعية:** ترتكز على قدرة بقاء الدولة في محتوى فوضوي بإعتبارها الفاعل الرئيسي دوليا ، و السياسة الدولية صراع من أجل السلطة فيما بين الدول التي تهدف لتعظيم مصالحها الوطنية إلى أقصى ما يمكن تحقيقه . و يمكن جمع مسلمات المنظور الواقعي في :

2-الحالة الفوضوية التي تتواجد فيها العلاقات الدولية هي مرادفة لحالة الحرب.

3-الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية.

4-الدول فواعل عقلانية تستهدف أقصى درجة من المصالح.

5-المنظم الوحيد القادر على ضمان السلم هو ميزان القوة

6-**محورية الدولة في ظل نظام فوضوي:** تمثل الدولة وحدة تحليل العلاقات الدولية و أساس بناء المقاربات الأمنية الهادفة للحفاظ على أمنها و بقائها . فتركز على محورية الدولة و بقائها إزاء التهديدات المادية التي قد تمس بسيادتها و بوحدتها الترابية ، و الأمن من الزاوية الموضوعية حسب أرنولد ووافرز (A.wolfers) هو غياب التهديد على المصالح أو القيم المكتسبة ، و من الزاوية الذاتية هو غياب الخوف من وجود مساس بهذه المصالح و يتحدد مفهوم الأمن من خلال التفسير المعطى للتهديدات على اعتبار أنه غياب التهديد الشعور بغيابه أو على الأقل امتلاك الوسائل لمواجهة و حله ، و وفقا لهذه الصورة فالوضعية الأمنية يمكن إنتاجها و تقويمها بالسياسات الهادفة للدفاع و للدفاع العسكري[2].

([2])-فريدة حموم ، الأمن الإنساني في ظل العولمة و قيم التنمية المستدامة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ص 95.

سيطر المنظور الواقعي خلال الحرب الباردة تخوفا من حدوث صدام نووي ، الأمر الذي دفع بالدولة للسيطرة على سياسات الأمن و تنفيذها ، فكانت بذلك محور مفهوم الأمن كفاعل دولي في كل ما يرتبط بالأمن بالموازنة مع قدراتها العسكرية ، فالموارد المادية تؤثر بشكل في سير سلوكيات الدول على حساب تصورات و تفضيلات صناع القرار ، فالأمن هو أمن الدولة و بقاء الدولة ، التي تسعى لاحتوائها التهديدات ذات الطبيعة المادية و الموضوعية عن طريق تطوير قدراتها العسكرية ، مما يقلص الأمن إلى مجرد مسألة دفاعية و حمائية.بسبب فوضوية العلاقات الدولية لغياب سلطة تعلو سلطات الدولة.[1]

البقاء و الاستقرار: تسعى الدولة إلى تأمين نفسها في خضم فوضى العلاقات الدولية بهدف البقاء،فنجد "البقاء" و "الاستقرار" في قلب المفهوم الواقعي للأمن مع التمييز بين السياستين الداخلية لتطوير قدراتها العسكرية منمية في نفس الوقت المخاطر و التوتر مع غيرها ، فتزداد بذلك احتمالات قيام الحرب كحق مشروع للدولة نظرا لفوضوية العلاقات الدولية ، فالعنف وفق المنظور الواقعي مشروع إذا هدفت به الدولة المحافظة على استقرارها و بقائها ، و بحسب هنري كيسنجر فإن بقاء الدولة هي مسؤوليتها الأولى و القصوى و لا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر[2].

1- **القوة و المصلحة:** يرى ريمون آرون (R.ARON)أن خصوصية العلاقات الدولية تمكن في مشروعية و شرعية اللجوء للقوة من قبل الفاعلين و يبقى هدف القوة حسب آرون هو السلم و ليس العنف.لأن الحرب ضرورية للحفاظ على بقاء الدولة و إستقرارها ، فتسعد دائما لخوضها بزيادة قوتها العسكرية و هو ما تقدم عليه الدول الأخرى فتقع في المعضلة الأمنية أو " المأزق الأمني".[3]

([1])-فريدة حموم، نفس المرجع السابق ص 95-96.

([2])-جون بيليس و ستيف سميث عولمة السياسة العالمية (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،(الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث،2004)ص 244

([3])- فريدة حموم، نفس المرجع السابق ص 97.

و هذا الأخير هو " الوضعية التي تتواجد فيها الحكومات أمام مشاكل تمس بأمنها ، أين يكون الخيار بين أمرين متساويان و غير مرغوب فيهما" فهي حالة يصعب فيها اتخاذ القرار بين أمرين كلاهما ضرر للدولة ، لأن القيام بالاستعدادات العسكرية يخلق حسب كان بوث (Ken BOOTH) شعورا بعدم الإطمئنان لا يمكن إنتزاعه في تفكير الدول الأخرى تجاه نوايا هذه الدولة ، فتقع في الشك و عدم الطمأنينة فيما إذا كانت الاستعداد لأغراض دفاعية دعما لأمنها في عالم غير مستقر ، أم لأهداف هجومية بهدف تغيير الوضع الراهن لمصلحتها[1] ،مما يؤدي إلى التسابق نحو زيادة قوة الدول العسكرية ، فيزداد الشعور بعدم اليقين و الخوف و " من هنا تأتي الحلقة المفرغة للأمن و القوة"[2] فبدل التسلح لصنع الأمن فهو يخلق الحرب و يبقى على فوضوية النظام الدولي.

يحدد مفهوم المصلحة عمليا الدوافع التي تدير بها الدول سياستها فعليا بغض النظر عن الطريقة التي تعلن بها أولا تلك السياسات للرأي العام ، فالهدف النهائي و الدائم للسياسة الخارجية لأية دولة هو تحقيق المصلحة الوطنية[3] ،و هدف الواقعية ليس تغيير النظام القائم و إنما المحافظة على استقرار من خلال ميزان القوى الذي يخضع لعلاقات القوة في مرحلة معينة ، فتتغير أطراف النظام إما سلميا كما حدث بعد الحرب الباردة أو بالعنف كما حدث بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية . فاختزل الواقعيون الأمن في قضية الحماية و الدفاع بحصرهم للأمن في مسألة بقاء الدولة و الإعتداء المسلح المحتمل ضدها ،أدى بالأمن ليكون موضوعا للدراسات الدفاعية و الإستراتيجية [4].

([1])-جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سبق ذكره ، ص 246.

([2])-عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر –أوربا و الحلف الأطلسي)،(الجزائر : المكتبة العصرية ،2005) ص 21.

([3])- محمد عبد السلام ،"المصالح الوطنية :المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية : سلسلة مفاهيم ، العدد 18،(القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،2006) ص 09.

([4])- عبد النور بن عنتر ،مرجع سبق ذكره ، ص 19.

II-الليبيرالية:

وسعت من مفهوم الأمن و لم تحصره في جانبه العسكري بإدماجها العوامل المؤسساتية الإقتصادية و الديمقراطية كمتغيرات لإقامة السلم و تفادي الحرب ، و مؤكدة على تأثير الفواعل الدوليين في العلاقات الدولية فالمؤسسات الدولية و الإقليمية كيانات متناظرة ضرورية للدول ذات السيادة التي أخذت قدرتها على توفير أهداف الرفاه في تناقص[1]. و ترى أن النظام الدولي يتميز بالفوضوية و عقلانية الدولة، لكنها لا تؤمن بحصر المصلحة الوطنية في القوة و حتمية اللجوء إلى القوة العسكرية لإدارة العلاقات الدولية دون رفضها كلية مؤكدة على وجود فواعل أخرى تساهم في وضع الأمن مع إبقائها للدولة كفاعل أساسي ، لذا تدعو لتنظيم الفوضى و ليس القضاء عليها لبقائها ميزة العلاقات الدولية .

و تطغى على جميع نظريات المنظور الليبرالي النزعة التعاونية[2]، فيمكن تجاوز العداء بين الدول عن طريق تنمية التجارة ، الديمقراطية و المؤسسات الدولية ، و يرجع وجود اللاأمن لعدم تنظيم الفوضى ، مما يدفعها لتجنيد تزايد المؤسسات الدولية و تنامي العلاقات السياسية و الاقتصادية تحبيذا للسلم و التعاون بين الأمم .فهي ذات رؤية تفاؤلية[3].

دفع هذا التصور ببورتون (J.BURTON) لوضع "شبكة العنكبوت"أين التفاعل بين الدول ما هو إلا أحد مستويات التفاعل في النطاق العالمي .فالعلاقات الدولية ليست كما يراها "كرات بلياردو"يضرب بعضها البعض بل "نسيج عنكبوت"تتفاعل و تترابط في إطار عناصر فاعلة متعددة (شركات متعددة الجنسيات ، الأفراد ،المجموعات ، الدول،...)[4].

([1])-جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سبق ذكره ، ص 325.

([2])-نفس المرجع ، ص 327.

([3])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

([4])-جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

و بدلا من السلم السالب "الذي وضعه الواقعيون ،يتبنى ا لليبراليون مفهوم "السلم الموجب"الذي يريكز على التداخل و الاندماج و التعاون في المجموعة الدولية نظرا لتنوع التهديدات و عجز الدول لوحدها عن معالجتها و تشارك الفاعلين لمجموعة من القيم ، واضعين ثقتهم في الأسواق التي تستبدل شيئا فشيئا سلطة الدولة و تؤدي مباشرة للسلام.

و على الرغم من ابقائهم لمفهوم الفوضى إلا أنهم يرون إمكانية التقليل منها ليس عن طريق ميزان القوى و إنما بالتعاون و التبادل اللذان يخلقان الثقة بدلا من الشك مادامت الحرب ليست بالحتمية كما قام كل من كيوهان (Keohane Robert)و جوزاف ناي (Josef NYE) عام 1977 بنشر كتاب مشترك بعنوان :"القوة و الإعتماد المتبادل " أعلنا فيه عن الأفول التدريجي لدور الدولة ، الفاعل الموحد على الساحة الدولية و اقترحا مفاهيم " السياسة العابرة للدول" أو " الاعتماد المتبادل المعقد" لتوصيف هذه المرحلة ، نظر لتعدد الفاعلين كشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية و الجماعات الضاغطة.

و يوافق بذلك المذهب المؤسسي الليرالي الواقعية الجديدة في قبول أهمية الدولة و فوضوية النظام الدولي لكنه يعتقد بأن تطلعات التعاون حتى في ظل نظام فوضوي أكثر أهمية مما يعتقده الواقعيون الجدد ، فيمكن و يجب للتعاون ما بين الدول أن ينظم في مؤسسات و التي يقصد بها مجموعة القواعد التي تنظم سلوكيات الدول في ميادين محددة كالقانون البحري .فيقرر كيوهان بفوضوية النظام الدولي و بخضوع إلتزامات الدول للمواثيق و القوانين الدولية لإرادتها و لقوتها داخل النظام الدولي،لكنها من زاوية [1] أخرى تفضل الالتزام بها بما يحقق لها المنفعة ، فترتبط الدول في ظل الاعتماد المتبادل بمصالح مشتركة تتحقق بفضل قبول هذا الإلتزام ، و تفقد الثقة حين تغيب المصالح المشتركة فيما بينها.[2]

([1])-فريدة حموم مرجع سبق ذكره ، ص 100-102

([2])- فريدة حموم مرجع سبق ذكره ، ص 103.

المطلب الثالث: تطـور طرح النظريات الوضعية.

ظهرت في النظريات الوضعية مقاربات هدفت إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل بشكل أحسن مع طبيعة التهديدات الجديدة،[1] و ذهبت بعضها لحد إدراج مرجعيات جديدة غير الدولة.

1- الواقعية الجديدة:

لا تختلف كثيرا عن التقليدية و ترتكز على فرضيتين . الأولى فوضوية النظام الدولي لغياب سلطة مركزية تفرض النظام ، و الثانية سعي كل دولة في ظل هذا النظام لضمان بقائها و الذي يكون حسب كينث وولتز بتعظيم الدولة لقدرتها خاصة العسكرية منها.لأن ميزة العلاقات الدولية هي الصراع من أجل القوة و ترى أن بنية النظام الدولي أو هيكلته هو المحدد لخيارات الدولة وليس الصراع من أجل الحصول على القوة، توزيع القدرات بين القوى الكبرى و منها القدرات العسكرية و التوازن بينهما هو المحدد لاستقرار أو عدم استقرار النظام الدولي ،و السياسات الدولية ليست حصيلة جمع السياسات الخارجية و إنما التعبير عن التوازن الخارجي للفاعلين الآخرين في النظام الدولي.

و يؤكد وولتز أن مستوى النظام الدولي هو المشكل لسلوك الفاعلين متجاهلا دور الوحدات الداخلية في النظام على التأثير في الأنماط السلوكية لأعضائه . و على العكس يرى جيلبن أن السياسات الخارجية للدول تؤدي إلى التغيير في النظام الدولي نظرا لسعي الدولة عادة إلى القيام بالموازنة بين أهدافها المختلفة لتحقيق مزيج منها دون التضحية بأحدها.[2]

([1])-عبد النور عنتر ، مرجع سبق ذكره ص 24.

([2])- فريدة حموم مرجع سبق ذكره ، ص 103.

1-التوسيع في التهديدات و إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن:

يعتبر مايكل ديلون (M.DILLON) من الواقعيون الجدد اللذين رأو ضرورة التوسيع في طبيعة التهديدات و في مفهوم الأمن بإدراج تهديدات غير عسكرية .

فالأمن لا يعني فقط التحرر من الخطر أو التهديد و إنما أيضا امتلاك وسيلة الضغط عليه و حصره فمهمة السياسة تأمين الأمن.[1] و يرى باري بوزان (B.BUZAN) أن المسألة الأمنية تدور حول مسألة استمرارية التحرر من التهديد ليس العسكري فقط بل كل ما يمكنه تهديد أمن الدولة و بقائها ، فقد يكون التهديد في صورة غير مادية و متعدد الجوانب و الأبعاد .

و سعت الواقعية الجديدة الأخذ بعين الاعتبار التداخلات و المؤثرات السياسية و الاقتصادية في تحديد الأمن فيمكن تحقيق الأمن لمجموعة كبيرة و متنوعة من الوسائل . غير أن هناك من رفض التوسيع و التعمق فيه لأنه سيحول الدراسات الأمنية إلى كل ثقافي غير متناسق و مستحيل التطبيق ، منهم وولت (S.WALT) الذي يرى أن الأمن يتطابق ببساطة مع ظاهرة الحرب .و إن كان وولت يقر بتهديد الفقر و المخدرات و السيدا لأمن الفرد و الدولة ، فهو يرفض إدماجها في مراجعة مفاهيمية للمفهوم ، لأن دمجها قد يؤدي إلى دمج مسائل أخرى كالتلوث و حقوق الإنسان .فيبقى مفهومه للأمن في إطار التصور التقليدي.

قد تضاف قيم أخرى لابد من حمايتها ، فإن كان الأمن التقليدي أدرج الاستقلال السياسي و الوحدة الترابية نجد هارولد براون (H.Brown) يدرج إقامة علاقات اقتصادية مع باقي العالم وفق شروط مقبولة ضمن تصوره للأمن الوطني . كما يؤكد بوزان ضرورة توسيع مفهوم الأمن خارج إطار القضايا العسكرية ما دامت الدولة لم تعد الموضوع المرجعي المطلق للأمن و

([1])- فريدة حموم مرجع سبق ذكره ، ص 103

لا المصدر الرئيسي للتهديد . فهو يوسع المفهوم لمرجعات و قطاعات جديدة مع تأكيده على أن الأمن يعني دائما بقاء الدولة . وتتمثل القطاعات الجديدة في:

- **الأمن الاقتصادي**: الوصول للموارد ، الأسواق و الأموال لإبقاء على مستوى مقبول من الرفاه.
- **الأمن البيئـــــي** : يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية منها و الدولية.
- **الأمن الاجتماعي**: يعرف بالاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور ،بالحفاظ على الطرق التقليدية و اللغة و الثقافة و الممارسات الوطنية و الدينية[1] ، هذه القطاعات إضافة للبعد العسكري لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لأنها نقاط مركزية أو في الإشكالية الأمنية تعمل معا في شبكة قوية من الروابط [2]كما فصل بوزان بين القطاعين العسكري و السياسي ، لأنهما موضوعين لتهديدات مختلفة ، فتهديدات القطاع العسكري تمس كل مكونات الدولة : مثالية ، مؤسساتية و مادية ، أما التي تطال القطاع السياسي فتمس فقط بالمكونيين الأوليين .[3] فلم تعد الدولة المرجعية الوحيدة للدراسات الأمنية فقد يكون المجتمع أو الجماعة ، و لم تعد القوة محصورة في بعدها العسكري و إنما في القدرة على استغلال و إعمال الموارد المادية و غير المادية لتحقيق أهداف الدولة.

تبقى مراجعة المنظور الراقعي المفاهيمي مسجلة في التصور الواقعي لأنها مست فقط التهديدات الضاغطة على أمن الدولة و استقرار النظام الدولي ، فرغم إدراج أكولودزيج للحركات المجتمعية والقومية ، وتوسيع بوزان المرجعية الأمنية إلى غير الدولة و إلى تهديدات عسكرية ، فهما يؤكدان أن الأمن يعني بقاء الدولة .فهدف التوسيع هو دائما الإبقاء على

([1])- فريدة حموم مرجع سبق ذكره ، ص 105.

([2])-عنتر عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

([3])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،106.

الدولة طالما أن المخاطر و التهديدات تبقى في تصور دولاتي مركزي. فرغم انتقاده للمنظور الواقعي لم يخرج بوزان عن الرؤية الواقعية لأن تحليله يبقى واقعيا.[1]

بوضعه للدولة المرجعية الأساسية و من الحكومات الفاعلين المركزيين ، إلا أن عمله يعد قطيعة مع الفكر التقليدي الواقعي في نقطتين أساسيتين هما :

- لم تعد الدولة بالضرورة المرجعية الأمنية ، فالأمن البيئي يظهر أنه لا دولة بمأمن عن التحولات البيئة و هناك اختلاف بين المجتمع الذي يعد مرجعية للأمن و بين الدولة ، و بسبب العولمة تشعر المجتمعات بارتباطها بنوع من الوعي الجماعي أرقى من الوعي الفردي للأفراد ، و المجتمعات مهددة بالهجرة و الاستيراد المكثف للممتلكات الثقافية الأجنبية .
- يضع مع مدرسة كوبنهاجن من الأمن بناء اجتماعيا ، فأية مسألة اجتماعية قادرة على أن تكون رهانا للأمن عن طريق ممارسات الفاعلين الاجتماعيين الذين عن طريق قوة يجعلون منها مسألة مرتبطة بالأمن.[2]

يمكن جمع إسهامات الواقعيين الجدد في مايلي:

أ.الواقعية الدفاعية ذات رؤية متفائلة بإمكانية تفادي النزاعات ، لأنه بالتقليل من البحث عن أقصى حد من القوة تحصل الدول على أمن مرجعي و ليس مطلق ، باتباع سياسة مستنيرة تحبذ التحديث و ليس التنافس في النظام الدولي.

ب–الواقعية التعاونية: تفترض إمكانية قيام التعاون بين الدول ، و هي محبذة للتقليل من خطر اللأمن و ضمان لكل واحد مكاسب مرجعية و ليست مطلقة . فقد تقلل الدول من تسوية العلاقات الدولية بوجود تعاون تسيره ميكانيزمات أمنية تعاونية تقلل من الغش و قلة الثقة و خطأ الحسابات ، و بهذا الأسلوب [3]

([1])- عنتر عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

([2])-نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

([3])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،107-108..

تعوض الفوضى الناضجة الفوضى الصافية و تقلل من مخاطر الحروب و من دعاتها شـــــارل قلازر (C.GLASER) كما تسمى أيضا بالواقعية المشروطة على أساس أن التعاون شرط للخروج من معضلة المأزق الأمني.

ج- واقعية الدولة المركز(Etato-centré) أو الكلاسيكي الجديد: تفسر سلوكـــيات الدول الهجومية أو الدفاعية من خلال متخذي القرار و تصوراتهم و كذا العوامل و المؤسسات الداخلية و الرأي العام بدليل تغير سلوكيات الدول إزاء بعضها البعض . فتضيف إلى التحليلات كيفية اتخاذ القرار داخل الدولة، منهم قيدن (Rose.GIDEON) تلعب بذلك تصورات متخذ القرار دورا أكبر من التحليل الموضوعي الذي يدعيه الكلاسيكيون ، فالدولة ليست بالفاعل الموحد لكنها تملك خيارات إستراتيجية و أمنية غير متوقعة.

د- الواقعية البنائية: ترى بوجود جسر يربط بين الواقعية و البنائية نظرا لتقليل الواقعية ممن أهمية العوامل غير المادية للقوة كمسألة المجد و السمعة لدى آرون.و تؤكد بأن القدرة هي في قلب النظام الدولي و هي عنصر " مبني" أي يتم وضعه و بنائه .فمصطلح القدرة موجود في التصورين و يمكن أن يحلل بعقلانية ، و بالتالي إدراج تحولات القيم التي تملي سير و تطور القدرة، و حتى مورغانتو الكلاسيكي يقر بأن العالم ليس كليا مكان عقلاني.

هـ- الواقعية الإثنية(Ethno réaliste): تقوم بتحويل التفسير التقليدي للنزاعات ما بين الدول لتطبيقها و إسقاطها على النزاعات داخل الدول .فمصطلح المأزق الأمني الذي يشير لغياب الثقة بين الدول و ضرورة التسلح لتعظيم الأمن ، يستعمل أيضا لفهم ديناميكية العداءات الإثنية [1].

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،107..

-الليبيرالية الجديدة:

ترى امكانية إنشاء تعاون بين الدول من خلال بناء معايير و مؤسسات و أنظمة ، أي وضع مجموعة قواعد و قيم تتفق عليها المجموعة الدولية كأساس للتعاون مما يساهم في خلق الاستقرار أمام غياب

حكومة عالمية،و في ظل هذه الرؤية تم طرح مفهوم الأمن الجماعي . و في كتابه عام 1984 م " ما بعد الهيمنة" إقترح كيوهان (Keohane) الليبيرالية الجديدة كنظرية للتعاون الدولي تتقاسم مع الواقعية الجديدة ثلاث نقاط هي :

أهمية الفوضى الدولية في توجيه سلوكيات الدول، الدولة كأهم فاعل في العالم السياسي و كفاعل أناني . فتنطلق من إفتراض الفاعل العقلاني الأناني في عالم فوضوي و لكن ترى أن القواعد ، المؤسسات و الأنظمة لها قوة الضغط على الفواعل.

و يختلف الليبيراليون الجدد عن الواقعيين الجدد في مسألة تقدير الدول لمصالحها ، فبينما يرى الواقعيون الجدد أمثال كنث وولتز (Kenth Waltz) أن الدول تحسبها بشكل مقارن بمعنى من يربح أكثر ؟ فالليبيراليون الجدد يرون أن الدول تهتم بتعظيم مكاسبها فتقدر رفاهتها بغض النظر عن منافسيها المهم ماذا سأربح أكثر ؟ لذا فالدول حسب الواقعيين الجدد لا تميل للتعاون إذا كانت تعتقد أنها ستكسب أقل من منافسيها في حين لا يعتقد الليبيراليون المؤسساتيين أنها يجب أن تكون لعبة صفرية و لها روافد تتمثل في:

1- المذهب الليبيرالي الدولي الجديد:

يسمى كذلك بالليبيرالية الديمقراطية أو الجمهورية، يرى أن طبيعة النظام السياسي هو ما يغير السلوك الخارجي للدول و بالتالي خيارات الحرب و التعاون على أساس عدم قيام الديمقراطيات بالحرب فيما بينها.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،109..

2-الليبيرالية المؤسسية الجديدة:

ترى وجود مصالح مشتركة ناتجة عن التعاون المؤسسي بين الدول مما يقلص من هامش استقلاليتها

و يزيد تأثير المؤسسات التعاونية مؤديا للتقليل من النزاعات نظرا للتقارب و التجانس الذي تفرضه هذه المؤسسات على السياسات الأمنية ، لكنهم خلافا للكلاسيك يؤمنون بأن التعاون لا يخلو من المشاكل

و أن مقدرة المؤسسات على تحقيق التعاون و التعايش الدولةود مشيرين لمعظلة السجين و كيف أن مصلحة الدولة الحقيقية تكون بالتعاون و الثقة ، حتى في ظل غياب سلطة قوية تجبرهم على التعاون.

3-الليبيرالية المجتمعية:

لا تحصر العلاقات الدولية بين الدول لوجود علاقات عبر قومية بين الأفراد و الجماعات و المنظمات تتجاوز حدود الدول و رقابتها ، فكلما زادت العلاقات فيما بينها زادت المصالح المشتركة بين الدول ، و هو طرح يعود إلى دوتش (Deutsch) من أشهر منظري هذا التيار بورتون واضع شبكة العنكبوت كنموذج للعلاقات الدولية .فالمجتمعيون أو الاتصاليون يؤمنون بفكرة ميل البشر للتعاون و الشراكة ، على عكس الواقعيين الذين يقرون بالطبيعة الشريرة للإنسان و ميله للنزاع.

4-الليبرالية الاعتمادية:

ترى أن زيادة التفاعلات عبر القومية بين الدول يزيد من ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الأ فراد و الدول أين تتشابك المصالح الاقتصادية الخاصة، بالإضافة أيضا إلى الليبيرالية التجارية التي تدعو لتشجيع حرية التجارة و النظام الاقتصادي الرأسمالي لتحقيق السلم و الرخاء.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،110-111..

المطلب الرابع: الأمن وفق نظريات ما بعد الوضعية.

حسب نظريات ما بعد الوضعية لا يمكن رؤية العالم كمجموعة حقائق معطاة تنتظر اكتشافها بالطريقة العلمية . و ترى على عكس التيار الوضعي أن نتائج البحث تعتمد على عوامل خارجية عن موضوع البحث و المنهجية المتبعة .فالبحث يتأثر ب:

- محتوى الاكتشاف الشخصي ، البسيكولوجي ، السياسي ، الاجتماعي ، التاريخي و الاقتصادي الذي يتواجد فيه الباحث صاحب الدراسة.
- المعنى الثقافي ، الاجتماعي و التاريخي لأشكال الحياة التي تعطى معنى للمفاهيم المستعملة لدراسة الحقيقة الاجتماعية ، التي لا معنى لها خارج البناء المشكل من كلمات موظفة لوصفها.
- مجموع الممارسات لفترة معينة في إطار مدرسة معينة و المرتبطة بالأسئلة المطروحة و المناهج و المفاهيم التي تستعمل وكذلك الأجوبة التي يبحث عنها،فلا ترتبط الدراسة بالبحث عما نجده و لكن بإيجاد ما نبحث عنه.
- الدوافع السياسية بغرض تفسير العالم للتحكم فيه بصورة أحسن أو لتغيير أحسن.[1]

فترى تداخل ذاتية الباحث و محيطه في تفسير و دراسة الحقيقة المطروحة ، فهي نقدية و أغلب تياراتها ترفض الدولة كمرجع و كفاعل مركزي للأمن ، مدرجة فواعل أخرى كالفرد و الجماعة تسميتها بين من يدعوها بالراديكالية و التأملية لأنها تعيد النظر في أسس النظريات الوضعية و تتمعن فيها ، و بين من يسميها بالمدارس النقدية لطابعها النقدي .و مهما كانت التسمية فهي " تندرج كلها في إطار

نظريات ما بعد الوضعية كقاسم مشترك بينها ، مع رفضها لأسس المنظور الواقعي و نظرته الدولاتية و الأحادية للأمن،[1] و هي المعيارية ، النقدية، ما بعد الحداثة ، علم الاجتماع التاريخي و نظرية الجنس.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،112.

النظرية المعيارية:

تعكس كل النظريات حتى الوضعية منها قيما معينة و إن أنكرت ذلك .فهي تحوي قيما في تحليلاتها بدءا بالحقيقة المختارة للدراسة و الطرق الموظفة لدراستها و النتائج و الاقتراحات الموضوعية فليست القضية في كون النظرية المعيارية غربية أم اختيارية كل النظريات لها افتراضات و مضامين معيارية و غالبا ما تكون غير ظاهرة.

و شهد نهاية القرن المنصرم إعادة إحياء النظرية المعيارية عن السياســـة العالمية و حسب كريـس بـــراون (Chris Brown) فهي الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية و الطبيعية الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات و الدول.[2]

تتواجد في قلب النظرية المعيارية ، الكوسموبوليتانية (الكونية، الكوكبية، العالمية) تسعى إلى توسيع مجال الأخلاق و العدالة خارج الحدود، على أساس فكرة المجتمع الدولي المرتكز على وجود جماعة عالمية ذات علاقات عبر قومية قائمة على الأفراد.كما تسعى لتطوير فكرة اللادولة و الأخلاق العالمية التي يمكن تطبيقها بصورة عامة و ليس فقط داخل حدود الدولة .فتعد رد فعل مباشر لسيطرة الواقعية و المقاربات التقليدية ، محاولة التحرك خارج إطار اللاتداخل و حق تقرير المصير و استقلالية الدول.[3]

ترتكز الكوسموبوليتانية على الأفكار الأساسية التالية:

- ترفض الطرح الواقعي خاصة فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية.
- تتمسك بمبدأ الأخلاق و العدالة في مجال العلاقات الدولية.
- ترى ضرورة ترقية الحقوق الإنسانية بكل أنواعها سياسة كانت أم اقتصادية.[4]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،112.

([2])-جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره ، ص 366-367.

([3])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،113.

([4])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،113-114.

و تستند الطبيعة السلمية للمنظور بصورة أساسية على التنديد الكانطي – نسبة إلى كانط –للعنف كوسيلة غير عقلانية و مخالفة للقانون لحل النزاعات.و عرفت الظهور القوي بعد نهاية الحرب الباردة ، و يعد كتاب " نظرية العدالة" لجون راولز (John Rawls) الصادر عام 1981 التاريخ لإعادة النظرية الكبرى القائمة على مبادئ عالمية في العلاقات الدولية .و أبدى الكوسموبوليتانيون رغبتهم في تطوير مفهوم كوني لصنع السلام بين الدول في ظل المجتمع العالمي على أساس مبادئ الحق الكوني و العقلية الكونية ،لها ثلاثة فروع :

- الذين يتخذون الدولة قاعدة لتطوير القانون الدولي ، فالمجتمع الشامل هو مجتمع لمجموع الدول و منه عصبة أو مجتمع الأمم . و هو تصور يعمل على تقوية المؤسسات.
- الذين يرتكزون على الفرد ، فحقوق الإنسان أهم من الدولة و من سيادتها .يسمون في العالم الأنجلوسكسوني بالكونين معبرين عن الفلسفة الليبيرالية و معتبرين المجتمع العالمي سوق كبيرة تحوي أكبر قدر من الحريات الممكنة للأفراد و يدافعون عن الحقوق و المساواة.
- الذين يرتكزون على المجموعة ، يعارضون تجريد الفرع الثاني الذي لا يميز بين الأفراد ، و هو يحوي تيارين ، يقول الأول بخصوصية المجموعة بدعمه للحدود و تقوية المجموعة للدفاع عن قيمها ، فالعلاقات الدولية علاقات بين مجموعات قد تكون عبر وطنية ، أما الثاني فيدعو لإقامة المجموعة [1]

العالمية و يهدف لإبراز القيم المشتركة للكائنات البشرية .فيميلون لتقوية الحدود الأمنية بين المجموعات وفق حجج ثقافية مما يضعف الدولة القومية.[2]

([1])- ريمون حداد ،العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية ، نظام أم فوضى في ظل العولمة ، (بيروت :دار الحقيقة،2000) ص 218-223.

([2])- ريمون حداد ،العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية ، نظام أم فوضى في ظل العولمة ، (بيروت :دار الحقيقة،2000) نفس المرجع السابق ص 223.

II-النظرية النقدية:

لا يوجد إجماع حول تعريف محدد لها.و لكن يعترف بأنها التي تقبل و تشير للطبيعة المبنية للواقع الاجتماعي و لها محوران .الأول تمتد جذوره إلى مدرسة فرانكفورت في عشرينيات القرن المنصرم ذات الميول الماركسية مع ماكس هوركايمر (HORKEIMER)و تيودور آدورنو(T.ADORNO)

و بعدهما يورقان هبرماس(J.HEBERMAS) التي أدرجت في تحليلاتها تحرير الإنسان،البناء

الاجتماعي و التاريخي للأحداث و السيطرة في العالم الاجتماعي .الثاني ذو ميول نيوغرامشية أهم منظريه روبرت كوكس (RCOX) الذي رفض و أعاد النظر في أطروحات المنظور العقلاني .

و يعد كل من هوركايمر و آورنو مؤسسا مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية. و تدرج النظرية النقدية عامة الأبعاد الاجتماعية ، الثقافية،الحضارية،و المحتوى التاريخي ككل دراسة كما إن كل بناء للعالم السياسي هو نتاج تقاطع هذه الأبعاد في محتوى تاريخي و مجالي محدد ، فإذا كان منظرو المنظور العقلاني يهتمون بتفسير لماذا اتخذت بعض القرارات داخل خط سلوك خـــــاص

فالنقديون يبحثون عن كيفية تشكل الفواعل وعناصر العالم السياسي لفهم سبب حدوث بعض السلوكيات لذا يحاولون إظهار الأخطاء المفاهيمية و التاريخية للمنظور العقلاني للإسراع في مراجعة العلاقات الدولية في محتوى أخلاقي و شامل . و يناقش النقديون الممارسة السياسية في تصور يتجاوز النظام القائم في حين يأخذ العقلانيون هذا النظام كنقطة انطلاقه. و يرى النيوغرامشيون أن الحقيقة هي صراع المصالح فهم لا يتساءلون فقط عن الجذور و لكن عن الممارسات التاريخية المستمرة للتغيير في بنيات العالم السياسي .فلا يمكن وضع قانون عالمي نظرا لتغيير الحقيقة بسبب القوى الاجتماعية التي تتطور داخلها و التناقضات التي تحملها.

و اعتقد موركايمر أن النظريات قادرة على تغيير المجتمع ، و لكن لا يجب أن تطبق بنفس صورة العلوم الطبيعية لأن عالم الاجتماع جزء من المجتمع الذي يدرسه و لا يمكنه أن يكون حياديا

، و القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية، فالنظرية التقليدية ترى العالم جملة حقائق تكتشف بالعلم لكنها مخطئة لاعتقادها بإمكانية إدراكها بصورة مستقلة عن الإطار الإجتماعي الذي يتم في إطاره الإدراك .لذا يقترح النظرية النقدية كبديل لأنها ترى أن الحقيقة حصيلة لأطر اجتماعية و تاريخية محددة.[1]

و يرجع الفضل لكوكس في إدراج النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية بداية بنشر مقاله عام 1981 م بعنوان " القوى الاجتماعية، الدول و النظام الدولي : ما وراء نظرية العلاقات الدولية" و عام 1987 م " الإنتاج ، السلطة و النظام الدولي" ، حيث يرى أن كل نظرية لها موقع في الزمان و المكان فلا وجود لنظرية تهدف للبحث عن الحقيقة العلمية ، " لأن النظرية هي دائما لأجل أحدهم و لتحقيق أهداف معينة .فيرفض النقديون فكرة أن المعرفة النظرية محايدة أو غير سياسية ". فحين تقبل نظرية العالم كما تجده بعلاقاته الاجتماعية و السلطة و المؤسسات التي تتضمنها ، يتعلق الأمر بنظرية حل المشاكل بهدف السير الحسن للعلاقات و المؤسسات بتعاملها مع بعض مصادر الفوضى .في المقابل النقدية هي تلك التي تتسائل عن صيرور ة الإنتاج النظري نفسه و تكون واعية بالعلاقة بين هذه الصيرورة و التصور الموجود فيها ، فتعيد النظر في المؤسسات و العلاقات الاجتماعية و السلطة بالتساؤل عن جذورها و كيف يمكنها أن تتغير.

و يرى كوكس وجود ثلاث مجموعات من القوى تتفاعل في البنية في النظام الدولي : القدرات المادية الأفكار و المؤسسات .و الجديد هو إدراجه للأفكار ، فمقاربته صيرورة لإنتاج المعايير التي تعمل على إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم بصورة مستمرة لصالح الطبقة الاجتماعية المهيمنة التي تسيطر على قوى اللإنتاج و تراقب الدولة و تسير سياسة خارجية ملائمة لنخبها .فالهيمنة تدفع بكوكس لرفض أي قانون عالمي مطبق في العلاقات الدولية و عارضة النظام الدولي القائم و الكتاب الذين ينظرون له.

([1])- جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره ، ص 374-377.

ترفض النقدية موضوعية النظريات الوضعية و فصل ذاتية الباحث و محيطه عن كيفيـة إدراكه للحقيقة المدروسة ، و اعتباره محايدا كونه ينتمي لحياة سياسية و اجتماعية معينة، كما ترفض القول بأن علوم الاجتماع هو كشف العلاقة السببية في عالم موضوعي ، لأن هدف المنظور العقلاني هو المحافظة على النظام الدولي ، و على الدولة كتعبير عن مصالح الطبقة الاجتماعية المهيمنة داخل الدولة و المحددة للسياسة الخارجية.

لذا هي تأملية على المستوى المعياري لأنها تهدف إلى تغيير هذه المفاهيم و تفسيرها بصورة أخرى تؤدي إلى تغيير النظام الدولي القائم جذريا أو جعله أكثر أخلاقا و إنسانية.

تهدف إذا لإظهار عدم موضوعية التهديدات كونها بناءات اجتماعية و خطابية تستجيب لهوية ما و خاصة لإظهار محدودية الدولة أو النظام الدولي الوستفالي في ضمان أمن الأفراد .لذا ترفض كون الدولة مرجعية الأمن و تضع الفرد في قلب المفهوم بهدف إدراج القيم الأخلاقية و العدالة في العلاقات الدولية فهدفها حسب هوركايمر هو سعادة كل الأفراد مما يجعل مصطلح التحرير يتواجد في قلب مفهوم الأمن الإنساني.[1]

II- ما بعد الحادثة:

هناك من يفضل تسمية ما بعد البنيوية (post-structuralisme) بدلا بما بعد الحداثة وهو تيار يهتم بالعلاقة بين القوة و المعرفة معيدا النظر في إمكانية وجود حقيقة علمية و يرتكز على محتوى و مدى خطابات الواقعية للأمن .فالعالم عبارة عن نص يختلف بحسب التفسيرات التي نعطيها لهذا النص.فهو نصي و مزيج من الخطابات و النصوص . يريد أنصارها استبدال الخطابات العقلانية و الموضوعية بخطابات عقلانية و نقدية تركز على التناسق و الأمن بين الأفراد و الجماعات في مجتمع شامل مما يخلق رؤى و حقائق جديدة ، و الأمن الحقيقي هو كفاح ضد الخطابات المسيطرة و غالبا الخطيرة . فالفوضى ليست تهديدا و إنما تبريرا لتنمية خطابات الخوف و الإبقاء على الدولة الحامية.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،116-117.

نجد أن الدولة القوة مرتبطة باللغة ، فتوضع المعرفة في خدمة القوة بغرض فرض الهيمنة و السيطرة و القبول بتصور معين على أنه القيمة العلمية ، فلا وجود لشيء موضوعي بل يوضع العلم في خدمة القوة التي تحتاج للمعرفة ،بدورها بحاجة إلى القوة لفرضها و جعلها حقيقة علمية مقبولة ، لذا تظهر العلاقة قوية بينهما.[1]

IV-**نظرية الجنس**:هناك من يسميها بنظرية المساواة بين الجنسين أو النسوية،و تشير لدور المرأة في العلاقات الدولية و تأثيرات غيابها بتركيزها على انعكاس الفروقات بين الرجال و النساء بالنسبة للبنى الأمنيةعلى أساس أنهما لا يفكران و لا يتصرفان بنفس السلوكيات تجاه الرهانات الدولية.فتتسائل عن دور الرجال بما في ذلك السيطرة الذكرية في تطوير و إقامة هذه البنى ، فإذا كانت تستخدم من قبل عبارة المرأة للإشارة لكفاحها من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية مع الرجال فإن دراسات النوع تعني بالجنسين لإزالة الفروقات بينهما.

ترى النظرية بأن القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية ليست موضوعية لاعتمادها على رؤية ذكرية في حين أن الطبيعة البشرية تحوي الجنسين . و لا يمكن تعريف المصلحة الوطنية من منطق القوة لأنها تستدعي حلولا تعاونية لحل المشاكل العالمية دون إمكانية الفصل بين الأخلاق و العمل السياسي مع إمكانية إيجاد عناصر أخلاقية مشتركة قد تشكل الأساس للتخفيف من الصراعات و بناء المجتمع الدولي كما أكدت عدم إمكانية إضفاء معنى على السلطة يكون صحيحا على المستوى العالمي ، لكونها تميز المصالح الذكرية و تمهل إمكانية التفويض الجماعي.

عبرت عن هذه النظريات تيارات عدة أولها "التيار الليبرالي الراديكالي"الذي يركز على أهمية عامل المساواة بين الرجل و المرأة و على بعد البنى الردعية التي تعطى للمرأة أدوارا ثانوية .الثاني تمثله آن تيكنر (A.Tickner) التي تقترح إعادة تقييم المفاهيم التي وضعها الرجال من قبل النساء ، لأن سبب اللاأمن

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،118.

هو عدم المساواة بين الرجال و النساء و هن الضحايا الأساسيين للعنف الذي أصبح أكثر فأكثر داخليا مما يجعل من الأهمية وضع الدراسات الأمنية أكثر من قبل النساء ، لأن وضع سياسات نسوية للأمن ستمحو العداءات و تكون مصدرا أكبر للتعاون،[1]

فمفاهيم الأمن و الااستقرار تعتمد بشكل كبير على تصور " مفتول العضلات : لعالم طوره الرجال. يمكن تسمية التيار الثاني " بالمساواة الإستشراقية بين الجنسين" الناتج عن النظرية الراديكالية للمساواة بين الجنسين ، التي ترى أن العالم كان يحكمه الرجال و ما يحملونه من أفكار .و هذا ما دفع تيكنر إلى إعادة صياغة المبادئ الموضوعية التي وضعها مورغانتو للسياسة العالمية بصبغة أنثوية . و يرى التيار الثالث " ما بعد الحداثة" أن الإختلافات بين الجنسين وضعت وفق معايير و تفسيرات رجالية تعيد إنتاج التمييز رجال/نساء مما يستلزم هدمها .فالتركيز في هذا التيار هو على الجنس و ليس على المرأة بذاتها ، و يشير بتوظيفه لعبارة الجنس إلى البنية الإجتماعية للفوارق بين الرجل و المرأة و القضية الهامة بالنسبة إليهم هو الدور الذي يعطي لكل من الرجل و المرأة في بنية السياسة العالمية و عملياتها.

و تتبنى نظرية الجنس عامة فكرة أساسية و هي أن السياسة الدولية بنيت بصورة غير موضوعية و غير عادلة نظرا لإهمال الجنس الآخر في وضع السياسات و القيام بالدراسات،على الرغم من ميل النساء للسلام و الذكور للحرب و العدوانية، و الحل هو إدراج المرأة في السياسة الدولية و إعادة بناء المفاهيم بصورة عادلة تحوي فكر و فلسفة كلا الجنسين على إعتبار المرأة هي من يتحمل سلوكيات الرجال خاصة في الحروب.

V-**النظرية البنائية /الاستدلالية/التفسيرية** (Constructivisme)

نحن أمام إشكاليتان ، الأولى مرتبطة بترجمة اسمها ، هل نضعها بنائية أم اسادلالية أم تفسيرية نفضل استعمال التسمية الأقرب ، و هي البنائية على أساس محتواها ، و الثانية مرتبطة

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،371-376.

بتوضيفها فهل تندرج في النظريات ما بعد الوضعية أم الوضعية ، فيجعلها أغلب الدارسين للعلاقات الدولية وسطا بين التيارين تسعى لتقليص الفارق بين العقلانيين و النقديين.[1]

(1)- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،120.

المبحث الثاني: عوامل ظهور الأمن الحديث و علاقته بالتنمية.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و بروز منظومة مفاهيمية جديدة.

فرضت نهاية الحرب الباردة إعادة النظر في المبادئ التي سيرت خلال عقود النقاش جول الأمن ، و برز شكل جديد من النزاعات تختلف في طبيعتها و أطرافها عن تلك التي شهدها المجتمع الدولي من قبل، متمثلة أساسا في النزاعات الداخلية و الحروب اللاتناظرية ، و تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين1990م و2001 م شهد العالم57 نزاع في 45دولة أين شكلت الحكومة أحد أطرافه.[1]

و عملت نهاية الحرب الباردة على نقل الصراعات ما بين الدول إلى داخلها مما أوجد ضرورة التعامل مع تهديدات ذات طابع داخلي:تعدد العرقيات،الديانات،الجماعات السياسية الإثنية و شعورها بالحاجة للإنتقام ، إضافة لمجموعة التعقيدات التي أضافتها العولمة للنزاعات الداخلية،فضاهرة النزاعات الداخلية و عجز الدولة عن محاربة ظواهر جديدة أضعفت من قدرتها على التنمية و التسيير السياسي الجديد.ومن إفرازات نهاية الحرب الباردة مايلي:

I–التحول في طبيعة التهديدات و المخاطر:

التهديد هو مجموعة القدرات العسكرية و النوايا السيئة ، و بغيابها لا تمثل القدرات العسكرية سوى تهديدات كامنة و أيضا إذا كانت القدرات لا تتوافق و النوايا فالتهديدات لا تظهر وشيكة الوقوع، و تسجل الدراسات الأمنية التهديد حين تمتلك الدولة القدرة على المساس بأمن غيرها، و هناك مجموعتان من **المشاكل الأمنية** : بروز التهديدات و تعدد المخاطر. و لوجود التهديد لابد من : أن تعرف هويــة الفاعل، [2] النوايا العدائية و قدرته على تجسيد نواياه العدائية ، و حين تغيب هذه العناصر أو إحداها نكون أمام خطر و ليس تهديد و هو في الأصل تهديد كامن أو لم

([1])—محمد عوض الهزايمية ، قضايا دولية : تركة قرن مضى و حمولة قرن آتي (عمان : دار الحامة،2007) ص 304.

([2])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

يحدد بعد ، فالخطر لا يدرج وضوح الفاعل. و تختلف تصورات الأمن بحسب التهديدات التي ترتيط بها و مستويات و خطورة التهديدات الآتية من الدول الأخر و من الفواعل غير الدوليين. و يمكن القول بأن الفعل الذي يمس بقيمة محمية يعد اهديدا ، و لمعرفة التهديدات لابد من حصر ماهية هذه القيم ، و هذه الأخيرة تتحدد بحسب التعاريف الأكاديمية المقدمة لمفهوم الأمن.[1]

فأصبح ينظر للفقر و الإجرام و مخاطر البيئة و السلاح على أنها أخطار تمس بإستقرار الدول و النظام الدولي مما يعني الدخول و التأقلم أكثر مع الإعتماد المتبادل الذي يدرج الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد الديمقراطية و حقوق الإنسان و لقد نبه مؤتمر التنمية الإجتماعية بكوبنهاجن إلى العديد من الأوضاع تهدد الشعوب و سلامتها و أمنها كالجوع ، سوء التغذية، المخدرات،الجريمة المنظمة، الفساد الاحتلال الأجنبي الصراعات المسلحة، الإتجار غير المشروع للسلاح، الإرهاب . العنف ، إثارة الكراهية و الأمراض المعدية و المزمنة.[2]

1–من أمن مبسط إلى أمن مركـب:

حصرت النظرة التقليدية للأمن في مرجعية الدولة مما دفع للبحث عن الأمننة بالوسائل العسكرية و المادية لكن بنهاية الحرب الباردة أصبح الرهان في بقاء المجتمعات و ليس الدول ، فأخذت المرجعية من الأفراد و الجماعة و أصبحت السياسات الأمنية تتشابك فيها الأبعاد العسكرية و الاقتصـــادية و الاجتماعية و الاتصالية،أي كل ما يحيط بالانسان للمحافظة على استمرارية الفرد و الدولة معا "فالأمن ليس بعدا واحد بل متعدد الأبعاد، و لابد للبعد العسكري الاستراتيجي أن يندمج في أبعاد أخرى."[3] تتجاوز المقاربة الأمنية الجديدة التصور القطاعي للتهديد الذي حدد في القطاع العسكري ليصبح مكونا مركبا ، فتوسع مفهوم الأمن سواء في مرجعياته أو المواضيع التي تعد من اختصاصه ، فبنهاية القرن

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

([2])-محمد فائق ، التنمية و حقوق الإنسان " سلسلة محاورات التنمية "القاهرة : مركز الدراسات و بحوث –الدول النامية ، جامعة القاهرة ،1995)ص 37.

([3])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

20 لوحظ بروز مواضيع جديدة أمنية : المجتمع ، الجماعات ، الأقليات ، أمن المناطق و الأمن الشامل.فلا يهتم الأمن حاليا بشكل حصري بالمشاكل السياسية و لكن أيضا بمشاكل التنمية ، البيئة ، حقوق الانسان و الديمقراطية.[1]

2-من أولوية التهديدات الخارجية العسكرية إلى إشراك التهديدات الداخلية غير العسكرية

فصل المنظور التقليدي للأمن بين المستويين الداخلي و الخارجي ، لكن لم تعد هناك حدود واضحة بين المواضيع الدولية و المشاكل الداخلية لأن سياسات الدول على الساحة الدولية مرتبطة بلعبة أكثر تعقيدا من اللوبييات ،الإعلام و حملات الرأي العام،[2]فأحداث أحد المجالين تحدث ردود أفعال انعكاسية متتالية في المجال الآخر ، فهي تبدأ في دولي مجالها الدولي أو القومي لكنها تنتقل إلى المجال الآخر ثم تنعكس إلى الذي بدأت منه.

لم يعد ممكنا تصور التهديد في التهديدات الخارجية فقط لأن الإرهاب ، الإجرام المنظم ، مخاطر التلوث و الأوبئة تتبع من داخل الدولة و تأتيها من الخارج و تمس الأمنيين الإقليمي و الدولي لعبورها الحدود .فأدرجت شبكات الاجرام و التجارة غير الشرعية في المطاف الأول لمشاكل الأمن الدولي بعد 11سبتمبر لقدرتها على امتلاك السلاح التقليدي و إتباعها للأعمال الارهابية و استعمالها للسلاح البيولوجي أو الكيماوي كما أظهرته أعمال جماعة آرون في اليابان.[3]

I-بروز فواعل دولية جديدة

يقصد بالفاعل في العلاقات الدولية "كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب يلعب دورا على المسرح الدولي، و قد يتطلب هذا الدور إتخاذ قرار ما أو الإيتان بفعل ."[4] و قد تعقد النظام الدولي بعد الحرب الباردة و إزداد رهافة و عدم استقرارا لتميزه بالحجم

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

([2])-محمد سيدسليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشرو العشرون (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ،2002)ص 20.

([3])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

([4])-مصطفى بخوشه: التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط "كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ،مداخلات الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط ، واقع و آفاق ،2008 ص 03.

المتزايد للفواعل الدولية إثر زوال سياسة المعسكرات التي أدت إلى تزايدهم مثل الأوبك ، دول أوربا الوسطى و الشرقية و الصين .فهي فواعل سيئة الاستقرار مما أدى إلى عجز الدول الكبرى و كذا الوسطى عن التحكم في عناصر الشطرنج الدولي.

لقد أقام نظام واسفاليا نظاما دوليا مبني على مبدأ سيادة الدول ضد البنيات ما فوق القومية فبالنسبة لهوبز(t.hobbs) لا مكانة لفواعل من غير الدول في الحياة الدولية مع إستحالة قيام محكمة تقاضي الدول،لكن الملاحظ عجز الدول و حتى المنظمات الدولية عن التحكم في كل المجال ، فهناك مناطق رمادية و مناطق بدون تنظيم دولياتي و تحت تأثير فواعل لا تهدف دائما الوصول إلى السلطة أو الاستحواذ على العاصمة لكن يمكنها تهديد الأمن الدولي كما تظهره منطقة القبائل شمال باكستان.

رغم إدراج الأمن لفواعل جديدة دولاتية و غير دولاتية يبقى الامتياز ، فلا يمكن إنجاح أية سياية أمنية داخلية بدونها أو هي ضعيفة،و لا إحداث أمن دولي دون تنسيق السياسات بين الدول خاصة منها الفاعلة و المالكة لقدرة التأثير.

II–من أمن الدولة إلى الأمن الكوني (الشامل)

ركز الأمن على العلاقة بين دوليتين أو مجموعة دول وفق منطق القوة، و بنهاية الحرب الباردة ظهرت رؤى جديدة لمحتوى الأمن و التهديدات لأن أسباب اللااستقرار في العالم وسعت حقل الدراسات الأمنية و بدأ الحديث عن أمن بيئي ، اقتصادي،و اجتماعي ، أي مقاربة أوسع للأمن الشامل . فبغض النظر عن تعريف الأمن القومي لا يمكن لأية دولة أن تكون آمنة بصورة مطلقة طالما أن النظام الدولي مشكل من دول مستقلة و ذات سيادة.

لم يعد الأمن محصورا في أمن الدولة من خلال مفاهيم الأمن الجماعي، التعاوني أو المشترك و في بعده العسكري الاستراتيجي ، بل أصبح نظرا للتغيير في طبيعة التهديدات و لبروز فواعل دولية جديدة أمنا كونيا[1] شاملا يشرك كل الفواعل و يدرج كل الأبعاد و ينقل مجال الأمن من أمن بين

([1])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

الدول إلى الأمن داخل الدول ، فلم يعد هنالك معنى لسياسة مستقلة في مجال التنمية أو حماية البيئة و رؤية مماثلة تتوسع لتشمل ميداني الأمن و حقوق الإنسان"[1]

1- **الأمن الجماعي**:كانت أول محاولة لتنظيم الأمن بصور متعددة الأطراف مع عصبة الأمم عام 1919 م بالتأسيس للأمن الجماعي ، لكنها فشلت في ذلك لغياب الولايات الأمريكية و نظام التصويت بالاجماع الذي يعطي حق الفيتو لكل الأعضاء .أعيد تبنى المبدأ في الأمم المتحدة و يرتبط بالتزام الدول باتخاذ تدابير جماعية للتحرك لمواجهة أي عدوان من الجانب إحدى الدول على دولة أخرى كونه إعتداء على كل الدول و لضرورة ردع العدوان، فهو الآلية الأممية لضمان الأمن الدولي و أمن الدولة.

2- **الأمن المشترك**:يفترض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجن الحرب، و لأن المأزق الأمني سبب رئيسي للحرب يمكن تجنبه عن طريق استراتيجيات تؤكد على الثقة المتبادلة لتخفيض مستويات المواجهة ، فهو السعي نحو الاستقرار على أساس وجود مصلحة مشتركة لدى يرالخصوم في البقاء.و لا يرتبط المفهوم بحل الصراعات أو حتى ضبط التسلح و إنما بإجراءات مختلفة لبناء الثقة و استقرار الأزمات و احتواء التصعيد.

3- **الأمن التعاوني**:يتم في إطار تطوير و تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها ، و التي تؤثر على الاعتماد المتبادل الأمني أكثر من الانفرادية الأمنية .كما يتم اللجوء إلى الأمن التنسيقي في حالة وجود تنافس لا يتضمن تعاونا واضحا و لا صراعا مكتوفا . و يبدأ التنسيق الأمني على مستوى معين ثم يمتد إلى ميادين أخرى أوسع [2]،و يمكن إيجاد تجسيد له في الثنائية القطبية من خلال اتفاقيات هلسنكي عام 1975م ، التي غيرت الرهان و الدبلوماسية الأمنية للفواعل الرئيسية خلال الحرب الباردة.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

([2])-محمد عبد السلام ،" ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11سبتمبر 2001 " دراسات إستراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2003 ص 12-13.

كل من الأمن المشترك و التعاوني ينطلقان من الدولة و يحاولان دفعها لخلق مجال سياسي على المستوى الإقليمي،[1] و هو ما يقال بالنسبة للأمن الجمـــاعي ، الدولي و التنسـيقي فكلها قائمة على مبدأ ضمان أمن الدولة و الأ من العالمي في ظل عالم فوضوي.

4- **الأمن الشامل أو الكوني(Global)** : ظهرت آراء جديدة ترى بأن النظام الدولي لم يعد دوليا كونه ينحى ليكون كونيا ، بمعنى عدم إقتصار العلاقات الدولية على الدولة كفاعل وحيد لظهور قنوات عديدة تمكن الفرد من التأثير على النظام العالمي.[2] لقد أصبح الأمن أمنا معولما ، فهو أقل تأسيسا على التصور الوطني و أكثر فأكثر تركيزا على مقاربات كونية أو إنسانية تفضل ميستويات تحليلية مختلفة للعلاقات الدولية. فالأمن الكوني يؤكد على ضرورة وضع أجوبة كوكبية للتهديدات الجديدة الناجمة عن الاعتماد المتبادل.

يرتبط بذلك مفهوم الأمن بقضايا و مجالات أوسع من القضايا العسكرية مع وضع آليات لمنع تحولها إلى إلى تهديدات أو مخاطر،فهو مفهوم جديد من خلال تركيزه على التهديد بدلا من العدو،، مع تعدد الفاعلين المساهمين في وضع السياسات الأمنية و تنفيذها و على مستويات مختلفة بدءا من الفرد ، الدولة ثم المستويين الإقليمي و العالمي أو الكوني.

III-**التجديد في الأنظمة الأمنية:** لابد من التمييز بين الأمن كتصور أي بعده البسيكولوجي و بين الأمن كنظام أو كميكانزم و هو مجموعة الإجراءات و الوسائل الهادفة لإقامة حالة من العلاقات المستقرة و المنظمة التي يمكن التكهن بها.فيفترض الأمن كتصور الرد المناسب على التهديدات و كنظام البحث عن الأجوبة المناسبة لهذه،وهو

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

([2])-سعد توفيق جقي ، مبادئ العلاقات الدولية (الأردن : دار وائل للنشر 2002.) ص 386.

قيمة عليا و لكي تستقر لابد أن [1] ينظم هنالك إذا فرق بين الأمننة (Sécurisation) و (Sécuritisation) ،الأول هو تأمين موضوع ، مرجع أو مجال معين ، و الثاني هو البناء البراغماتيكو-لغوي الذي يحول موضوع ما لمسألة أمنية فالأول هو منطق الأمننة و الذي يقصد به فن التأمين ، أي فن تعبئة مجموعة من الوسائل المادية و البشرية بهدف وضع إطار لتأمين مجال سياسي /اجتماعي محدد.

1-الأنظمة الأمنية في ظل التصور التقليدي:

ارتبط الأمن في التصور الضيق له باستبعاد أخطار الحرب أو وضع حد للنزاعات التي قد تبرز وفق مبدأ التهديدات الصلبة أو العسكرية . و تتمثل الآليات التقليدية للأمن في:

- **دبلوماسية التوازن:**ترتكز على خلق قوة موازية لقوة الدولة كتقارب الولايات المتحدة من الصين لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي ،فهو ميكانزم يتماشى و سياسة التحالفات.
- **الأمن الجماعي:** وضعته منظمة عصبة الأمم و جددته الأمم المتحدة لتسيير مشاكل الأمن و السلم الدوليين على اعتبار وجود الدول السيادية.

- **الردع النووي:** مبني على وجود السلاح النووي و بتهديدات التدمير الشامل أو توازن الرعب النووي.[2]

- **2-الأنظمة الأمنية في ظل بروز التهديدات الجديدة**

تزايد الحديث عن صراعات غير متناظرة تدار بآليات و وسائل ليست بالضرورة عسكرية ،ميزتها الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر أين يمكن توقع الأولى و مواجهتها ، بينما تمتاز الثانية بالتنوع و التعدد مما يصعب من إمكانية تحديدها و التنبؤ بمسارها و مواجهتها .لقد أثبتت تجربة الحرب على الارهاب عجز الوسائل العسكرية و عدم كفائتها في

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

معالجة الظاهرة و بروز الحاجة[1] لتبني مقاربات سوسيو-اقتصادية،[2] و الحديث عن أهمية إدراج التهديدات اللينة أو غير العسكرية و الاهتمام بمسائل التنمية الإنسانية.

لم يعد الهدف من الميكانزمات هو استبعاد الحرب و حلها فقط بل و استبعاد أخطار التهديدات الجديدة و العمل على استباق حدوثها وفق منظور أمني شامل، و بزوال الثنائية زالت دبلوماسية التوازن أمام الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية ، ورغم ذلك فالأمن الجماعي لا يزال معمول به في إطار الأمم المتحدة مع أهمية التنمية الإنسانية المستدامة.

IV-صور جديدة من النزاعات :الحروب الداخلية

أضحت الحروب الأهلية أكبر مهدد للأمن الإنساني بعدما عملت نهاية الحرب الباردة على تهميش الصراعات ما بين الدول و الدفع بالصراعات الداخلية.فبنهايتها فتح المجال لنظام دولي غير مستقر ، معقد و صعب الوصف ، و ارتبط العنف العالمي أكثر بالفشل في الاندماج الاجتماعي الدولي و أصبح النظام الدولي الجديد أكثر تفجرا ، لا مركزي و غير مرتبط بالإقليم و حاملا لأشكال جديدة للعمل الدولي و هو معارض للدولة ، الأمة ، الإقليم و بالتالي لكل ما كان يشكل النظام الدولي.

كان يؤمل أن تزول الأزمات و الصراعات بزوال الصراع شرق غرب لكنها بالعكس تضاعفت فإذا أكدت نهاية الحرب الباردة زوال الحروب الكبرى بين الدول فإن النزاعات تضاعفت في صورتها الداخلية و الناتجة عن انفجار الدول ، و عادة ما تلبس هذه الحروب لباس و تدرج فواعل غير دولاتية و بصفة خاصة في مناطق اختفت فيها الدول ،و الملاحظة هو فشل الدول التقليدية مما يتطلب وسائل أكثر فأكثر تعقيدا.[3]

([1])-مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 7،8.

([2])- مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 7،8.

([3])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

المطلب الثاني: إنعكاسات العولمة على المفهوم التقليدي للأمن.

شهدت عدة مفاهيم إلى سيطرت في فترة الحرب الباردة كالردع النووي و الحد من التسلح و التعايش السلمي تراجعا ملحوظا في ظل العولمة و إكتسبت بالمقابل مفاهيم أخرى أهمية أكبر كنزع التسلح و إجراءات بناء الثقة تزامنا مع مخاطر و تهديدات يصعب على الدولة بمفردها مواجهتها مما دفع لبروز مفهوم التعاون الأمني.

كما ساعدت نهاية الحرب الباردة على تزايد وتيرة العولمة و فتح المجال أكثر للتبادل التجاري الحر و زيادة الاعتماد المتبادل و التي صاحبها نشاط أكبر للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي مع انفتاح المجتمعات على الثقافات الأخرى لاسبما منها ثقافة المجتمعات الغربية. و كان منطقيا أن تؤدي العولمة و نهاية الحرب الباردة إلى إعطاء محتويات جديدة للمفاهيم الأساسية التي سادت في ظل المناظير التقليدية للأمن.[1] و هي كالآتي:

1-القوة: حصرت الواقعية القوة العسكرية كمحدد لمكانة الدولة و الضمان لبقائها و سلامتها ، و أدرجت الواقعية الجديدة القوة الاقتصادية فالأبعاد الاجتماعية و الثقافية و البيئية كما فعل بوزان باعتبارها أساسية لبقاء، فتم التحول من منطق القوة إلى القدرة بمعنى امتلاك عوامل القوة و توظيفها خدمة لمصالح الدولة .و يمكن تعريف القوة(Puissance) في العلاقات الدولية بأنها " قدرة دولة ممارسة التأثير و التحكم في أفعال دول أخرى".

و عليه لم تعد القوة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري بل تعده للتكنولوجيا و التعليم و النمو الاقتصادي و الاتصالات و المعلومات ، فليست مجرد علمية جمع و تخزين لعناصرها و إنما أيضا القدرة على استعمالها.

([1])-نبيل راغب ، هيبة الوطنية بين التحدي و التصدي للقاهرة : دار راغب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003 ص 222.

و للقوة عدة أوجه يمكن تعريفها من خلال صورتين واضحتين :القوة الصلبة و القوة الناعمة، فتمثل القوة العسكرية و الاقتصادية معا"القوة الصلبة"يمكن استخدامها لإقناع الغير بتغيير موقفه استنادا إلى محاولات الإقناع و التهديدات ، و هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة و هي "القوة الطرية الناعمة" عن طريق الدفع بالدول الأخرى لإحداث النتائج المرغوبة لإعجابها بهذه الدولة و الرغبة في الإقتداء بها و تحقيق الإزدهار مثلها و المؤكد هو أن القوتان متصلتان و يمكن تقويتها. لم يعد المجد يتحدد بالغزو و إنما بالإعلام ، الفن ، الإبداع و الرياضة.

2-المصلحة: لم تعد المصلحة محصورة في ضمان الوحدة الترابية و الاستقلال السياسي عن طريق زيادة القوة العسكرية بقدر ما هي أيضا في المحافظة على التجانس المجتمعي داخل الدولة و أمن مواطنيها كونهم المهددين مباشرة بالمخاطر و التهديدات الجديدة العابرة للحدود و التي تعجز الدولة عن صدها،فمعظم دول القارة الإفريقية تعاني حروبا و نزاعات داخلية ذات طابع عرقي أو إثني ناتجة ليس عن وجود خطر خارجي أو نقص في القوة العسكرية بالمقام الأول و إنما في إنعدام التجانس المجتمعي و الصراع من أجل السلطة.[1]

3-الحدود: الحدود في المنظور التقليدي هي المحددة للإطار الذي تمارس داخله الدولة السيادة و تنفرد فيه بالعنف المشروع و المساس بها يعني قيام حرب دولية.لكن تزايد حركة العولمة و نهاية الحرب الباردة لم تعط نفس الأهمية للحدود و للمسافات نظرا للتقارب بين الشعوب و الأفراد و شعورهم بالتواجد في مجال مشترك،"فأخذت المسافات في التقلص و الحدود في الإختفاء مما يكثر و يعمق العلاقات بين الأشخاص." أدت العولمة لصورية الحدود لتزايد الاعتماد المتبادل و تسارع تدفق المعلومات و انتشار التكنولوجيا مما دفع بالقول بتراجع الجيوبوليتيكية التقليدية أين وضعت الجغرافيا كمحدد للسيادة و الحرب، فالحدود أصبحت قابلة للاختراق ، و القرب ليس بالمسافات بل بالإقرار بالإنتماء إلى هوية معينة، و لم تعد حدود الدولة

([1])- نبيل راغب ، هيبة الوطنية بين التحدي و التصدي للقاهرة : دار راغب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003 ص 222.،223

القومية هي حدود السوق بل أصبح العالم كله مجال للتسويق."فتسهل العولمة حركية الأشخاص و السلع و الخدمات عبر الحدود ، و تمكن في الوقت من تنقل الأسلحة و التكنولوجيا المساهمة في الأعمال الإرهابية مما يجعل التهديد غير محدد مجالا"، هذا ما يصعب من عملية حصر التهديد في إقليم معين و مكافحته بالقوة العسكرية فقط.

4-السيـادة: يستند الأمن القومي على السيادة كأساس قانوني و شرعي ، و الدولة هي الوحيدة المؤهلة بتحويل المفهوم إلى مؤسسات مركبة تضعه موضع التنفيذ .و يعرفها جون بودان (1530-1596) بأنها سلطة الأمر و الإكراه دون أن تكون مكرهة أو مأمورة و لها بعدان: داخلي و خارجي ، لكنه يضع لها حدودا تتمثل في التعاليم و القيم الأخلاقية ، القانون الطبيعي و العهود و الاتفاقات التي صاحب السيادة مع غيره من أصحاب السيادات[1].

جوهر السيادة أن لا تكون الدولة خاضعة لأوامر غيرها و مالكة للحرية في تسيير شؤونها الداخلية و مساوامتها القانونية مع غيرها من الدول في المجتمع الدولي ، التصرف وفق منطق السيادة ليس مطلقا لوجود حدود لهذه الحرية، فالسيادة و هم و مبدأ غامض يستخدم بطريقة غامضة من قبل الفاعلين ذوي الذهنيات المتناقضة مما يجعلها ممارسة مألوفة الانتهاك و كثيرة الشيوع على المسرح الدولي،ففي النصف الثاني من القرن الماضي تم التوقيع على أكثر من 35 ألف معاهدة دولية مع ضرورة التزام الدول بها.[2] و التوسيع في مفهوم الأمن أدى إلى إعادة النظر في المبدأ الذي كان من المبادئ الأساسية التي شكلت البنية التحتية للنظام الدولي،[3] فأهم سمات ما بعد الحرب الباردة هو التغير في النظرة للسيادة التي لم تعد مطلقة بحيث انتقل

([1])-محمد فتح الله الخطيب ، مبادئ العلوم السياسية و تطور الفكر السياسي (القاهرة :دار الفكر العربي ،1991) ص 111.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 137

([3])- أحمد الرشدي "حق التدخل الدولي :هل يؤدي لإعادة النظر في مفهوم السيادة الدولية (القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2005)ص 12.

الصراع من على مستوى القمة إلى المستويات الإقليمية. و ظهر الجدل حول مبدأ السيادة و حماية حقوق الإنسان مع بروز توجه جديد يضع أولوية أمن الفرد في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوقه على حساب السيادة ، و مسؤولية المجتمع الدولي في حماية المواطنين بدلا من دولهم و أن السيادة اليوم تمحى في واقع الممارسات السياسية أمام الإلزامية المتزايدة للإعتماد المتبادل.

II –تأثير العولمة على دور الدولة و موقعها في النظام الدولي:

هناك من يرى أن العولمة غيرت من مركز الدولة و أخذت الشركات المتعددة الجنسيات تدريجيا محلها بسبب التقدم التقني و زيادة الانتاجية و الحاجة إلى أسواق أوسع ، و التساؤل هو عن مدى صحة القول بفقدان الدولة لدورها و الحاجة إليها.

1–تراجع دور الدولة و تهميشها لصالح فواعل أخرى:

يرى البعض تراجع و تحول في سلطة الدولة إلى خارج الحكومة في عدة اتجاهات ، إلى أعلى حيث المنظمات الدولية و المؤسسات المالية و مجلس الأمن، إلى أسفل حيث المحافظات و البلديات و الهيئات التي يزيد اختصاصها، و جانبا حيث الدول الأقوى و المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات [1] مما قد يؤدي إلى تفكيك الدولة خاصة التي تعرف تنوعا عرقيا و مذهبيا و إثنيا، و أضحت بذلك الدولة في عملية تنافسية مع الفواعل الأخرى لدرجة الحديث عن فقدانها السيطرة على العنف المشروع و أدائها لبعض وظائفها التي تبنتها الفواعل الجديدة ، فلم تعد الدولة هي المهيمنة على الساحة الدولية.[2]

و يرى الدكتور يحي زلوم وجود مؤسسات قائمة لخدمة العولمة و تشرف على تأسيس الاقتصاديات المعولمة هي: صندوق النقد الدولي و هو مظلة آمان و حماية للممولين الدوليين

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 137

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 138-139

البنك الدولي و دوره و منظمة التجارة العالمية التي تعمل على الإشراف و المراقبة على عملية تحرير الأسواق و الأنظمة العالمية و التجاريـــة

من القوانين التي تحكمها .[1] فكلها أخذت بعض وظائف الدولة المتمثلة في تنظيم الاقتصاد ليس خدمة للدولة و لكن لأصحاب الأموال .تراجع إذا دور الدولة أمام الشركات المتعددة الجنسيات و ما تستعين به من مؤسسات مالية دولية و وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية و الثقافة و وسائل التأثير في الرأي العام.و تكمن خاصية الشركات المتعددة الجنسيات في قدرتها على التخطيط ، تنظيم و مراقبة الإنتاج و توزيع الممتلكات لما وراء الحدود ، فالواقع هو تكسر مجال الإنتاج لوضعها لأنظمة إنتاجية عابرة للدول و كذا تقسيم العمل.

2-تغير في وظيفة الدولة و انكماش نشاطها في ظل العولمة

تعرف معظم الدول الغربية تدخلا كبيرا للدولة في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية دون أن يكون لها قطاع عام كالذي في الدول النامية عن طريق وضع القواعد و السياسات أو الأوامر.فتقلص دور القطاع [2] العام لا يعني تقليصا لدور الدولة بل قد يعني تخصصا في وضع السياسات العامة و قواعد السلوك،و استخدام سياسات الإنفاق لتحقيق أهدافها و ليس بواسطة الإنتاج العام المباشر،لذا الدولة تدخلية و ليست حارسة. فالدولة لا تزال تنظم و تراقب و تخطط الاقتصاد حتى في الدول الليبرالية الكبرى بدليل الأزمة المالية العالمية الحالية و قيام الدول بدعم بنوكها وضمان تدفق الأموال للخروج من الأزمة.

لم تغب إذا الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي، و إنما اضطرت لحصر نشاطها و تدخلاتها في الاقتصاد نظرا لضغوطات الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات المالية،كالبنك الدولي

([1])-سعدخلف عبد الوهاب البنداري ، ، العولمة في ميزان الإسلام (د.م.ن) لدار مكتبة الإسراء للطبع و النشر و التوزيع ،2004) ص 122-123.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

الذي يفرض على الدول المقترضة تخفيض الإنفاق الحكومي و تضييق حدود الائتمان المصرفي و تحرير الأسواق و الخوصصة. و العولمة ليست قوة من الطبيعة فيكن لآلياتها أن تكون موضوع إعادة تنظيم من قبل السلطات العامة لأهم الدول،"فلا شيء اليوم يمنع الدول من تغيير قواعد اللعبة للتحرير الإقتصادي ، فهي ليست أمر

حتمي غير قابل للتحكم فيه أو تنظيمه لولا أنها تخدم الدول الكبرى و الغنية مادامت تزيدها ثراء و تزيد الفقراء فقرا و تبعية لها.و لا تزال بنية الدولة في تطور أي لم ينته بناؤها بعد، فالتحولات التي تشهدها بعض الدول تشكلا تبديلا جديدا للسلطة من مستوى سفليي(الدولة) ، إلى مستوى أعلى (قاري أو كوني) و النموذج الأوربي نموذج لبناء أو خلق وحدة موسعة للبقاء و تحويل السلطة نحو مستوى أعلى.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 139-140

المطلب الثالــث: تزايد الترابط بين البعدين الأمني و التنموي.

لم يعد مفهوم الأمن يرتبط فقط بالمحددات العسكرية و إنما بالأبعاد الأخرى خاصة الاقتصادية منها لدورها في تحقيق أمن و استقرار الدولة و النظام الدولي ، " فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب و لكن التعاون و الاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار،"[1] وكبدليل أهمية العامل الاقتصادي في بناء النظرية الليبرالية على مفاهيم التعاون و الاندماج و الاعتماد المتبادل لتفادي الحرب و تحقيق الأمن ."فقد تنشب النزاعات ليس بسبب التهديدات السياسية و العسكرية على السيادة ، و إنما بسبب تدهور البيئة و انغلاق خيارات التنمية".[2]

و يترجم التطور الذي لحق بمفهوم الأمن مرحلة معينة في العلاقات الدولية دفعت بالمنظرين إلى توسيعه خارج بعده العسكري ، فالتوسيع كان انعكاسا لبنية العلاقات الدولية منذ الستينات ببروز الدول النامية ،و دعوتها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد و عادل،لإهتمامها بالتنمية بإعتبارها الضامن لاستقرارها و نموها أكثر من حاجتها للقوة العسكرية.و بات واضحا عدم إمكانية تصور الأمن كمفهوم أو كسياسات عملية دون إدراج البعد التنموي لأن التنمية ركيزة الأمن،بمعنى ضرورة تحقيق درجة مناسبة من التنمية في مجالاتها المختلفة لتتمكن الدولة من تحقيق أهداف الدفاع و الاستقرار ،و ذلك لن يكون ممكنا وفق معدل نمو إقتصادي منخفض أو تخلف النظام التعليمي.[3] كما قد تتأثر التنمية بحجم الإنفاق العسكري لدرجة القول بوجود علاقة عكسية بين الأبعاد الثلاثة: الأمن،الإنفاق العسكري و التنمية فكلما

([1])-مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

([2])-اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، مستقبلنا المشترك (محمد كامل عارف) الكويت : المجلس الزمني للثقافة و الفنون و الآداب 1989) ص 373.

([3])-محمد عبد السلام " ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 " مرجع سبق ذكره ، ص 20.

زاد الإنفاق العسكري أصبحت الدولة أقل نموا و أدنى تنمية[1] في حين نلاحظ اليوم تزايد النفقات العسكرية الأمريكية دون تخلفها، رغم هذا فوفق البرنامج الأممي للتنمية إذا قللت الدول الصناعية من حجم نفقاتها العسكرية السنوية بنسبة 3% يمكنها توفير 25 مليار دولار سنويا، و إذا اكتفت الدول السائرة في طريق النمو بمستوى نفقاتها العسكرية يمكنها توفير 10ملايير دولار سنويا.و هو ما سنحاول إبرازه من خلال مايلي:

II-الأمن كشرط للتنمية:

واقع إفريقيا و ما تعانيه من فقر و مجاعة و تدهور لأوضاعها الأمنية يرتبط أساسا بغياب الأمن، فبات من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود الأمن كشرط أولي لها،لذا تعمل الأمم المتحدة

على توطيد السلم عن طريق تمويل المشاريع التنموية في الدول التي تعاني الحروب الأهلية لتفادي حالة اللاأمن على أساس أن القضاء على النزاعات مرهون ببناء التنمية .لكن هذه الأخيرة لا يمكنها النجاح في بيئة غير آمنة ، و عليه عملت الجزائر على حل معضلة الإرهاب و تحسين الأوضاع الأمنية لجذب الاستثمارات الأجنبية التي لا تراهن في بيئة غير آمنة بوضع "الوئام المدني"ثم "المصالحة الوطنية".[2]

و بالنسبة للاقتصاديين فإذا كانت الحروب الداخلية في التاريخ الغربي حبذت إلى جانب كل من هدم تجديدات تقنية و اجتماعية كإعطاء الأجور للمرأة و تزايد الاستثمارات،فالعنف في الدول النامية لا يعط هذا الموازنة لأنه يلغم التنمية ، يضعف سير الإرادات و يقلل التعاملات الاقتصادية الوطنية و الدولية. فالعنف هو أصل التهديم الكبير لعوامل الإنتاج ، قلة الاستثمارات ، هروب الأموال و هجرة الأدمغة ، تزايد

([1])-عبد النور عنتر ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

الإختلالات المالية و حجم الفوائد، تناقص القطاع الرسمي و الصادرات و سهولة إختراق الرأســمال البشريو بالتالي زيادة اللايقين. و تجاوزت التهديدات الجديدة مسألة الحرب بين الرجال و المجتمعات لبروز مخاطر تجمعهم كالصدام النووي ، التلوث و الأوبئة . فالسلم لن يتحقق إلا بشيء وحيد يوحدهم ألا و هو النمو الإقتصادي. و بحسب تحليلات الأمم المتحدة تكثر النزاعات في الدول الفقيرة و هو ما أكدت عليه تقارير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية و الوكالات التابعة لها المكلفة بشؤون اللاجئين و الصحة العالمية . و يرجع غياب التنمية في الدول الإفريقية أساسا لعدم القدرة على بنائها لغياب الأمن و الإستقرار،"فالتجربة أظهرت صعوبة الوصول لأهداف الألفية في بعض الدول الفقيرة دون الأخذ بعين الاعتبار تحديات الأمن و الحكم."[1]

III–التلازم و الترابط بين الأمن و التنمية

الترابط و التلازم بين البعدين الأمني و التنموي كامن بدليل اهتمام كل من الدول و المنظمات الدولية و المؤسسات المالية الدولية و المجتمع المدني بترقية التنمية كإحدى ضروريات احقيق الأمن، " فالترابط بين الأمنمن أمن و الإقتصاد في تزايد مستمر."[2] و من الضروري تغييرين لتصورنا للأمن :ضرورة التركيز على أمن الأفراد بدلا من الأمن الترابي ، و المرور من أمن يضمنه السلاح إلى أمن يضمن بالتنمية الإنسانية المستدامة . بحيث قامت الأمم المتحدة في ميثاقها بالربط بين مهمتها في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين ، و بين تعزيز التعاون الدولي في المجالات التنموية ، أي الربط بين الأمن و التنمية كبعدين لا يمكن الفصل بينهما أو تحقيق أحدهما في غياب الآخر. و يعد ما كتبه ماكنامارا إيذانا بميلاد المفهوم التنموي للأمن و تعددت من بعده

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

([2])- عبد النور عنتر ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

الإسهامات التي ربطت بين مفهوم الأمن و المفاهيم التنموية من قبيل الحاجات الأساسية مستوى المعيشة، نوعية الحياة و التنمية الإنسانية.

و يلاحظ على المستوى الدولية تولي المنظمات الدولية و الاقتصادية منها ، النظر في المسائل الأمنية رغم أن أهدافها إقتصادية لتنظيم العلاقات التجارية و المالية بين الشركاء .فأصبحت تبحث عن كيفية التقليل من الفوضى في النظام الدولي مما جعلها تؤدي وظيفة أمنية تنظيمية مثلما هو الشأن لدى الثمانية الكبار ، بسبب علمها بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون أمن و لا أمن بدون تنمية لأنها مسائل مرتبطة "فنحن في حالة حرب ليس فقط ضد المخدرات و العنف و الإرهاب و الدول المارقة بل و كذلك من أجل تنميتنا."و هناك من يرى أن أهداف الألفية للتنمية قد لا تتحقق إذا أخذ الأمن و التنمية على أساس أنهما مسألتين مختلفتين يجب أن تعالجا بصورة منفصلة ، فالأهداف تتعلق بميزان التنمية لكنها تبقى مرتبطة بالأمن

فالقليل فقط من يعارض فكرة أنه لا وجود للتنمية من دون الأمن و لا أمن من دون التنمية،رغم ذلك الحكومات لا تتحرك فلو حولت مثلا النشاطات العسكرية و الموارد العسكرية لأهداف التنمية سيساهم ذلك في التقليل من النزاعات و إعادة البناء بعد النزاع و التنمية الاقتصادية.[1]

و عليه بات واضحا عدم إمكانية الفصل بين البعدين الأمني و التنموي لترابطها ، فمرض السيدا و الذي عد سابقا مسألة صحية أصبح مسألة أمنية و تنموية ، و مجلس الأمن ناقش في جانفي 2000 م التحديات التي تواجهها إفريقيا بسبب المرض، مما يشير إلى توسيع أعمال لمجلس ليشمل القضايا غير العسكرية . كما دعي لأول مرة رئيس البنك الدولي آنذاك "وولفن سون" لمخاطبة مجلس الأمن أين صرح بأن التقليل من الاضطرابات العنيفة يستدعي إلى تنمية شاملة،متكاملة ،عادلة و مدروسة .أضحت بذلك التنمية من مجالات اهتمام السياسة

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 146-147.

الدولية.[1] و أثبتت الدراسات العلاقة بين الاستقرار و النمو ، و نمت البلدان المستقرة أسرع من غيرها و العكس صحيح . و تم التأكيد على وجود الترابط على مستويات

عديدة و في العديد من المناسبات ، فلا مجال للفصل بينهما و يتوجب العمل على ضمان الأمن و تحقيق التنمية معا وفق استراتيجيات مزدوجة لعدم إمكانية قيام أحدهما من دون الآخر ، "فالعلاقة بين الأمن و التنمية علاقة تداخل و تشابك.[2]

([1])-غسان منير حمزة ، العولمة و الدولة –الوطن و المجتمع العالمي (لبنان : دار النهضة العربية ،2002) ص 121-122.

([2])- محمد عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

المبحث الثالث:مفهوم الأمن الإنساني.

يعد المفهوم تغيرا في المنظور الأمني بعد الحرب الباردة لبروز تهديدات و مخاطر تتجاوز الأطر التقليدية للنظريات الوضعية ، و تضع الفرد كمرجعية للأمن بدلا من الدولة.

المطلب الأول:تعريف الأمن الإنساني.

لا يحظى المفهوم الأمني الجديد بالإجماع بخصوص تعريف موحد له، و تدرج التعاريف إما في التعريف الموسع أو الضيق ، و رغم الاختلافات في مجموعتي التعاريف إلا أنها تتفق على أن الإنسان محور السياسات الأمنية مع اشراكها في خصائص المفهوم.

I–التعريف الموسع للأمن الإنساني:

يعد تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها الكثيرون في تعريفهم للمفهوم كلجنة الحكم الشامل عام 1995 م ، و تكاسي ممثل اليابان الذي أكد أن فهم بلاده للأمن الإنساني مطابق لتصور الأمم المتحدة ، "فلم يعد الأمر في تصور العالم و إنما في ضبطه."[1]

1–تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

قدم أول تعريف و أول توظيف له في تقريره لعام 1994 م حول التنمية الإنسانية ، فيرى و من خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين :" التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة" و واضعا سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الإقتصادي ، الأمن الغذائي ، الأمن الصحي ، الأمن البيئي ، الأمن الشخصي ، الأمن المجتمعي و الأمن السياسي.[2]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

([2])- programme des nation unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1994,op,cit,p25-26.

فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء ارتبطت بعامل الخوف ، و منه بضرورة تحريره من النزاعات و انتهاكات دولته لحقوقه الأساسية ، أو بعامل الحاجة و بالتالي حمايته من الفقر و الجوع و المرض ، فهو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع اختياراته.

2-نعريف لحنة الأمن الإنساني : عرفته في تقريرها عام 2003 م على أنه:

حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر يطرائق تعزز حريات الإنسان و تحقيق الإنسان لذاته .فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة ، و حماية الناس من التهديدات و الأوضاع الحرجة (القاسية) و المتفشية (الواسعة النطاق)، و استخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس و تطلعاتهم و إيجاد النظم السياسية ، الاجتماعية ، البيئية ، الاقتصادية و العسكرية و الثقافية التي تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة و كسب العيش و الكرامة."[1]

3-تعريف لنكولن شان(L.CHEN) أكد تشكل الأمن الإنساني من ثلاثة عناصر حيوية ألا و هي:بقاء الإنسان ، رفاه الإنسان و حرية الإنسان ، فبقاء الإنسان مهدد بكل من الحرب و الفقر ، و رفاهيته تستلزم تنمية محورها الإنسان ، و حريته ضرورية لتمكينه من التعبير عن خياراته تحقيقا لأمنه.

4-شارل فيليب دافيد (C.DAVID) **و بياتريس باسكال** (B.PASCAL) يعرفانه " بحالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية و التمتع بنوعية حياة مقبولة و ضمان ممارسة الحقوق الأساسيةكما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة و نزع التسلح بل أن " التنمية المستدامة و احترام حقوق الشخص و الحريات الأساسية و أسبقية القانون و الحكم الراشد و العدالة الاجتماعية ، مهمة للسلم العالمي.

([1])-لجنة الأمن الإنساني ، أمن الإنسان الآن ،2003 ص 4.

فالأمن الإنساني وفق تصورهما ، هو التحرر من الحاجة الاقتصادية و تحسين معيشة الفرد و ضمان حريته من القهر و العنف ، مع تمكينه من إشباع حاجياته الأساسية عن طريق ضمان ممارسته لحقوقه الأساسية.

5–يوكيو تاكاسو (Y.takasu) : يرى جانبين للمفهوم ،" الحرية إزاء الخوف و الحرية إزاء الحاجة".فالأمن الإنساني " ضمان حياة الفرد في كرامة"، و هو أبعد من مجرد التفكير في حماية الفرد من حالات النزاعات و الحروب فقط، فيتطابق التعريف مع التصور الأممي . و اليابان من خلال التعريف لا[1] تحصر الأمن الإنساني في مجرد الحماية و إنما أيضا الأمن إزاء حالات العوز و الحرمان عن طريق التركيز على أبعاد التنمية.

6–تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول لعام 2001 م: عرفته بأنه:

أمن الأشخاص ، أمنهم الجسماني و رفاههم الاقتصادي و الاجتماعي ، و احترام كرامتهم و قيمهم كبشر ، و حماية حقوقهم و حرياتهم الأساسية .فالأمن لم يعد في الإقليم و بواسطة التسلح ، و إنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد و الأمن بواسطة التنمية الإنسانية و الوصول للغذاء و للعمل ، و في الأمن الإيكولوجي وعليه يؤكد التعريف على ميزة انتقال مفهوم الأمن الإنساني من أمن مركز على الإقليم إلى أمن مركز على الإنسان ، و هو التأكيد على التحول في تصور الأمن التقليدي.

7–تعريف سابينا ألكير (S.ALKIRE) ترى أنه " المحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة و على المدى الطويل.فالمحافظة أو الحماية هو الإقرار بأن الإنسان مهدد بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها: الأزمات المالية و النزاعات ، السيدا و التلوث .فالأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية،و أن تكون واعية و حساسة و غير جامدة ، أي أنها تتخذ الإجراءات الوقائية دون الاكتفاء بردود الأفعال . و مصطلح الجسم

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

الحيوي ليس بالمصطلح التقني بل والملاحظ من خلال هذه التعاريف أن الأمن الإنساني مفهوم يذهب أبعد من مجرد حماية الفرد من عنف النزاعات و استبدادية الحكام ، لأن التحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف ، و هدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة و رفاه.فمن الضروري عدم الاكتفاء بتحريره من عنف النزاعات و العمل على تقليص الفقر و القضاء على المجاعات و الأوبئة ، و ضمان تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد اختياراته ، و ذلك بوضع أسس تنمية دائمة و ذات وجه انساني .

II– التعريف الضيق للأمن الإنساني:

هو التركيز على أن الأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من الخوف و العنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة بغرض وضع إجراءات عملية لتطبيقه.و من بين أهم تلك التعاريف مايلي:

1-**تعريف للويد أكس وورد**(L.AXWORD): عرف الأمن الإنساني في جوان 1996م على أنه " حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أولا بالعنف ، و هي وضعية تتميز بغياب خروقات

الحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم و لحياتهم ، و هي رؤية للعالم تنطلق من الفرد ، و كغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية." قد نجده في البداية تعريفا واسعا لذكره التهديدات التي لا تكون مصحوبة بالعنف ، لكن ربط المفهوم بالحماية يعني حماية الفرد مما هو مادي قد نجده في البداية تعريفا واسعا لذكره التهديدات التي لا تكون مصحوبة بالعنف ، لكن ربط المفهوم بالحماية يعني حماية الفرد مما هو[1] مادي قد نجده في البداية تعريفا واسعا لذكره التهديدات التي لا تكون مصحوبة بالعنف ، لكن ربط المفهوم بالحماية يعني حماية الفرد مما هو مادي و هذا ما تؤكده السياسة الخارجية الكندية.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 152

2-تعريف كيث كروز(K.KRAUSE) ترى أنه التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة لسببين .الأول هو ضرورة الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف و من التهديد باستخدام القوة مما يمكن من ربطه بأجندة علمية قوية ، و الثاني هو أن التعريف الموسع مجرد قائمة تضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يحوي قضايا ليست بالضرورة مرتبطة به، و عند نقطة معينة يصبح المفهوم مرادفا لكل ما هو سيء ، فالتهديد هو في الفعل المصحوب بالعنف لإمكانية وضع برامج عملية ممكنة التطبيق و التركيز عليها بدلا من توسيعه إلى كل ما يهدد أمن الإنسان مع صعوبة حصرها.

ويدرج التعريف الموسع قائمة طويلة للتهديدات ، تقليدية كالحروب و أخرى مركزة على التنمية كالصحة و الفقر، و بالمعنى الضيق يدرج تهديدات أكثر من التي وضعها الأمن التقليدي لكنه يحصرها في أعنفها كالألغام المضادة للبشر ، السلاح الخفيف و العنف في النزاعات الداخلية ، فكلما كان التعريف ضيقا كلما كان أسهل لتقدير التهديد.و لكن لا يجب أن يكون الأمر كذلك لأن تهديدات الأمن الإنساني يجب أن تدرج ليس لأنها تندرج في خانة معينة كالعنف و لكن بسبب خطورتها ، فالأمن الإنساني لا يعرف بقائمة تعسفية و لكن بالتهديدات التي تقع بالفعل على الأفراد.

نصل في الأخير إلى وضع تعريف إجرائي للأمن الإنساني و هو الذي طرحه تايلور أون(T.OWN)الذي زاوج بين تعريف لجنة الأمن الإنساني و برنامج الأمم المتحدة للتنمية .أخذ من الأول تركيزه على الخاصية الإنسانية ، و ليس فقط على الأفراد و على حماية الجسم الحيوي من[1] التهديدات الأكثر خطورة و الأكثر انتشارا، و أخذ من الثاني الدقة المصطلحاتية بوضع البرنامج للخانات التي تمكن

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 152-153.

من ترتيب التهديدات . فالأفراد يجب أن يحمو ضد التهديدات الإيكولوجية، الاقتصادية، الغذائية ، الصحية ، الشخصية و السياسية ، فهو أكثر ديناميكية لأنه لا يضع قائمة للتهديدات لعدم وجود قائمة يمكنها أن تكون نهائية و أن الأولوية لحماية الأشخاص .لذا فالأمن الإنساني يعني:"حماية الجسم الحيوي لكل فرد إنساني ضد التهديدات الأكثر خطورة و الأكثر انتشارا سواء كانت إيكولوجية، اقتصادية، غذائية، صحية ، شخصية أو سياسية"

III–خصائص الأمن الإنساني:

لاشك أن توفير الأمن الداخلي للأفراد يعتبر من مظاهر نزع الخوف على الحياة و الملكية و الحرية الإنسانية و الذي يمكن أن ينشأ من أي تهديد خارجي أو داخلي .فحق توفر توفر الأفراد على الحياة الكريمة و على نمط مناسب للحياة تعتبر سمة أساسية للأمن الإنساني.[1]

و قد حدد تقرير "UNDP" أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1–الأمن الإنساني شامل عالمي،فهو حق للإنسان في كل مكان.

2–مكونات الأمن الإنساني متكاملة بتوقف كل منها منها على الآخر.

3–الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة و مثالنا في ذلك "أزمنة أنغولا عام 1993 و رووندا عام 1994 ، و بالتالي الوقاية المبكرة لها نتائج إيجابية أفضل من التدخل اللاحق.

4–الأمن الإنساني محوره الإنسان ، أي هو أمن متعلق بالإنسان الفرد كوحدة تحليل و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.[2] و قد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني ، فالأولى هي التحرر من الخوف و هذا مذكور في القرآن الكريم في سورة قريش و الثنائية هي التحرر من الحاجة. كما يتميز الأمن الإنساني بتركيزه على الظروف الداخلية التي يجب توفرها لضمان الأمن

([1])-مدحت أيوب ، الأمن القومي العربي في عالم المتغير (القاهرة :مركز البحوث العربية 2003) ص 75.

([2])-خديجة عرفة ، الأمن الإنساني (المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي) الرياض : جامعة الأمنية ،2009، ص 40

الشخصي و السياسي للأفراد .كما يهتم بالظروف الواجب تحقيقها لضمان الاستقلالية السياسة و التي غالبا ما ترتبط بالنمط الديمقراطي الذي تنتهجه الدولة و الذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى و الفعاليات السياسية المختلفة و حرية التعبير و كذلك تلك الحقوق التي تضمن الأمن على الصعيد الشخصي مثل الضمانات المتوفرة ضد الاعتقال التعسفي و التوقيف و النفي و التعذيب.بالإضافة إلى حرية الحصول على الطعام و العناية المصحية و التعليم و الإسكان ...[1]

IV-التمييز بين مفهومي الأمن الإنساني و حقوق الإنسان: قد يراه البعض مجرد وصف جديد لحقوق الإنسان لاهتمامه بحماية الفرد و جعله محور اهتماماته إلا أن " الأمن الإنساني و حقوق الإنسان لا يعنيان الشيء نفس ". فيعتمد تحرير الإنسان من العنف و وقايته من الحاجة على تمتعه بحقوقه و حرياته الأساسية بالقدر الذي يسمح له بالعيش في كرامة،و لا يمكنه التمتع بها إلا في إطار بيئة آمنة توفر له القدرة على تفعيل الحقوق ، إذ لا وجود لحقوق[2] الإنسان بدون أمن .كما لا تعتبر خروقات حقوق الإنسان في حين لا يعد منع الحريات الدينية في أغلب الأحيان تهديدا له. و إن احترام حقوق الإنسان الأساسية هو ما يمهد السبيل لخلق ظروف مواتية لتحقيق الأمن الإنساني، و حسب لجنة الأمن الإنساني فهو يعني حماية الحقوق الأساسية ، و الطريقة التي عالج بها التقرير مختلف التهديدات و المخاطر يقوي علاقته مع حقوق الإنسان بما أن معظم توصياته تتعلق بالإجراءات الهادفة لتطبيق و تعزيز و مراقبة الالتزامات المتخذة تجاه حقوق الإنسان ، غير أن الأدبيات المتزايدة حول الأمن الإنساني تعطي تفسيرات مقنعة حول الاختلافات ما بين المقاربة المركزة على أمن الأشخاص و تلك على حقوق الإنسان.و يتجاوز الأمن الإنساني مجرد وضع رزنامة حقوقية و مطالبا الدول باحترامها و ضمانها للأفراد لدرجة السماح لغيرها بضمانها .فهو يقوي و يعزز الحقوق عن طريق تقييد تمادي السلطة في التلاعب

([1])-سليمان نصيرات ، مفهوم الأمن الإنساني نظرة متجددة ، ص 1-2.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 153-155.

باسم دواعي المصلحة الوطنية ، فعجز المقاربة الحقوقية عن تحقيق السلم العالمي و ضمان حقوق الفرد إلى تبني الأمن الإنساني.و تجدر الإشارة إلى أنه نصت بعض تعاريف الأمن الإنساني على أهمية الحقوق و الحريات الأساسية مما يجعلها أحد مكوناتـه ، و تجيز المادة 04 من العهد الأول المتعلق بالحقوق السياسية و المدنية تحلل الدولة من الحقوق الواردة فيها الحالات الاستثنائية ، إلا أنها تلزمها بحماية بعضها حتى في حالة الطوارئ هي: الحق في الحياة، في عدم التمييز ، في أن لا يكون موضوع اختفاء أو تعذيب ، و الحق في أن لا يخضع للعبودية و حرية [1] التفكير ، الضمير و المعتقد، كونها حقوقا قاعدية لتمتع الفرد بإنسانيته، و التي كلها تحت حق الحياة فلا يسمح للدولة في المادة 03 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 م ، التي تمنع في أي زمان و مكان المساس بالأمن البدني ، القتل بكل أنواعه ، بتر الأعضاء ، التعذيب ، أخذ الرهائن ، المساس بالشرف و الإعدام بدون محاكمة و عليه فلا جدوى للجدل حول أولوية الحقوق الحقوق ، المدنية و السياسية أو الحقوق الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لأن كل الحقوق مهمة ، فالحق في الإنتخاب يظهر أقل أهمية للذي يموت من الجوع أو الأمي ،و الديمقراطية ستبقى هشة مادامت الحقوق الاقتصادية الأساسية غير مضمونة إن حقوق الإنسان منظومة متكاملة لا تتجزأ ، مترابطة و متشابكة و وثيقة الصلة ببعضها البعض و لا تخضع للانتقائية و "حرية التمكين من الاستمتاع بها هو وجه الأمن الإنساني "، رغم هذا تبقى الصعوبة في كيفية الفصل بين الحقوق الأساسية و الثانوية ما دامت كلها مرتبطة بالحق في الحياة ، فالحقوق الأساسية ليست أكثر قيمة من غيرها و إنما تعمل فقط على تسهيل التمتع بكل الحقوق و إلا بقى التمييز بين الحقوق قائما.[2]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 155-156.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 156-157.

المطلب الثاني: الخلفيات الفكرية و العلمية لمفهوم الأمن الإنساني

تعود الارهاصات الأولى للمفهوم قبل صدوره في تقرير PNUD لعام 1994م ، فتاريخيا الحديث و التركيز على الفرد ليس بالأمر الجديد، حتى أنه ذكر في القرآن الكريم في الأية 3و 4 كن سورة قريش " فليعبدو رب هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع و ءامنهم من خوف".الآية 3-4 من سورة قريش.

1-الجذور الفكرية: يعود الأمن الإنساني كفكرة إلى عقود سابقة ، لكنه كمفهوم برز في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين نتيجة لجملة من التحولات العالمية ،[1] فتصورات مشابهة له عبر عنها من خلال الإعتراض الموجه لمقارنة الدولة المركزية و النموذج الوستفالي و التي تمثلت في:

*كتابات جون غالتونغ (J.Galtung) و أبحاثه حول السلام في سنوات الستينات و السيعينات ، أين رأى ضرورة استبدال السلام السالب للواقعية بالسلام الموجب ، من خلال ربطه بعدالة اجتماعية و عوامل التعاون و الاندماج بين الجماعات الإنسانية التي يمكنها محو العنف البنيوي الأتي من البنى الدولاتية.

*أعمال نابعة من المقاربة الليبيرالية الأمريكية نهاية السبعينات ، مقدمة من قبل ريتشارد أولمان(R.uliman) و لستر براون (L.BROWN) اللذان حاولا إعادة تعريف الأمن من خلال إدراج كل التهديدات لنوعية حياة السكان على اعتبار أن التهديدات غير العسكرية قد تهدد رفاهية السكان و أمنهم.

*البنائيون الذين يعتبرون أن الأمن الإنساني إعادة البناء للقيم و تغيير للسلوكيات في النظام الدولي، و التي تدفع مختلف الفواعل إلى تحبيذ و تأسيس التدخلات الإنسانية.

([1])- بن عنتر ، مرجع سبق ذكره ،ص 27.

*أفكار جون بورتون (J.burton) عام 1972م ، الذي ربط بين عدد كبير من الصراعات و ظاهرة الحرمان من الحاجات الإنسانية الفردية، معطيا صورة و رؤية لمجتمع عالمي مبني على السلام ، العدالة،و الرفاهية.

*أفكار المدارس النقدية التي أكدت بأن الفرد موضوع الأمن و ليس الدولة.

ظهر تركيز الأمن على الأبعاد غير العسكرية في محاولات لتوسيع المفهوم إلى الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية بدءا من بوزان، كما شكلت الحاجات و العمل على إشباعها نقطة محورية في فكر الكثيرين كونها تعكس حالة الفرد و تدفع للتعاون و تقلل من الأزمات و الصراعات ، و هو ما ذهب إليه إلي الليبيراليون منهم بورتون الذي عبر عن رغبته في تجاوز سياسة القوة عن طريق : "مجتمع العالم" لكسر مركزية الدولة .فتعدد الفاعلين من منظمات دولية ، شركات متعددة الجنسيات ، منظمات غير حكومية و[1] حركات التحرر تقيم فيها بينها علاقات متعددة لا يمكن رؤيتها فقط من خلال معيار المصلحة المعرفة بالقوة ، فكلها ترتبط بالعديد من العلاقات العابرة للدول على شكل نسيج عنكبوت تتجاوز حدود للدولة.

تصبح هذه التبادلات مركز التحليل ، و تهدف لإشباع الحاجات الأساسية للفرد و ليس الدولة . و حسب بورتن عدم إشباع الحاجات الأساسية في النظام الداخلي هو سبب التوترات الدولية مما يلغي التمييز بين السياسيتين الداخلية و الخارجية، فلم تعد الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، و هو ينطلق من الإنسان و من حاجاته الأساسية للحصول على مجتمع عالمي.

II-الجذور العلميــة:

سبق تجسيد الأمن الإنساني مسألة ظهوره بوضع الفرد في صلب اهتمامات القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان بهدف حمايته ، و اهتمت الأمم المتحدة عبر وكالاتها

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 156-157.

المتخصصة مثل اليونيسكو و اليونيساف بحماية الفرد و ترقيته و تحسين ظروف معيشته . و نجد بدايات عملية له خلال الحرب الباردة في أعمال و تقارير لجان مستقلة اهتمت بمواضيع الأمن و التنمية دون البحث في توسيع أو تعمق مفهوم الأمن، و إنما التركيز على مناقشة قضايا و مصادر تهدد أمن الإنسان دون ربطه بأمن الدولة.

1.تقرير لجنة بالم (Palm) **عام 1982** : ركز على نزع التسلح كصيرورة تمكن من تغيير التصور الذي يدفع بالقوى الكبرى للتسابق نحو التسلح الذي يعيق محاولات نزع التسلح ، فهو بداية النظر للقوة[1] العسكرية كخطر للأمن و الاستقرار العالميين و منه ضرورة العمل ليس على زيادة الترسانة العسكرية و إنما التقليل منها حفاظا على الأمن.

2.تقرير لجنة براندت (Brandt) **عام 1983**:حدد العلاقة الموجودة بين الأمن و التنمية على افتراض تزايد الانقسامات بين الدول الفقيرة و الغنية مهددة بخلق اللاعدالة و المجاعة ، و منه الاستقرار على المستوى العالمي . و ركز التقرير على بعض القضايا الهامة لتحقيق الأمن الغذائي و الزراعي و إصلاح نظام المساعدات الدولية.

3.تقرير لجنة براند لند(Brundtland) **عام 1987 م**:طرح رؤية حول التنمية المستدامة بالتركيز على سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات كل الأجيال ، فأصبح ينظر لتدهور البيئة و التحولات البيئية الناجمة عن نزع الغابات و التصحر على أنها تهديدات للتوازن الاجتماعي و الاقتصادي للدول، و لأنها مخاطر و مشاكل لا تعرف الحدود، فلا يمكن للدول وحدها مواجهتها مما يستوجب أجوبة مشتركة و كونية شاملة.

4.مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية المستدامة عام 1992م :أعيد التأكيد فيه على أهمية و تأثير المجتمع المدني في إيجاد التحولات المرغوبة لأجل أمن أكثر، تماشيا مع حاجيات

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 160-161.

الأفراد و الجماعات و ذلك بالشراكة مع الدول. فأدرج المجتمع المدني في عملية إحداث التغيرات و تحقيق أهداف التنمية.[1]

.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص .161

المطلب الثالث:التهديدات التي تعترض الأمن الإنساني .

يصعب تصنيفها وفق التعريف الموسع، فحتى و إن استثنيت الكوارث الطبيعية لأنها ليست من صنع الإنسان تبقى القائمة طويلة ، و الحل لا يكمن في وضعها في مجموعات لتشابكها و تلازمها أحيانا، لذا سنركز على أهمها دون أن ننسى أن الأمن الإنساني لا يسعى لوضع قائمة للتهديدات ، بقدر تمكين الإنسان من مواجهتها و تفاديها.[1]

وحدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994 م ستة تحديات جديدة و شاملة للأمن : النمو الديمغرافي غير المراقب ، الإختلالات الاقتصادية ، ضغوطات الهجرة الجماعية ، تدهور البيئة ، إنتاج المخدرات و الإرهاب الدولي.

1.التهديدات البيئية:

تمس بقاء الجنس البشري و لا يمكن تفاديها إلا بالعمل الجماعي المتعدد الأطراف و المستويات .سيؤدي فالاحتباس الحراري و التغيرات المناخية سؤدي لغرق 3 **%** من اليابسة ، أي ما يعادل هلاك 10**%** إلى 20**%** من سكان العالم بسبب ارتفاع حرارة الأرض من 1.4 إلى 5.8 درجة مئوية . و يتزايد من جهة أخرى تدهور الغطاء الغابي و التلوث البيئي نظرا للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، و بناءا على المعدلات الحالية سيختفي ثلثي أنهار الصين الجليدية بحلول عام 2060م مع ذوبانها بالكامل عام 2100م.

وقعت أكثر من 150 دولة في قمة ريو إتفاقية تهدف لوقف تسرب الغازات ، خاصة منها الكربونات المهددة لطبقة الأوزون و ذوبان الثلوج الجليدية.[2]

([1])- الأمن الانساني http :www.Saira .nasri.2008

([2])- الأمن الانساني http :www.Saira .nasri.2008

و أكد عدد من الخبراء عام 1992 م تحت الرعاية الأممية بهدف دراسة العلاقة بين السكان و البيئةو التنمية أنه من مظاهر التدمير البيئي تدمير الغابات الذي وصل وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى 11 مليون هكتار عام 1980 م ، و هي مساحة تساوي مساحة أستراليا الأمر الذي يهدد بوقوع الفيضانات لانكشاف التربة و غرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، فتشير الدراسات إلى أن تدهور[1] خصوبة التربة يتسبب في خسارة مقدارها 12 مليون طن من الحبوب ، ما يمثل 50% من الزيادة في إنتاجها سنويا.

و يؤدي تلوث المياه إلى تناقص الثروة السمكية و السياحية و ندرة المياه الصالحة للشرب و الاستخدام الزراعي و المنزلي مما يؤثر سلبا على الصحة العامة .كما يؤدي تراكم إنبعاثات التلوث في الهواء إلى تغيير الطقس و هو ما يصاحبه آثار غير صحية و اقتصادية خطيرة تقلل من مقدرة البيئة على إستعاب المزيد منها. فلوحظ تدهور المخزون الإقليمي لشرقي أسيا من الأسماك، و هو غذاؤها الرئيسي و يصطاد بها 50% من محصول الأسماك في العالم ، و بها أكبر خمس دول في صيد الأسماك.يضاف إلى هذا تدمير نحو 50% من الغطاء الغابي لمنطقة جنوب شرقي أسيا، و البنك العالمي تدهوره بمعدل1.4 % سنويا.و يرتبط التدهور الغابي بالأمن الغذائي و المائي و يزيد من الكوارث الطبيعية.[2]

كما تشكل ندرة المياه العذبة خطرا كبيرا للتناقص المستمر في نصيب الفرد اليومي منها التزايد الديمغرافي و تدهور المخزون المائي و مستوى المياه الجوفية ، مما يشير لإمكانية وقوع حروب الذهب الأزرق مستقبلا .فحوالي مليار شخص لا يملك موارد مائية صالحة للشرب و هو ما يعادل ثبث سكان العالم، و حوالي 80% من الأمراض في العالم الثالث ترتبط بطريقة استعمال المياه و نوعيتها ، و يسبب تلوث الجو مشاكل على مستوى تحول الخلايا و التشوه الخلقي ، فيعد

([1])-عبد القادر محمد عبد القادر ،اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية :الدار الجامعية 2003)ص 94.

([2])- عبد القادر محمد عبد القادر ،اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية :الدار الجامعية 2003)ص 94.

المسؤول عن 2.3 مليون حالة مرض تنفسية مزمنة. و إذا كانت الدول المتقدمة تفرز أكبر نسبة من الإنبعاثات الغازية ، ففقر الدول النامية هو وراء

تدهور الغطاء الغابي بسبب الإقتلاع العشوائي للأشجار بغرض الزراعة و لاستعمالات الخشب ، مما يزيد من[1] تفقيرها لعد قدرتها على إمداد الأرض بالموارد العضوية فتضعف التربة و يقل عطاؤها ، و لحماية البيئة لابد من وضع برامج للتقليل من الفقر لأن التحدي هو في كيفية ضمان إشباع حاجات كل الأجيال في ظل احترام البيئة.

2.الجريمة المنظمة:

ليس للجريمة المنظمة يتبناه المجتمع الدولي لتعدد صورها، أبرزها تجارة المخدرات ، تبييض الأموال ، الأعمال ذات الطابع الإرهابي ، المتاجرة بالنساء و الأطفال ، و تتبع خطورة الجريمة المنظمة في كونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين ، الاستمرارية و هرمية التنظيم و الشعبية.[2] و ساهمت العولمة من جهتها في تنامي الظاهرة لتسهيلها تنقل الأشخاص و السلع و التكنولوجيا التي توظف في أمور إجرامية.

و لم تتوقف مافيا الإجرام يوما عن الثراء إجماع الدول و الحكومات على ضرورة تقوية التعاون لأجل مكافحة "المال الوسخ"، فالجريمة المنظمة مثل في 2004 م ما يساوي 1450 مليار أورو ناتجة ناتجة عن المتاجرة بالبشر ، المخدرات و السلاح الخفيف. و حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 1993 م ، قدرت الأموال الناجمة عن التجارة غير الشرعية في كل من المخدرات ، السلاح وال،سان و الجرائم المالية الكبرى بحوالي 900 مليار إلى تريليون دولار أمريكي في السنة ، و هو ما يعادل ضعف تجارة النفط العالمية.[3]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 163.

([2])-عبد الفتاح مصطفى و غيره ، الجريمة المنظمة : التعريف و الأنماط و الإتجاهات (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 1999) ص 99.

([3])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 164

أ.**الإرهاب الدولي:** رغم قدم الظاهرة إلا أن العولمة ساهمت في زيادة قوتها و سرعة انتشارها ، فإن كانت الدول الغربية اليوم بمأمن من تهديدات الحرب المباشرة فهي ليست كذلك بشأن الإرهاب. و تدل أحداث

11 من سبتمبر خرافة مسلمة عدم اختراق الحدود في عالم معولم، الأمر الذي دفع بالغرب لإعادة النظر في قاعدتهم الفكرية حول الأمن .فلا ينبع أمن الفرد أوتوماتيكيا من تقوية الدولة و حدودها رغم وجود 13 اتفاقية دولية للتنبؤ و مكافحة أعمال إرهابية محددة، فلا وجود لتعريف ذو إجماع على المستوى الدولي لماهية الإرهاب، فما يعتبره البعض إرهابا يراه البعض الآخر دفاعا عن النفس و عملا مشروعا ، لذا من المهم التمييز بين الإرهاب الدولي و بين كفاح الشعوب من أجل حريتها . و خطورة الإرهاب ترجع لكونه غير عقلاني و غير متوقع و لا يهدف الاستيلاء على الإقليم أو الحصول على انتصارات ضد القوى العسكرية ، بل يفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة باستغلال نقاط ضعفها و سكانها، و يستعين بوسائل بسيطة مستغلا الاتصالات الدولية و سهولة اختراق الحدود ، و قد يصيب أية دولة.

و يمكن تعريف الإرهاب بأنه:

" فعل منظم من أفعال العنف و التهديد به ، يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات و غيرها، و يخلق حالة من الرعب و الفوضى و

الاضطراب ، و يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أو مجموعة أخرى من الأفراد ، و ذلك من غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 164-165.

و ترجع صعوبة مكافحة الإرهاب الدولي لقدرته على احتلال جزء من إقليم الدولة الأمر الذي يمكنه من الاستئثار بالموارد الهامة كحالة أنغولا ، الكونغو الغربية ، و دور الألماس في تغذية و تمويل العمليات الإرهابية ، و أيضا تجارة الأفيون و دورها في تمويل حركة طالبان في أفغانستان و باكستان .كما يمكن للجماعات الإرهابية أن تمتلك مواد إشعاعية متفجرة و سرقة المواد النووية ، فنجد فقط 20% من المواقع التي تحوي المواد المشعة محروسة بصورة جيدة، و نهاية الحرب الباردة أنهت التحكم الحديدي الذي مارسه السوفيات على القواعد العسكرية بما فيها المختبرات.

ب–تجارة المخدرات: تؤدي للانحطاط الأخلاقي و ضعف البنى الاجتماعية ، و تزيد من الانقسامات داخل المجتمع و التجانس المجتمعي للدولة معرضة إياه للانقسامات ، و هناك ترابط بين المخدرات و بين تمويل بعض النزاعات الداخلية و تجارة الأسلحة و المخدرات ، فقدرت الأرقام السنوية للجريمة المنظمة ب800 مليار دولار سنويا ، و لو كانت دولة لتحصلت على المرتبة السابعة حسب الدخل الوطني الخام . و المخيف متاجرة بعض الدول فيها ، فمكنت أموال المخدرات برلمانيا من شراء السلاح من الصين لمحاربة المقاتلين الكاران(Karens) و تتاجر فيها المخابرات الباكستانية لتمويل العمليات ضد الهند و في كشمير و تستعملها كوبا للحصول على العملة الصعبة بسبب الحصار الأمريكي.

و تزيد المخدرات من مأساة المناطق المتأزمة باللاجئين فتشير المؤشرات في جنوب شرق آسيا إلى أن الهيروين منتشرة بكثرة لدى اللاجئين الأفغان في باكستان، إضافة إلى أن انفجار الاتحاد السوفيتي و تشكل دويلات جديدة عجلت من تأزم مشاكل المخدرات فيها، فعدم توفر الحماية للحدود و فقر الأنظمة المالية

و محدودية الإمكانيات و المؤسسات ، جعلت من مجتمعات آسيا الوسطى و شرق أوروبا عرضة للتجارة بالمخدرات.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

تبييض الأموال : يقصد بها إعادة دمج الأموال المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة بهدف جعلها أموالا مشروعة و قطع الصلة بينهما و بين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات ، فتختفي الجريمة باختفاء آثارها.[1] فهي عملية غسل و تنظيف الأموال غير المشروعة و إعادة تدوينها في السوق بصورة شرعية و قدر صندوق النقد الدولي عام 1996 حجم المبالغ التي يتم غسلها على الصعيد الدولي بما يقارب 02 إلى 05% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما بين 590 مليار و 1.5 تريليون دولار أمريكي.

تزايدت عملية مكافحة تبييض الأموال في الفترة الأخيرة عن طريق مكافحة تمويل الإرهاب الذي انتشر بصورة خطيرة في العالم، و من ضمن وسائل مكافحته الهجوم على مصادر تمويله .فبعد أحداث أفغانستان و 11 من سبتمبر تبنت الجمعية العامة و مجلس الأمن مجموعة قرارات تطالب الدول بتجميد و مصادر الودائع و الممتلكات التي تغذي الأعمال الإرهابية ، منها إتفاقية الأمم المتحدة لردع تمويل الإرهاب في 9 ديسمبر 1999م .

يسهل تبييض الأموال إذا عملية ارتكاب جرائم عديدة ، منها التجارة بالمخدرات و الأسلحة و المتفجرات و التوسيع من دائرة الفساد السياسي و الإداري بنشر الرشوة و الاغتيالات و الإرهاب، و بفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم لسهولة تحرك عناصره و توفر الأموال.و هناك تداخل بين عمليات تبييض الأموال و العمليات الإرهابية و تجارة المخدرات و الأسلحة و غيرها من صور الإجرام المنظم، مما

يصعب عملية مكافحتها لكونها شبكات عبر قومية منتشرة في العديد من الدول و تدرج العديد من الأفراد من مختلف الجنسيات ، و يجعل مهمة محاربتها عملية معقدة و مركبة.

([1])-عبد الفتاح مصطفى و غيره ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

د–المتاجرة بالأسلحة:تظهر النزاعات و الحروب الداخلية خطورة الأسلحة التقليدسة ، كالسلاح الخفيف لسهولة نقله و حاجته لوسائل قاعدية قليلة لاستعماله و نشره، كما يمكن استعماله من قبل أفراد دون مؤهلات خاصة و لا يستدعي الكثير من التلقين التقني.[1]

و تشكل ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية خطرا كبيرا عل أمن الدول و أمن الإنسان ، خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل تسويقها لتزايد الطلب عليها و ضعف المراقبة الدولية، فعملية تسليح الأفراد و مستوى العنف يمكنه تهديد أمن الدولة . و يمكن لتنفجر النزاعات الداخلية و الحروب الأهلية أن يمس بالأمن الدولي بسبب الإرهاب المعولم ، تجارة السلاح و سيول النازحين. ففشل المجموعة الدولية في نزع تسلح الجماعات شبه العسكرية الرواندية في الزائير داخل مخيمات اللاجئين ، قيامها بلعب دور سلبي في الحرب الأهلية الزائرية 1995م–1996 م لتشجيع الحكومة الرواندية الجماعات المعارضة لحكم موبوتو.

كما ساهم السلاح الخفيف من تأجج و من وقع النزاعات المسلحة داخل دول غرب إفريقيا ، كونه المسؤول المباشر عن القسم الأكبر من الضحايا في الحروب الأهلية في كودي فوار، لبيريا و سيراليون، و المسؤول غير المباشر عن هلاك الآلاف بسبب النزوح الإجباري ، و استحالة الوصول للخدمات الصحية .فكان الوسيلة الأساسية لعنف الحرب الأهلية في سيراليون التي راح ضحيتها أكثر من 50 ألاف شخص و إعاقة 30 ألف و تسجيل ما بين 215 ألف حالة امرأة تعرضت للعنف الجنسي .

3– النمو الديمغرافي السريع و غير المنتظم

يعرف الشمال مقارنة بالجنوب وتيرة نمو ديموغرافية بطيئة ، مما يدفع بسكان الجنوب للزحف نحوه هروبا من عوامل الفقر و بشاعة الحروب الأهلية و الأوربية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التجانس المجتمعي لدى المجتمعات المتقدمة.و قد وصلت هذه الزيادة السريعة عام 2000 م

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

إلى 2.71 طفل للمرأة الواحدة [1] كمعدل عالمي، موازاة مع تفاقم حالات الفقر و تدهور الأوضاع الصحية لتكاثر الأوبئة و تدهور البيئة للاستغلال غير العقلاني للطبيعة .و كلها أوضاع تؤدي إلى قيام النزاعات و استمراريتها لأجل البقاء و السلطة.

و يؤكد الخبراء أن عدد سكان العالم سيصل عام 2025 إلى حوالي 9.5 مليار نسمة، أي بزيادة سنوية مقدرة ب100 مليون شخص يتواجد منهم 8 مليار في الدول النامية .يستدعي هذا العدد زيادة في الإنتاج الائي المقدر ب 2% سنويا مدة 30 سنة ، و هو الأمر الذي يخلق عائقين : الزيادة في الأسعار و الانعكاسات على البيئة ، فالعمل على إبطاء النمو و تنظيمه قد يحسن من وضعية الأفراد و الدولة مما يمكنها آنذاك من مكافحة الفقر، فالعلاقة بين : السكان ، الزراعة و البيئة ليست مجرد فرضيات و النمو الديمغرافي هو التحدي الاجتماعي الناتج عن التحدي الإيكولوجي ، لأن الزيادة السكانية تزيد من الطلب على الأرض بما يتجاوز قدرتها على الاستجابة ، فإن هناك التربة يرتبط بالحاجة المتزايدة للغذاء نظرا للزيادة السكانية السريعة.فهي إذا حالة اللاتناسب بين حجم سكاني في تزايد و مساحة أراضي زراعية في تناقص.

4-الأوبئـــــة: ترتبط باللاأمن الصحي و الغذائي مهددة بزوال الجنس البشري .فالرهان هو تفادي انتشارها و انهيار الدول الأكثر فقرا.فوضع التقرير الأممي للتنمية عام 1998م السيدا من أكثر الأمراض فتكا كونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ، و لا وجود لعلاج أو لقاح ضده، و يتمثل العمل الوحيد في كبح انتشاره و التقليل من آثاره ، ففي نهاية 1997م بلغ عدد من يحمل علامة"O^+" 31 مليون مقابل 23.3 مليون عام 1996م ، أي 16 ألف حالة جديدة يوميا منهم 90% في الدول النامية.[2]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 168-169.

و رغم القول بأن السيدا تنكس النمو الديمغرافي في إفريقيا فهي لا تنقص سوى من 02 إلى 03% سنويا ، فخطورة الوباء تمكن في أنه يمس الطبقة الأكثر فعالية و هي فئة البالغين و المتمدنين . فشكلت 35 دولة من إفريقيا الصحراء عام 1999م مع 20 دولة أخرى من أسيا و أمريكا اللاتينية 88% من حاملي الفيروس، إلا أنها ستشهد بقاء نموها السكاني قويا خلال القرن 21م .

و أعلن أيضا وباء سارز تهديدا عالميا في مارس 2003 م ، لانعكاساته الاقتصادية الكبيرة .فقد حذرت منظمة الصحة العالمية السياح من التواجد في المناطق الخطرة، الأمر الذي أثر على السياحة.و بحسب دراسة أولية فقد كلف الوباء الصين 2.4 نقطة من الدخل العام الخام و 5.4 بالنسبة لهونغ كونغ و 1 لسنغافورة ، فرفعت المنظمة قروضها في الميدان الصحي إلى 1.4 مليار دولار ، و 320 مليار دولار لأجل مكافحة الأمراض الكبيرة.

5-الهجرة غير المراقبة و غير الشرعية

مسبباتها عديدة كتفاوت درجة النمو ، الانفجار الديمغرافي ، الانحلال الاجتماعي و الاقتصادي ، البطالة ، التوترات ، الفقر ، النزاعات و نقص الحريات السياسية و الاجتماعية ، مما يدفع بالفقراء للبحث عن مكان أكث أمانا .لكن صرامة دول الشمال في منح التأشيرة تدفع بهم للهجرة غير الشرعية مسببة الضغط عليها و على مجتمعاتها ، فتظهر مشكلة الهوية التي تعني "وجود مجموعة أشخاص يشعرون بالتهديد في

هويتهم الثقافية و الإثنية، بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثر بالعولمة أو بالهجرة، مما يؤدي اللاتجانس المجتمعي.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 170.

حملت المجازر في رواندا أكثر من 2 مليون شخص للهروب خاصة إلى الزائير التي تعرف بدورها حربا أهلية داخلية . و أكدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994 م عزمها على التدخل في هايتي للإطاحة بحكومة راؤول كادراس بسبب زحف المهاجرين الهايتيين.فأضحت إشكالية المهاجرين غير الشرعيين مشكلة عالمية أدرجت في محادثات الحكومات و في "**G7**" و الحلف الأطلسي و الإتحاد الأوربي و الأمم المتحدة.

6-تفاقم ظــاهرة الفقــر

لم يعد الفقر فقرا نقديا ماديا بل و إنسانيا ذو أبعاد أكثر دراماتيكية ، فحوالي مليار شخص أمي و 840 مليون يعيش حالة الجوع ، و حوالي 1/3 من سكان الدول النامية مهددين بالموت قبل وصولهم لسن الأربعين .يركز الفقر المالي على وجود المداخيل أو غيابها في حين يحتوي الفقر الإنساني أبعادا مرتبطة بالنقائص التي تمس الحياة الإنسانية ، و هو يمس بكثرة سكان آسيا الجنوبية و إفريقيا الصحراوية .[1] و منذ نهاية السبعينات أشار أمارتيا سان (A.SEN)إلى مسألة الإنصاف و وصول الأفراد إلى وسائل الإنتاج و الموارد، فأن يكون المرء فقيرا يعني غالبا أنه لا يصل إلى ميكانيزمتن القرار و لا يعترف له بحقوق المواطنة و لا تؤخذ مصالحه بعين الاعتبار.

يؤدي العجز الغذائي و النمو الديمغرافي المتواصل إلى نشوء ظاهرة الفقر، حيث يزداد تعداد الفقراء و ينخفض نصيب الفرد من الموارد الاقتصادية ، الأمر الذي يجعل من النمو السكاني سببا و نتيجة للفقر في آن واحد .[1]

و تشير الإحصاءات إلى أن ربع سكان العالم العربي أي ما يعادل 73 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر و يعاني معظمهم نقص الأغذية و فقدان الأمن الغذائي.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 170-171.

و بغض النظر عن الصورة الأخلاقية أقر التقليص من الفقر كأمر ضروري للسلم و الأمن ، كونه يضر بالبيئة و يعرقل جهود الدول التنموية و يولد النزاعات و يبقيها مشتعلة.

7-حالة النزاعات و الحروب الأهلية: أحدثت نهاية الحرب الباردة تغييرا في طبيعة النزاعات بأخذها طابعا داخليا بين العرقيات و القوميات و الإثنيات ، بدافع الانتقام و السيطرة و الوصول للسلطة .اشتدت حدتها بسبب العولمة المعمقة للفروقات الاقتصادي بين الأفراد و المجتمعات . و لا تعرف العرقية فقط بالأصل المشترك و الصفات الفيزيولوجية و الروابط العائلية ، بل و بأنماط النشاطات الاقتصادية و المراكز الاجتماعية كالصينيين في ماليزيا ، كما يعترف أفراد العرقية الواحدة ببعضهم البعض و يعترف الغير لهم بذلك ، خاصة من حيث الدين،اللغة و الثقافة.

بحسب اليونيساف (UNICEF) تسببت الحروب الأهلية عام 2002 م في 35 مليون لاجئ في العالم ، 80% إلى 90% من ضحايا النزاعات الأهلية هم مدنيون ، و تعد إفريقيا أكثر المناطق تأثرا بأزمة التشرد و أسوؤها ، إذ تضم ما يقارب نصف عدد المشردين داخليا أي نحو 12 مليون (قدر عددهم عام 2008 م بحوالي 62 مليون متشرد داخليا)، يوجد معظمهم في السودان و الكونغو الديمقراطية و الصومال ، و يوجد في إفريقيا 3 مليون لاجئ.[1]

إن الأمن الإنساني يعني أن الأمن لا يمكن تصوره فقط على مستوى الدولة و لكنه يتعلق أيضا بالأفراد و الجماعات داخل الدول (كالأقليات العرقية و الدينية..)

إن الأمن الإنساني يعني أن الأمن لا يمكن تصوره فقط على مستوى الدولة و لكنه يتعلق أيضا بالأفراد و الجماعات داخل الدول، كالأقليات العرقية و الدينية و السياسية ضحية انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان لأن ذلك يعد تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.[1]

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 172.

الفصـــل الثـــاني :
الآليات الدولية و الإقليمية للأمن الإنساني.

الفصل الثاني: الآليات الدولية و الإقليمية للأمن الإنساني

لم تعد المسألة الأمنية مهمة للدولة لوحدها كما يطرحه التصور الواقعي ، إذ تلعب المنظمات الدولية و الإقليمية ، المنظمات غير الحكومية ، الشركات المتعددة الجنسيات ، المؤسسات المالية الدولية و حتى الأفراد ، دورا هاما في بناء الأمن و السلم على مختلف مستوياته ، عن طريق تبنيها لمحتوى المقاربة الأمنية الجديدة بتعزيزها لقيم التنمية الإنسانية المستدامة و محاولتها حماية من الفرد من العنف و النزاعات بمختلف الوسائل حتى و إن كانت بالتدخلات العسكرية.

أضحى بذلك مفهوم الأمن الإنساني و ما ينضوي تحته من مفاهيم ، كالتنمية الإنسانية و الحكم الراشد و الديمقراطية و التدخل الإنساني و السيادة كمسؤولية حاضرة في خطابات المسؤولين و السياسيين ، مدافعين من خلالها عن حق الفرد في الحياة بعيدا عن العنف و في كرامة و تحت مسؤولية الدولة التي ينتمي إليها .

المبحث الأول : آليات الدول في تحقيق الأمن الإنساني

تسعى الدول إلى تضمين قيم التنمية الإنسانية المستدامة في سياستها و برامجها التنموية و الإصلاحية و القضاء على عوامل اللااستقرار ، و العمل على حل مختلف الأزمات التي تعيشها الأنظمة السياسية خاصة في العالم الثالث ، لكن الاختلاف يكمن في مقدرتها على القيام بذلك، و رغبتها الفعلية في تبني الأمن الإنساني كمحدد لسياستها الأمنية و الخارجية.

المطلب الأول: النموذج الكندي الكندي و الياباني للأمن الإنساني

1. كنـــدا:

تعد من الدول التي عمقت من مفهومها للأمن و التي وضحت الطريقة التي بها الأفكار و المفاهيم تدرج و تحول إلى كل مذهبي يوجه السياسة الخارجية للدولة، و كغالبية الدول فالتحولات التي طرأت على النظام الدولي كان لها الأثر المباشر على الاهتمامات الأمنية الكندية،[1] الأمن الإنساني من منظورها تكملة ضرورية للأمن الوطني و ليس تعويضا له، فهو تثمين أهمية اعتبار أن أمن الدولة لا يكون على ترابها و إنما بوسائل ضمان أمن سكانها .فالمفهومان يتكاملان ، و لا يستبدل المفهوم الأمني الجديد مفهوم الأمن القومي.

1.التركيز على مقاربة أنسنة الأمن

تهتم كندا على وجه الخصوص بالتكلفة البشرية للصراعات العنيفة كأساس لمفهوم الأمن الإنساني .فخلال تواجده على رأس الدبلوماسية الكندية ساند أكسوورد العديد من المشاريع ذات الوحي المثالي مثل: حل النزاعـات التدخل الإنساني ، ديمقراطية السياسة الخارجية ، تحريم الألغام البشرية،خلق المحكمة الجنائية الدولية و حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو ما يلخصه في

([1]) -فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

مصطلح الأمن الإنساني.[1] و تؤكد كندا على غياب الأمن الإنساني الناتج عن الصراعات العنيفة ، فهي لا تستبعد استخدام العقوبات و القوة العسكرية لضمانه .كما تصنع في أولويات سياستها الخارجية فيما يرتبط بالأمن الإنساني حماية المدنيين عن طريق تقليص التكلفة البشرية للنزاعات العنيفة، و عمليات حفظ السلام الدولية .و شاركت بجهودها في مسألتين الوقاية من النزاعات و التدخل الإنساني،[2] ، فلابد من تقوية القواعد القانونية و خلق قدرة جعلها تحترم مع ضرورة خلق قواعد جديدة للتقليل من حالات العنف و من مسبباتها .لذا توجهت نحو مسألة الألغام البشرية و المتاجرة غير الشرعية للسلاح الخفيف و حماية اللاجئين.

حسب أكسوورد رغم إيجابيات العولمة ، فهي تصطحب معها الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، الأمراض و تدهور البيئة مما يفكك مسلمة كون أمن الأفراد ينصب من أمن الدولة .كما يؤدي تقدم الأسلحة إلى تزايد الضحايا المدنيين ، و لترقية الأمن الإنساني يجب تقبل اللجوء إلى الإجراءات الردعية بما فيها التدخل العسكري أو العقوبات الاقتصادية للأنظمة غير الديمقراطية ، و ليتفوق الأمن الإنساني على حق الدول لابد من إصلاح المؤسسات الدولية خاصة منها مجلس الأمن لإقامة معايير تحدد مجال و حدود حق التدخل ، لأن السيادة تفقد شرعيتها . تظهر كندا من دعاة السيادة كمسؤولية و تجيز التدخل للدفاع عن الأمن الإنساني ، بتركيزها على التكلفة البشرية للنزاعات فهي ترتكز على التحرر من الخوف أكثر من البعد التنموي للمفهوم.

و حدد آثار تبني الدولة للمفهوم في سياستها الخارجية في:

- التدخل بحيوية للدفاع عن أهداف الأمن الإنساني ، كونه يخول اللجوء إلى إجراءات ردعية و منها العقوبات و التدخلات العسكرية مثلما حدث في كوسوفو و البوسنة.

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

([2])- محمد مصطفى كامل " الأمن الإنساني : رؤى من اليابان و العالم الاسلامي " في ، السيد سليم (محمد) (تحرير)، حوار الحضارات بين اليابان و العالم الاسلامي ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ،2005 ص 239.

- تقدير التكلفة البشرية للاستراتيجيات الساعية لترقية أمن الدولة و الأمن الدولي ، كقضية الألغام البشرية و الحصار الاقتصادي لما تسببه من خسائر بشرية و تدمير للبنى القاعدية.

- على السياسات المرتبطة بالأمن أن تتماشى و الاستراتيجيات الداعمة لحقوق الإنسان و الديمقراطية و التنمية .فقانون اللاجئين و حقوق الإنسان و القانون الإنساني ، تشكل الإطار المعياري لمقارب مركزة على الأمن الإنساني. لأن مشكل المهددة للأمن الإنساني ذات صفة عابرة للدول ، فالتعاون المتعدد الأوجه هو فقط ما يمكن من إيجاد حلول فعالة ، لأن مصالح الأفراد في الدول الآمنة إنسانيا يرتبط بالأكثر فقرا و الأكثر تهديدا في آمنهم الإنساني ، مما يجعل الأمن مسألة جماعية للدول.

- الفعالية مرتبطة بالتنسيق العملي ، كحفظ الأمن عن طريق التفاوض أو نشر القبعات الزرق[1].

تظهر هذه الأمور تركيز كندا على مقاربة أنسنة الأمن ،فمساعدة الأشخاص الذين يعيشون حالة لا أمنية يسودها التهديد هو بنظرها الهدف الأساسي للأمن الإنساني . و يتجلى الأمر أكثر من خلال برنامجها للأمن الإنساني.

2-البرنامج لأجل الأمن الإنساني

قام وزير خارجية كندا أندري (André Ouelle)عام 1995 م بوضع بنية جديدة تابعة لوزاراته مسؤولة عن دراسة الرهانات الأمنية الشاملة ، طرحت برنامجا لأجل الأمن الإنساني يحدد إطاره الاستراتيجي خمس إدارات هي : البيئة ، حقوق الفرد و العدالة ، السكان ، عمليات حفظ السلام و التنمية الديمقراطية ، و أخيرا التنمية الإقتصادية و الاجتماعية .هدفها تحليل

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 252

النظام الدولي ليس من منطلق العلاقات ما بين الدول و إنما من ثقل الرهانات الشاملة ، كالفقر و التهديدات الإيكولوجية و التوترات الإثنية.[1]

II-اليابان و البعد التنموي للمفهوم

تعد من الدول الرائدة في بلورت مفهوم الأمن الإنساني و وضعه كأحد أولويات السياسة الخارجية وكتبت مقاربة الأمن الإنساني للحكومة اليابانية من طرف الوزير الأول السابق أوبوشي(K-OBUCHI) في حديثه في هانوي (Hanoi)في ديسمبر 1998 م [2]

أين أشار إلى أن القرن الواحد و العشرين لابد أن يكون فترة سلام و رخاء حول الكرامة الإنسانية.[3]يقترب الرؤية اليابانية للمفهوم من تصور برنامج الأمم المتحدة للتنمية .كما طالب رئيس وزراء اليابان السابق توميشي هورياما في الأمم المتحدة عام 1995 م بأن يصبح الأمن الإنساني إستراتيجية جديدة للأمم المتحدة.

1-عدم تقرير الأمن الإنساني للتدخل الإنساني

انتقدت تركيز بعض الدول على الحرية من الخوف و ما يتبعها من يتبعها من مبادرات كالحد من الأسلحة الصغيرة و محاكمة مجرمي الحرب.فعلى المفهوم أن يتجاوز حماية الأرواح فمواقف الصراع و التأكيد على بقاء و كرامة البشر ، رافضة فكرة استخدام القوة العسكرية تدعم الأمن الإنساني و التدخل الإنساني لأنه قد يسيء لجهود الأمن الإنساني ، لكنها في نفس الوقت تؤيد الجهود الدولية للتخلص من الألغام البشرية و محاكم مجرمي الحرب.[4]

([1])-.فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

([2])-www.trilateral.orgM999/.(2)annnnntgs/trialong.htm

([3]) - www.trilateral.orgM999/.(2)annnnntgs/trialong.htm

([4])- مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق الذكر ، ص 240-241.

ترى اليابان أن الأمن الإنساني يمكن الدول و النظام الدولي من الوقاية و تفادي النزاعات ، الأمر الذي يجنبها القيام بالتدخلات الإنسانية .و قد أكد الوزير الأول الياباني السابق طاكيمي كيزو (T.KEIZO) عام 1998 م ، على أهمية و فعالية الأمن الإنساني في الوقاية و التراجع عن النزاعات.[1]

2-السياسة اليابانية لأجل الأمن الإنساني

تعد اليابان القوة الاقتصادية أولى في آسيا، و يمثل اقتصادها حوالي 60 %من الناتج القومي الكلي لآسيا، رغم ذلك يبقى نفوذها فيي المنطقة أقل من النفوذ الصيني الذي لا يزيد اقتصادها الياباني[2] و هذا الثقل الاقتصادي لليابان هو ما ساعدها على لعب دور هام في تجسيد المفهوم في أنشطة علمية.

أنشأت اليابان " صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني" عام 1998 م ، وبلغ دعمها فيه حتى نهاية 2001 م حوالي 18.9 بايون دولار ، مما يجعله أكبر صندوق تحت رعاية الأمم المتحدة ، كما قامت بإنشاء " لجنة الأمن الإنساني" في إطار الأمم المتحدة لتطوير المفهوم كأداة إجرائية لصياغة و اقتراح السياسات .تقوم فلسفة اللجنة على عدم قدرتها في معالجة كل قضايا الأمن الإنساني لكل البشر و لكل المجتمعات ، لذا تركز على من يتعرضون لأخطار شديدة كضحايا الصراعات و الفقر و الجوع و المرض و اللاجئين و المستبعدين ، اللذين يعانون اللامساواة داخل بلدانهم ، و يقوم اقترابها على مبدأين أساسيين هما:التمكين و الحماية .

فالعمل المبكر أقل تكلفة للضحية و للمجتمع ككل. و تتطلب إجراءات التمكين أحيانا ، عملية بناء للمجتمع كما حدث في أفغانستان بعد الطالبان و تؤكد اليابان على أهمية الربط بين

([1])- www.trilateral.orgM999/.(2)annnnntgs/trialong.htm

([2])- حسن أبو طالب ، " الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن " في ، هدى متكيس ، السيد صدقي عابدين (تحرير) ، قضايا الأمن في آسيا ، مرجع سابق الذكر، ص 47.

تمكين البشر و استقرار الأمة و مسألة تمكين المرأة ، و كذا الربط بين الفقر و الصراع فالدول التي تعاني الفقر الشديد ، هي نفسها التي تزداد فيها الصراعات . و لا يعني الأمن الإنساني إغفال الاهتمام بأمن الدولة ، فكلاهما مهمان و مكملان لبعضهما البعض.[1]

ركزت اليابان عكس كندا على الجانب التنموي للمفهوم ، فعملت على تقديم الدعم المالي للأنشطة المرتبطة بمفهوم الأمن الإنساني، بدليل اقتراحها إقامة لجنة الأمن الإنساني في اجتماع الألفية للأمم المتحدة و انشاؤها عام
2001 م و الغاية من إقامتها لصندوق الأمن الإنساني ، هو ترجمة سياستها الخاصة بالمفهوم عمليا من خلال دعم المشاريع التي تتبناها الأمم المتحدة في مجالات الأمن الإنساني ، "فبالنسبة لليابان الأمن الإنساني هو ضمان حياة الفرد في كرامة ، لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات و الحروب فقط.[2]

)- حسن أبو طالب ، " الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن " في ، هدى متكيس ، السيد صدقي عابدين (تحرير) ، قضايا الأمن في آسيا ، ، ص 41.([1])

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

المطلب الثاني: شبكة الأمن الإنساني.

1-التعريف بالشبكة:

هي نتاج اتفاق ثنائي بين كندا و النرويج من خلال اجتماع وزاري في النرويج عام 1999 م ، يجتمع الوزراء مرة واحدة على الأقل كل سنة في شهر ماي ، في الدولة التي تتولى الرئاسة بصورة دورية .تضم حاليا 12 دولة عضوة هي : النمسا،كندا الشيلي،اليونان،إيرلندا ،الأردن، مالي،النرويج،هولندا ، سلوفينيا،سويسرا،و تيلاندا، إضافة إلى دولة جنوب إفريقيا كملاحظ.

II-تصورها و إلتزاماتها تجاه الأمن الإنساني:

الأمن الإنساني بالنسبة لأعضائها يعني غياب مختلف التهديدات ضد حقوق و حياة و أمن الأفراد فالأمن الإنساني هو التحرر من الحاجة و الخوف ، الأمر الذي يظهر علاقته و ترابطه مع التنمية الإنسانية . و حصر المشاركون في أول اجتماع لهم المشاكل التي تمس بالأمن الإنساني و الحلول في:

- السلاح الخفيف و المحكمة الجنائية الدولية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

-أمن الأفراد العاملين في المجال الإنساني و التنبؤ بالنزاعات.

-القانون الدولي الإنساني و حقوق الفرد.

-الاستغلال الجنسي للأطفال ، و وضعية الأطفال في النزاعات المسلحة.

-الموارد لأجل التنمية[1].

(1)-www.humansecurity net work.org

في الاجتماع الوزاري الثاني الذي انعقد في سويسرا عام 2000م ، تم دراسة موضوعين هامين هما: الانتشار و الاستعمال السيء الخفيف ، و دور تدخلات الفواعل غير الدولاتين في ترقية الأمن الإنساني ، مجددين تأكيدهم

على خلق عالم أكثر إنسانية أين يكون لكل فرد الحق في أن يعيش في مأمن و شرف ، محررا من كل المخاوف و الحاجة و مالكا لفرص تحقيق طموحاته، لأن أغلب التهديدات على الأمن الإنساني مرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بمسألة حقوق الفرد.

لذا سيعملون على محاربة الفقر و يساهمون في التنمية المستدامة و تحسين معيشة الأفراد.هذا يستوجب الاستثمار في مجال الصحة و التربية و احترام حقوق الإنسان و أولوية القانون و مبدأ التسيير العمومي ، و ترقية الثقافة لأجل السلم و مراقبة وسائل العنف .إن تهديدات الأمن الإنساني حسب تصورهم تختلف بحسب المناطق ما هو الشأن أيضا بالنسبة للموارد لمواجهتها . و تبقى مسألة التنبؤ بالنزاعات أفضل وسيلة لمنع دفن الأمن الإنساني ،كما يستدعي دراسة أسبابها العميقة كالفقر و تدهور البيئة و نقص أفق التنمية الاقتصادية.[1]

في الحقيقة رؤيتها للأمن الإنساني نابعة من الرؤية الكندية على اعتبار أن هذه الأخيرة هي التي ساهمت مع النرويج في خلق الشبكة، و قد يكون الدافع وراء ذلك إيجاد مكانة و دور لها في الساحة الدولية، و تركيز الشبكة كان كبيرا على قضية النزاعات و مسألة السلاح الخفيف و محكمة الجنايات الدولية و الأطفال الجنود أكثر من اهتمامها بالتنمية و مشاكلها في الدول النامية. رغم ذلك ساهمت الشبكة في نشر الوعي و الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني على مستوى الدول الأعضاء و المستوى العالمي.

([1])-فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ص 257.

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لتحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الأول:أسباب التوجه نحو الإقليمية كبديل للتعاون الدولي.

إذا كان الإجماع في المؤسسات الدولية قائما حول التوجهات الواجب دعمها، متمثلة في الاندماج في الاقتصاد العالمي و مكافحة الفقر ، تظهر بالمقابل بعض الاختلافات منها الاعتداد بالبعد الإقليمي الذي يظهر خاصة في الاتحاد الأوربي ، و الذي ينظر إليه كمرحلة أساسية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

I–إزدواجية الاقتصاد الدولي: العولمة و الإقليمية

إن الحديث عن العولمة و عن الاقتصاد العالمي المفتوح لا يعني بتاتا غياب أي تشكيلات اقتصادية أخرى، إذ عرف الاقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا مزدوجا لاتجاهين متناقضين شكليا هما: السير في اتجاه العولمة و التوجه نحو زيادة و تقوية الإقليمية .فالأول تجسد في تدويل الاقتصاد العالمي عن طريق مؤسسات بروتون وودز و وضع هياكل و مؤسسات دولية ، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدول و المنظمة العالمية للتجارة.و الثاني مثلته التكتلات الاقتصادية الإقليمية كالسوق الأوربية المشتركة.

يقصد بالإقليمية رغبة مجموعة من الدول متجاورة جغرافيا في التعاون فيما بينها.فيشير الاندماج الجهوي إلى الوجه التنظيمي و المؤسساتي للإقليمية ، و نجد كذلك ظاهرة لصيقة بالعولمة و هي تزايد عدد الدول.[1] و إن كان العالم يعيش في ظل تزايد قوة العولمة،فهذا لا يعني أن كل شيء سيكون عالميا .فبالرغم من قوة المؤسسات المالية الدولية و محاولة إصلاح الأمم المتحدة لزيادة فاعليتها، تتجه بصورة أكبر نحو توسيع مجال شراكتها الإقليمية لمختلف المجالات.

([1]) -فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ص 258.

II–الإقليمية و العالمية :صراع أم تكامل

يوجد صراع و تنافس بين النظرية الداعية للإقليمية و الداعية للعالمية في تنظيم العلاقات الدولية، فنظرية

الإقليمية تعرض على أنها بديل للعالمية الشاملة بسبب كبر العالم و عدم تجانسه نظرا للتنوع الثقافي و اختلاف المصالح ، الأمر الذي يصعب من عملية دمج هذه الأضداد ، في حين أنه في حدود منطقة معينة يمكن تنفيذ الحلول الدولية للمشاكل، و أحسن تعبير عن الإقليمية هو في الجماعة الأوربية.فالوحدة الإقليمية أكثر قدرة على العمل التنظيمي الفعال من الوحدة العالمية.[1]

ليس في الإقليمية ما يشير إلى أنها تشكل خطرا للعالمية أو للعولمة ، مادامت تتبنى القيم نفسها التي يسعى العالم لتدويلها مع بعض التحفظات.كما تساهم في تكملة الأهداف التي تسعى عملية الكوننة لتحقيقها، و خير مثال مسألة حقوق الإنسان التي تكتسي و ميكانيزماتها عالميا و إقليميا أهمية كبرى في مجال الدراسات الأمنية، كمثال حي عن صعوبة تقديم الأطر القانونية العالمية للحماية المنتظرة و اللجوء إلى الاتفاقيات الإقليمية و المنظمات الإقليمية.

يظهر عدم تعارض الجهود الإقليمية مع الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان.فعمل المنظمات الإقليمية مكمل للمساعي الدولية في تكريس فكرة احترام حقوق الإنسان العمل على تقوية الآليات و الميكانيزمات بهدف حمايتها و ترقيتها. و الغاية من الاتفاقيات الإقليمية ، هو محاولة تحقيق ذلك على اعتبار أن كل منطقة تتقاسم مجموعة من القيم و لها إمكانات خاصة تعتمد لتجسيد القيم العالمية على المستوى الإقليمي.

([1])-مبروك غضبان ،المدخل للعلاقات الدولية، عنابة :الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2007، ص 195.

المطلب الثاني:المقاربات الأمنية للأمن الإنساني.

I- المقاربة الأوربية:

أقر المجلس الأوربي عام 2003 م ، الإستراتيجية الأمنية الأوربية مركزا على دورها في تجسيد الأمن و الاستقرار العالميين ، لانعكاس و تداخل الأبعاد و المستويات الأمنية ، التي حددت في انتشار ظاهرة الإرهاب ، أسلحة الدمار الشامل ، الصراعات الإقليمية ، الدول الفاشلة و الجريمة المنظمة كمخاطر أمنية على الاتحاد ، رغم وجود من يرى أن " أوربا بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها إستراتيجية لأمنها و لأمن العالم منذ نهاية الحرب الباردة".[1]

يتسم المفهوم الأوربي للأمن بالتعقيد ، فالاتحاد الأوربي يعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية – لاسيما أن عدد المهاجرين الأجانب قد وص فيها عام 2005 م إلى 14 مليون ، محاربة الإرهاب ،نزع أسلحة الدمار الشامل ، نشر المبادئ و القيم الأوربية ، حل إشكالية الصراع العربي-الإسرائيلي و القضية الفلسطينية ،تفعيل سياسة الجوار الأوربية مع الدول العربية-المتوسطية ، و استمرار الحوار على كافة المستويات الأمنية و السياسية.[2] يضاف إليها شمولية مفهومها للأمن كونه يمتد ليشمل الأمن السياسي و الاقتصادي و المالي و الاجتماعي و الثقافي ، فكل

إعلانات الشراكة الأورو متوسطية تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل على الدول الأوربية على تحقيقها،رغم ذلك القليل من النتائج تحسب في أنشطة الاتحاد الأوربي في منطقة المتوسط.

أدت أهمية الإنسان و المواطن لتبنى فحوى الأمن الإنساني على جميع الأصعدة في كل المستويات ، فكثر الحديث عن "الدولة الراعية" و هو المفهوم الذي تبنته أوربا بمنحها مواطني 15 دولة نظام الشيخوخة ، الضمان على المرض ، المنح العائلية و التعويض عن البطالة و هي كلها

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ص 265.

([2])- ناجي عبد النور ،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي "في ،جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ، مرجع سابق الذكر، ص 117.

ضمانات اجتماعية و اقتصادية . و أقامت الدول الأوربية مجالس لجان تهتم بأمور التنمية المستدامة منها بلجيكا التي أسست : المجلس الفدرالي للتنمية المستدامة" (CFDD) ، وفق قانون 5 ماي 1997 م كجهاز تشاوري و مبديا للآراء.

و في 29 جوان 1991 م تبنى مجلس وزراء المجموعة الأوربية قرارا يؤكد فيه على أن احترام حقوق الإنسان،دولة القانون و وجود مؤسسات ديمقراطية فعلية تشكل قاعدة التنمية ، كما يقر بأن ترقية حقوق الإنسان و الدفاع عنها ستشكل مستقبلا قاعدة التعاون الأوربي و تحدد علاقة المجموعة مع الدول الأخرى.

1-أوربا و تدخل الناتو في إقليم كوسوفو

نصت مواثيق المنظمات الإقليمية على مبدأ عدم التدخل ، فتعرض له ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في المادة 3، مؤكدة على أنه من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة، كما تعرضت له منظمة الدول الأمريكية في المادة 15 من ميثاقها ، بالقول بأنه لا يجوز لدولة أو مجموعة من الدول التدخل المباشر أو غير المباشر في الأمور التي تعد من الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، و لا يجوز مساعدة أي أشخاص أو جماعات تسعى للتمرد على الدولة، حتى و لو كانت هذه الجماعات تتمرد على حكومة غير معترف بها كما لا يجوز لأية دولة من المنظمة الاعتراض بشكل مباشر أو غير مباشر على تشكيل الحكومة في دولة من الدول الأمريكية.[1]

يتطابق بذلك توجه المنظمات الإقليمية مع توجه المجموعة الدولية من خلال تأكيدها على عدم مشروعية الأعمال التي تمس بسيادة الدول و تبنيها لمبدأ عدم التدخل، رغم هذا تدخل الناتو في كوسوفو لاعتبارات إنسانية بعد مجازر المرتكبة ضد المدنيين.

([1])- غيث مسعود مفتاح، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية (دراسة حالة الصومال)، القاهرة ، دار قباء الحديثة.

كان بناء أوربا منذ 1950م على أساس أمني و ذو طابع عسكري لمواجهة الخطر السوفييتي ، أي للدفاع العسكري ، بعد الحرب الباردة لم تعد الأولوية للمسائل العسكرية ، كون المسائل الأمنية لأوربا أصبحت هي المسائل الأمنية للأوربيين،لقد دفع سقوط الاتحاد السوفييتي و حلف وارسو بأوربا لإعادة النظر في العديد من المصطلحات ، فقد أخذت التوترات الإثنية و النزاعات المختلفة بالظهور مما يستدعي العمل على إيقافها .فالمفهوم الأوربي للأمن في زوال و يجب إعادة النظر فيه ، لأن التحديات الخارجية للأمن لابد أن تبنى في إطار العلاقة مع الحاجيات الداخلية للمجتمع.

أنشأ الحلف الأطلسي في خضم الحرب الباردة كدرع حام للعالم الليبرالي عامة و لأوربا الغربية من الزحف الشيوعي، و كان ينتظر زواله بزوال أسباب وضعه لكنه بدل من إستراتيجية القائمة على المبدأ العسكري و على العدو، إلى إستراتيجية أوسع تتبنى التهديد في تصوراتها لمفهوم الأمن ، و الذي قد يتخذ عدة أشكال ، منها النزاعات و التوترات داخل الدول الأوربية ذاتها ، و هو الأمر الذي تجسد في كوسوفو.[1]

تبقى مسألة تدخل الناتو في الإقليم تثير الجدل حول مشروعيته، فالحلف برر تدخله بأنه عمل قانوني و مشروع على اعتبار أنه تأسس أصلا وفق المادة 51 من الميثاق الأممي ، التي تمنح الدول فرادى أو جماعة الحق في الدفاع عن النفس ، إضافة لحجم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بسبب حرب الإبادة التي شنها الصرب ضد المسلمين الكوسوفار، مما يجعل العملية ذات إعتبارات إنسانية و أخلاقية بهدف حماية الأقليات.

كما برر تدخله الذي لم يحصل على تفويض له من مجلس الأمن ،بسرعة تطور الأحداث و بأن مسألة انتظار مجلس الأمن ستأخذ وقتا و معارضة روسيا و الصين و لجوئهما المحتمل إلى حق

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ص 267.

النقض،[1] بسبب أن مصلحة البلدين تقتضي عدم التدخل و إن كان إنسانيا ، على اعتبار حالة إقليم الشيشان بالنسبة لروسيا و بعض الأقاليم الصينية كإقليم التبت ، مما ينذر باشتعال المطالب الانفصالية ، و مطالبة هذه الأقاليم المجموعة الدولية بنفس النهج الذي طبقته بالنسبة للألبان في كوسوفو.

و حتى و إن اعتمد الناتو على المادة 51 لتبرير تدخله فتجسيد المبدأ يكون في حالة وقوع عدوان على دولة من قبل دولة أخرى ، في حين أن حالة كوسوفو هي عبارة عن نزاع داخلي في ذات الدولة،و لو أخذنا بتبريراته الإنسانية لوجدنا أن تدخله أدى إلى هلاك الكثيرين من الألبان المسلمين، لذا يبرره الحلف أيضا على أساس أن النزاع تهديد للأمن و الاستقرار الإقليمي و كذا السلم و الأمن العالميين.

فدلالة التحديات التي مثلها التطورات في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، تختلف بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة ، و الدليل هو نجاح أوربا في تطوير آليات للتعامل مع المفهوم الأمني الجديد و تحدياته ، و الانتقال من مفهوم الأعداء إلى مفهوم التهديد و دمج أوربا الشرقية في المؤسسات الأمنية الأوربية و الأطلنطية و إعادة صياغة الناتو و العلاقات الأطلنطية لتكون أكثر توافقا مع أوربا الجديدة.[2]

نجد أن أوربا من خلال الناتو ، جسدت المقاربة الأمنية الإنسانية من خلال العمل على تحرير الإنسان من العنف و إصلاح الهياكل و المؤسسات القائمة على عملية تحقيق الأمن ، بتحويل الحلف من وسيلة دفاع عسكرية ضد الخطر السوفيتي إلى آلية أمنية/دفاعية تسعى لاحتواء

([1])- لويس هنكين،" كوسوفو و قانون التدخل الإنساني" في ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،" تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، دراسات عالمية،(ترجمة الطاهر بوساحية) ، أبو ضبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد 40، 2001 ، ص 16-17.

([2])-مصطفى علوي ، مرجع سابق الذكر ، ص 19-20.

مختلف التهديدات التي تمس بالاستقرار الإقليمي للمنطقة سواء كانت تهديدات تقليدية أو من التهديدات الجديدة ، و إن اقتضى الأمر القيام بالتدخل الإنساني.

II –المنظور الإفريقي:

تعاني إفريقيا من عدة مشاكل تهدد أمن الملايين لدرجة أن الحديث عن المفهوم الأمني الجديد يجرنا مباشرة للحديث عن إفريقيا ، لأنها التجسيد الحي له.

1.مدى تحقيق إفريقيا لأهداف الألفية: خلال أربعين سنة أنهكت إفريقيا عن الهبات و القروض ، في حين لم ترى و لا دولة نموا بفضل أحدهما، أو كليهما ،[1] و بما أن الأهداف الإنمائية للألفية وضعت خصيصا لأجل الدول النامية ، يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى نجاح التنمية فيها.

***الهدف الأول/القضاء على الفقر المدقع و الجوع:**

لإفريقيا أكبر نسبة ممن يعانون الفقر.فنصف سكانها و هو ما يقارب 300 مليون شخص يقل دخلهم اليومي عن دولار، و ارتفع ما بين 1990م و 1999 م بنسبة 25% أي ما يعادل 6 ملايين شخص .كما لم تحرز تقدما جنوب الصحراء من 45.9% عام 1999م إلى 41.1 عام 2005 م، فالوصول للنسبة المستهدفة لعام 2015 م تستلزم مضاعفة الانخفاض السنوي الأمر الذي لا يبدو ممكنا ، فنسبة الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية لم تنخفض بأكثر من 10% ما بين 1990م ، من نحو 33% إلى 29%.[2]

([1])- أمينة عصام الدين ، " التزامات المؤسسات الدولية تجاه احتياجات التنمية الإفريقية وفقا لأهداف الألفية" في ، محمود أبو العنين (تحرير)،التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006-2007 م ، القاهرة، مركز الدراسات و البحوث الإفريقية : جامعة القاهة 2007.ص 342.

([2])-أمينة عصام الدين ، " التزامات المؤسسات الدولية تجاه احتياجات التنمية الإفريقية وفقا لأهداف الألفية" في ، محمود أبو العنين (تحرير)،التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006-2007 م ، القاهرة، مركز الدراسات و البحوث الإفريقية : جامعة القاهة 2007.ص 344.

و تحقيق الهدف يمر عن طريق ترقية الزراعة و هو ما يفسر الدعوات " للثورة الخضراء" في إفريقيا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بن غي مون، لكن العنف المسلح يمنع الإنتاج الزراعي و التقليص من الجوع.فتحليلات الخبراء تشير إلى أنه خلال الحرب الأهلية في سيراليون ما بين 1991م و 2000 م ، نزحت حوالي 500 ألف عائلة فلاحية و تراجع منتوج الأرز إلى نسبة 20% بمستواه ما قبل الحرب.[1]

***الهدف الثاني/تمكين الأطفال من إتمام مرحلة الابتدائي:**

رغم إحرازها لبعض التقدم في تعليم الأطفال خلال التسعينات ، إلا أنه يبقى غير كاف لتحقيق أهداف 2015م.

***الهدف الثالث/تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة:**

قلص الفارق بين معدلات التحاق الذكور و البنات بالتعليم الابتدائي في التسعينات ، فبينما كان عام 1990م 89 فتاة مقابل كل 100 طفل ، ارتفعت في أكثر من نصف الدول الإفريقية إلى 90 فتاة لكل 100 من البنين .كما تحسنت نسبة التمثيل البرلماني للمرأة التي كانت تشكل 7 % عام 2007 م ، لكن نسبة اللواتي يعملن مقابل أجر في غير القطاع الزراعي لم يشهد تغيرا ملحوظا، حيث أنها لم تزد عن 32 % عام 2005 م في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، و عن 20 % في دول شمال لإفريقيا.

***الهدف الرابع/تخفيض معدلات وفيات الأطفال:**

حققت بعض الدول انخفاضا في معدلات وفيات الأطفال ا دون سن الخامسة .فحققت كل من غينيا و غينيا بيسا و إريتريا نسبة انخفاض تزيد عن 20 % ، و وصل في جزر القمر إلى 30 % و الحصبة أولى أسباب الوفيات إضافة لفيروس نقص المناعة ، حاليا تناقصت معدلات

([1])- فريدة حموم ،مرجع سبق ذكره ،ص 272.

وفيات الأطفال في دول جنوب الصحراء من 185 ألف عام 1999م إلى 168 ألف عام 2005 م .[1]

***الهدف الخامس/تحسين الصحة النفاسية:**

خلال التسعينات كان معدل الوفيات بسبب تعقيدات الحمل و الولادة يقارب 250 ألف حالة وفاة سنويا ، و هو ما يعادل وفاة لكل دقيقتين ، أي 1000 حالة في 100 ألف ، بينما المعدل العالمي هو 400 حالة في كل 100ألف حالة ، و في الوقت الراهن ما يزال معدل الوفاة مرتفعا جدا ففي دول جنوب الصحراء احتمال حدوث الوفاة هو 01 إلى 16 ، بينما لا يزيد عالميا عن 01 إلى 3800.

***الهدف السادس/مكافحة فيروس نقص المناعة و غيره من الأوبئة:**

لا يزال الفيروس في تصاعد مستمر، حيث بلغ عدد الوفيات عام 2006م،ما يزيد عن 28 مليون حالة و رغم معدلات انتشاره إلا أن الإصابات الجديدة خاصة بين النساء و الأطفال ما تزال في تزايد.[2] و رغم طابعه العالمي ، فوباء السيدا يتركز بشكل ساحق في دول إفريقيا جنوب الصحراء أين أدى إلى وفاة عشر سكانها.

و وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة حول الإيدز أواخر عام 2001 م ،ما يزيد عن 28 مليون مصاب من أصل 40 مليون مصاب في العالم تقريبا من حاملي الفيروس هم من إفريقيا جنوب الصحراء،و 9 % من جميع سكان المنطقة ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 سنة يحملون الفيروس ، و كاد يصل في بوستوانا إلى نسبة 40 % من البالغين.[3]

([1])- أمينة عصام الدين ، مرجع سابق الذكر، ص 343،350.

([2])- أمينة عصام الدين ، مرجع سابق الذكر، ص 350،354.

([3])- نيكولاس إيبراشتات ، " مستقبل الإيدز : الحصيلة المروعة في روسيا ، الصين و الهند " دراسات عالمية ، (ترجمة مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية) ، أبو ظبي ، مركز الإنارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004،ص 7-8.

***الهدف السابع /كفالة استدامة البيئة:**تناقصت أراضي الغابات في التسعينات في إفريقيا بمعدل 1.3 مليون هكتار سنويا، و كذا نسبة السكان الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب ، رغم تحقيق عدد من الدول الإفريقية للزيادة، في الوقت الراهن لم تزد نسبة الريفيين الذين يحصلون على الماء الشروب عن 42 % عام 2006م ،كما يصعب الاحتباس الحراري من تحقيق هدف استدامة البيئة.

***الهدف الثامن /إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:**

تناقص نصيب إفريقيا من التجارة العالمية ب3 % في التسعينات مقارنة ب5 % في الثمانينات .و شهدت معونات التنمية الرسمية للدول النامية انخفاضا في الوقت الراهن بحوالي 03 مليار دولار لتصل إلى 103.9 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض تساوي 5.1 % خلال عام واحد.[1]

يدفعنا هذا البحث عن المشاكل التي تعيق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة و من ثم الأمن الإنساني.سبق و أن أشرنا إلى مشكلة الأوبئة و الفقر ، بالإضافة للمشاكل التي سبق و أن طرحت في الفصل الأول كميعيقات للتنمية المستدامة الإنسانية ، غير أن للمنطقة مشاكل تميزها أكثر عن غيرها ، منها:

مشكلة المديونية: في 1992 ارتفع الدين الإجمالي للقارة إلى 290 مليون دولار و هو ما يعادل مرتين و نصف ما كان عليه عام 1980م و، و تمثل خدمة الدين 30 % من عوائد التصدير ، كما تنفق أربع مرات لخدمة الدين أكثر من خدمتها الصحية [2] و وفقا لمعايير البنك الدولي فعدد الدول ذات الدخل المنخفض و الأكثر مديونية يبلغ 37 دولة في العالم ، من بينها 24

([1])- أمينة عصام الدين ،مرجع سبق ذكره ، ص 354،357

([2])- إبراهيم أحمد خليفة ، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة (دراسة في االطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية)، الأزراطية ، الاسطندرية ،دار الجامعة الجديدة ، 2007-ص14.

دولة إفريقية . و لا ترجع الأزمة الاقتصادية في إفريقيا إلى فقرها للموارد الطبيعية ، لأنها تمتلك 87 % من ثروة العالم من الكروم، و حوالي 85 % من البلاتين 64 % من الماغنزيوم و 25 % من اليورانيوم ، و إنما إلى :

-تراكمات التطور الاقتصادي خلال القرون الثلاثة الماضية ، أين فرض على إفريقيا دمج مواردها في النظام الرأسمالي العالمي كمورد للمواد الخام الأوربا و للسوق الذي تصرف فيه أوربا منتجاتها .

-تدهور أسعار الموارد الخام مقابل ارتفاع أسعار السلع المصنعة ، مما يؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري ثم المديونية.

-الكوارث الطبيعية كالجفاف و التصحر.

-تخلف البنية الأساسية في الدول الإفريقية.

-ضعف الجهاز الإداري في العديد من الدول الإفريقية.

-ضعف نسبة الادخار بالنسبة للناتج القومي مما يضعف قدرتها الاستثمارية.[1]

مشكلة الاندماج الوطني :يشير الاندماج لكون المواطنة مصدر الحقوق و الواجبات، مع تساوي المواطنين دون تمييز في الحقوق و الواجبات السياسية،[2] هي من أخطر المشاكل التي تواجهها إفريقيا،فغالبية دولها عاجزة عن بناء الدولة الوطنية،فلا وجود لإقليم محدد المعالم للكيانات في إفريقيا و لا تحكمهم الرغبة في العيش معا أمام عجز الحكومات على السيطرة على الإقليم و الشعب،خاصة و أن القارة تضم عدد من الدول ، و المقدرة ب 53 دولة .حاولت إفريقيا معالجة المشكلة باستخدام أحد الأساليب التالية:

([1])-هشام محمود الإقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي) ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص 88-89.

([2])-علي خليفة الكواري، مرجع سابق الذكر ، ص 181.

-أسلوب الاندماج الطائفي الإكراهي: هو السعي لاستيعاب كل جماعات المجتمع في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة و المسيطرة على السلطة .طبق في السودان ما بين 1958م و 1964م ، و في عهد حكم "عبود"مابين 1989م و 200 م ، و في إثيوبيا حتى سقوط حكم نجستو عام 1991م ، و في سعي الجماعة الحاكمة "الأمهرا" الهيمنة على كافة الجماعات الجماعات الأثيوبية الأخرى ، لكن الأسلوب فشل و زادت حدة الأزمة.

-أسلوب الاندماج الوظيفي الطوعي:يبدأ بقبول اقتسام السلطة و الثروة في إطار دولة موحدة ، مرورا بإقرار الحكم الذاتي الإقليمي للجماعات المختلفة أو الشكل الفدرالي و إنتهاءا بقبول حق تقرير المصير و الاستقلال للأقاليم .طبق في السودان بعد اتفاق أديسابيبا (1972م-1982م)، لما قبل النظام بمبدأ الحكم الذاتي لإقليم الجنوب، و في إثيوبيا في عهد " ملس ريناوي" حين شكلت الفدرالية الإثيوبية ، لكنه لم يحقق بدوره الهدف المرجو، إذ انهارت التجربة السدانية منذ عام 1982م، و عادت الحرب الأهلية من جديد. و مازالت التجربة الإثيوبية متعثرة بسبب رفض العديد من الجماعات لها خاصة " الأوروموو" و " الصوماليين" .

-أسلوب الفصل: يقوم على فكرة رفض الإدماج بين الجماعات و تقبل فكرة أن الكل كامن في الانفصال ، و هو ما طبقته جنوب إفريقيا في ظل الحكم العنصري أين أقامت عشرة "بانتوستانات" للإفريقيين ، و سعت لتأهيلها للحصول على الاستقلال ، لكنها فشلت و انهارت بانهيار نظام الأبرتايد عام 1994م.[1]

لا يمكن القول إذا أن إقرار إذا أن إقرار التعددية السياسية في إفريقيا يعني تحقيق دولها للديمقراطية، نظرا للدور الذي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في العملية السياسية و في اتخاذ القرارات و وضع السياسات ، بدليل عدم ثبات السلطة في موريتانيا الذي أطاح

([1])-إبراهيم أحمد نصر الدين ، " مشكلة الاندماج الوطني الوطني و التكامل الإقليمي في إفريقيا " محمد عاشور (تحرير) ،أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ،2005 ص 57.

بالرئيس معاوية ولد سي أحمد الطايع عام 2006م ، و الذي بدوره وصل للسلطة بنفس الأسلوب عام 1984م.

تعد أزمة الاندماج أساس معظم المشاكل الإفريقية ، فهي سبب الأزمات التي تعانيها الأنظمة الإفريقية و ظاهرة الانقلابات العسكرية ، أين حدث أكثر من 80 انقلاب عسكري ، اضافة للحروب الأهلية التي عاشتها نحو 18 دولة إفريقيى . و هي السبب أيضا في التخلف الاقتصادي لما أحدثته من لا استقرار سياسي أدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية نظرا للسعي لشراء الأسلحة و تدمير البنية التحتية و هجرة الأدمغة.[1]

2-الطرح الإفريقي للتعامل مع النزاعات: بدأ التوجه نحو حماية الديمقراطية يتشكل بعد أزمة سيراليون عام 1997م ، عندما تدخل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا عسكريا لإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، بعد إدانة منظمة الوحدة الإفريقية للانقلاب العسكري، تبنى بعدها التجمع الاقتصادي بروتوكولا حول آليات منع النزاعات و إدارتها و حلها و الحفاظ على السلم و الأمن عام 1999م ، و أعطى البروتوكول " مجلي الوساطة و الأمن" في المادة 10 الحق " بالسماح باستعمال كل أنواع التدخل و بالتحديد تقرير استعمال البعثات السياسية و العسكري.[2]

و وضع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي رؤية جديدة للنزاعات بإنشائه " لمجلس السلم و الأمن " التابع له في 2004م ، نظرا لإعطائه الأولوية للاعتبارات الأمنية و دواعي حفظ السلم في القارة ، حسب ما تنص عليه المادتين الثالثة و الرابعة منه.

([1])- إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق الذكر ، ص 57-58.

([2])-عادل عبد اللطيف ، مرجع سابق الذكر ، ص 100.

أ–المعايير و المبادئ الجديدة التي أدخلها الاتحاد الإفريقي: أدخل القانون التأسيسي للاتحاد بعض المعايير و المبادئ الجديدة في العمل الإفريقي من أجل إحلال السلم و الأمن في القارة و ذلك في إطار العمل الجماعي، من أهمها:

–إقرار حق الاتحاد في التدخل في النزاعات الداخلية:و يطبق في حالات و ظروف محددة تتمثل في : جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية. [1]

وضع سياسات دفاعية مشتركة للقارة استنادا إلى مشروع الإعلان الرسمي حول سياسة إفريقية مشتركة للدفاع و الأمن ، الذي تم تبنيه في اجتماع سرت بليبيا عام 2004م ، و كذا على ميثاق الاتحاد للدفاع و عدم الاعتداء الذي تبنته الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد بوجا عام 2005م . و كلا الوثيقين تستهدفان إقامة نظام أمن جماعي إفريقي و تطوير تعاون سلمي و العمل على منع النزاعات.[2]

نجد أن الاتحاد الإفريقي الذي أقيم بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2002 م ، أول مسايرة التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن ، و الحاجة لوضع سياسات أمنية دفاعية مشتركة، و كمثال قيام الجزائر ، النيجر ، مالي و التشاد بالاتفاق مؤخرا على وضع مركز قيادة مشتركة في تمنراست ، قصد تنسيق السياسات والعمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب في المنطقة و المتاجرة بالسلاح و أشكال الإجرام الأخرى.

و أراد الاتحاد التعامل مع طبيعة النزاعات المتميزة أكثر بطابعها الداخلي ، من خلال إقرار حقه في التدخل في حالة ما أدت إلى الإبادة الجماعية و وقوع الجرائم ضد الإنسانية، و هذا يعني ضرورة إضفاء الطابع الإنساني للأمن و السعي لحماية الإنسان من العنف و

([1])-محمود أبو العينين ، " التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006-2007 ، القاهرة ، مركز الدراسات و البحوث الإفريقية : جامعة القاهرة 2009.

([2])-محمود أبو العينين ، مرجع سابق الذكر، ص 52.

تطبيق مبدأ التدخل الإنساني.و هو الإقرار بأنها نزاعات قد تهدد إستقرار و أمن القارة ، فلم يعد العدوان المهدد و المسفر الوحيد لمبدأ الأمن الإقليمي لتوسع أجندتها الأمنية.

ب–إقامة مجلس السلم و الأمن الإفريقي:يعد المجلس من الآليات الجديدة التي أسسها الاتحاد الإفريقي كجهاز رئيسي في مجال إدارة و منع و تسوية النزاعات الإفريقية ، يسانده في عمله " هيئة الحكماء" و نظام قاري للإنذار المبكر و قوة إفريقية جاهزة و صندوق خاص و " صندوق السلام" ، دخل المجلس حيز النفاذ في 2003 م ، و أوضحت أهدافه في المادة 3 من البروتوكول الخاص به، الذي وضع في دورة جنوب إفريقيا عام 2002 م ، من مهامه: –تعزيز السلم و الأمن و ترقب و منع النزاعات.

–تنسيق و ملائمة الجهود الرامية إلى منع و مكافحة الإرهاب الدولي.

– –تعزيز و تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام ، و إعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات تعزيزا للسلام و الحيلولة دون تجدد أعمال العنف.

من المبادئ التي يسترشد بها المجلس وفق البروتوكول:الترابط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أمن الشعوب و الدول، إضافة إلى احترام سيادة القانون.[1]

فقد شهد البحث الاجتماعي الأكاديمي في مجال التنوع العرقي تقدما واسعا، و أكدت الدراسات أن التنمية الإنسانية و خفض الفقر الإنساني يقودان إلى خفض النزعة الإثنية و التطرف الديني و يمهدان لسيادة الأفكار الليبيرالية.[2]

يلاحظ من خلال هذه المهام تبني إفريقيا لآليات عمل جديدة لإحلال الأمن و السلم في القارة تختلف عن تلك التي فرضها المفهوم التقليدي ، تتمثل في الدبلوماسية الوقائية من

([1])-محمود أبو العنين ، مرجع سابق الذكر، ص 52.

([2])-سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق الذكر ، ص 126.

خلال ترقب و منع النزاعات الدعاية للديمقراطية ، و الحكم الراشد ، بناء السلام و توطيده عن طريق سياسات إعادة التعمير و البناء بعد نهاية النزاعات لعدم تجددها ، و جاء في المادة 3 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن ، أن أحد أهدافه هو تعزيز و تشجيع الممارسات الديمقراطية كجزء من الجهود الهادفة لمنع النزاعات . و يملك الاتحاد الإفريقي حق التدخل مباشرة في الدول الإفريقية لحماية الديمقراطية ، لكنه يستطيع عبر مجلس السلم و الأمن و بحسب المادة 7 أن يفرض عقوبات كلما حصل تغيير غير دستوري في حكومة الدول الأعضاء.[1]

تبنت إفريقيا إذا مفهوم الأمن الإنساني في منظورها للأمن الإقليمي، الذي يظهر من خلال العمل على إصلاح المؤسسات الأمنية بدءا من استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي و إنشاء مجلس السلم و الأمن ، أين تتجلى ضرورة حماية الإنسان من العنف و إقرار إمكانية التدخل في النزاعات الداخلية و تبني سياسة وقائية ، تجنبا لحدوث النزاعات و العمل بعد حلعها على عدم اشتعالها من جديد و يتم الوصول إلى ذلك عن طريق إقامة التنمية الإنسانية المستدامة بنشر قيمها كوسيلة لضمان أمن و استقرار القارة الإفريقية ، و الأمر الذي يؤكد استحالة منع النزاعات بالآليات التقليدية بل لابد من تبني تنمية تكون شاملة و متعددة الأبعاد ، و هو ربط التحرير من الخوف بالوقاية من الحاجة.

III–المقاربة الأمريكية و الأسيوية للأمن الإنساني

كلا القارتين تهتمان بالأمن الإنساني و بما تحمله التنمية الإنسانية من قيم و أهداف ، شأنها شأن أوربا و إفريقيا ، فقد أنشأت منذ 1998م ، و كالات تنفيذية جديدة في مجال التنمية أضيفت لتلك الموجودة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، منها إقليميا

([1])-عادل عبد اللطيف ، مرجع سابق الذكر ، ص 101

:البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأسيوي للتنمية ، البنك الأوربي لإعادة البناء و التنمية و البنك ما بين الدول الأمريكية للتنمية.

1-المقاربية الأمريكية

تشير الاتجاهات العامة التي تسود البانوراما السياسية في أمريكا اللاتينية ، حالات العنف الجماعي لأشكال السلطوية للحكومات ، و تزايد التأييد الشامل للديمقراطية النيابية ،[1] أصبحت الديمقراطية في الواقع شرطا للإنظمام إلى العديد من المنظمات الإقليمية .فتنص مقدمة النظام الأساسي لمنظمة الدول الأمريكية على أن " الديمقراطية التمثيلية هي شرط لا غنى عنه للاستقرار و السلام و التنمية في المنطقة ، و أوجدت المادة 9 منه إمكانية تعليق عضوية الدول إذا ما تم فيها الانقلاب على حكومة منتخبة ديمقراطيا. ثم تبنى " الميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية" عام 2001 م في البيرو ، الذي نص على حق الشعوب الأمريكية في الديمقراطية و على واجب الحكومات في تعزيزها و الدفاع عنها .كما نص على الخطوات التي يمكن للمنظمة القيام بها في حالة الانقلاب على نظام ديمقراطي بدءا بمبادرات دبلوماسية وصولا إلى تعليق حقوق العضوية.

و صرح الرئيس الأرجنتيني الأسبق كالوس منعم حين كان رئيسا للبلاد عام 1994م بأولوية مبدأ احترام حقوق الإنسان على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، و هو ما يعتبر بالمعايير اللاتينية بمثابة مقولة ثورية تأتي على النقيض من اعتبارات السيادة التي كانت من العقائد المقدسة.[2]

([1])-محمود مرتضى " قارة أمريكا اللاتينية:الحقائق و التحديات مع نضرة مفصلة على البرازيل"في مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، سلسلة محاورات التنمية ، ص 47.

([2])- محمود مرتضى " قارة أمريكا اللاتينية:الحقائق و التحديات مع نضرة مفصلة على البرازيل"في مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، سلسلة محاورات التنمية ، ص 54.

2-المقاربة الأسيوية

تشهد القارة الأسيوية كغيرها تهديدات غير عسكرية للأمن ، زادت حدتها مع نهاية الحرب الباردة دون أن تزول أو تتناقض التهديدات ذات الطابع العسكري .من أهم القضايا الحرجة حاليا التخوف من حرب نووية و إمكانية تعرض بعض دولها للانقسام و انسلاخ بعض الأقاليم كأندونيسيا.

أ-التهديدات الأمنية في آسيا

تعيش القارة في بيئة أمنية غير مستقرة و قابلة للاشتعال و الانفجار ، ففي كثير من التحليلات تبدو آسيا من أكثر المناطق عدم استقرار و قابلية لأن تشهد صراعا عسكريا كبيرا ، إذ يمكن تصور حربا قد تشارك فيه أكثر من قوة أسيوية تمتلك أسلحة نووية كالصراع بين الكوريتين و الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.و تعد منطقة آسيا و المحيط الهادي الأكبر على الصعيد الإنفاق العسكري الدفاعي على المستوى العالمي ، فالصين و اليابان من أكبر أربعة دول على مستوى العالم ككل إنفاقا على الأمور الدفاعية.[1]

و تعيش أسيا على شبح التهديدات غير العسكرية ، منها:

-الصراع على الموارد :تضاءل اعتبار البعض بأن الموارد سبب للصراع بفضل التقدم التكنولوجي الذي مكن من وضع بدائل صناعية ، التجارة و زيادة الاعتماد المتبادل.و تدهورت قاعدة مراود شرق آسيا في الخمسين سنة الأخيرة و وقعت تحت ضغوطات الزيادة السكانية و التلوث و تدهور الغطاء الغابي ، مما قد يؤدي لتراجع التنمية.

([1])-حسن أبو طالب ، مرجع سابق الذكر ، ص 28.

-مشكلة التزايد السكاني: استمرار معدل النمو المرتفع ، و معدل التمدن هو أحد مشاكل إدارة الموارد في شرقي آسيا ، و من المتوقع أن يشهد الإقليم زيادة نصف بليون في 25 سنة القادمة ، مما يزيد من الفوارق الاجتماعية و صعوبة تحقيق معدلات نمو اقتصادية كافية و رفع مستوى المعيشة مع تقليل قدرة الحكومات على توفير مستوى تغذية مناسب.[1]

-التدهور البيئي و التلوث و ندرة المياه العذبة:تؤثر ندرة الموارد على النمو الاقتصادي نتيجة التدهور البيئي كتدهور المخزون الإقليمي لشرقي آسيا من الأسماك .كما يتم تدمير نحو 50% من الغطاء الغابي في منطقة جنوب شرقي آسيا ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية ، نقص الغذاء و تدهور المخزون الإقليمي لشرقي آسيا ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية ، نقص الغذاء و تدهور المخزون المائي كنتيجة للتدهور الغابي.

-الجريمة الدولية:في 1997م تم إنشاء مجموعة آسيا الباسيفسيك لمكافحة غسيل الأموال المنبثقة عن مجموعة العمل الدولية لمكافحة غسيل الأموال التي أنشأتها قمة السبع الكبار فب باريس عام 1989م [2] مما يشير لخطورة و سلبية الجريمة المنظمة على اقتصاديات الدول ، لدرجة إقامة مؤسسات و هيئات عالمية و إقليمية لمكافحة الظاهرة.

-الصراعات العرقية :تعيش العديد من الدول الأسيوية تعددا عرقيا يهدد بتفككها و بقيام نزاعات داخلية ،كالهند التي تشهد العديد من الصراعات العرقية ، أبرزها الصراع الدامي بين المسلمين و الهندوس الذي أدى إلى صدامات دامية بين الطرفين ، أهمها عام 1992م بعد قيام الهندوس بحرق مسجد للمسلمين و أسفر عن مقتل ألفي شخص.

و أدى الصراع بين الانفصاليين السيخ و القوات الحكومية في إقليم البنجاب بين 1982م و 1992م إلى مصرع 20 ألف شخص . و قام السيخ بالاغتيالات منها اغتيال رئيسة الوزراء

([1])- مدحت أيوب ، مرجع سابق الذكر ، ص 316-322.

([2])-مدحت أيوب ، مرجع سابق الذكر ، ص 322-326.

السابقة "أنديرا غاندي" عام 1984م و رئيس الوزراء السابق و زعيم المعارضة " راجيف غاندي" عام 1991 م .إضافة للصراع بين الميليشيات الحركة الانفصالية لمسلمي "جامو" و كشمير و قوات الحكومة الهندية الذي أدى إلى مصرع 5 آلاف شخص من الجانبين ما بين 1990م و 1992م ، و نزوح ما يقارب عن 120 ألف شخص أغلبهم من الهندوس.[1]

من خلال هذه التهديدات ، فالأمن في آسيا مرهون بتعاون الدول ، و قيام الدول المساعي لتسوية النزاعات الداخلية إما بشكل فردي أو في إطار المنظمات الإقليمية .كما تبنت اليابان الأمن الإنساني في سياستها الخارجية و تسعى لنشره في العالم و تجسيده بدءا بآسيا ، و انضمام تايلاند و الأردن إلى شبكة الأمن الإنساني.

منذ نهاية الحرب الباردة و الصين تسعى لتجاوز الرؤية الأرثدوكسية التقليدية التي تعرف الأمن القومي وفق مصطلحات إستراتيجية ـ عسكرية ، لتهتم أيضا بالمسائل الأمنية غير التقليدية .يمكن تفسير هذا التحول المذهبي لعدة أسباب ، أولها الدور الذي لعبته الأزمة الاقتصادية الأسيوية عام 1997م ، و رغم أنها لم تؤثر كثيرا في الاقتصاد الصيني إلا أنها أثرت في فكرها الأمني ، فالأزمة مست استقرار المنطقة ، و أوضحت للصينيين أن توازن القوى العسكرية لم يعد الضامن الوحيد لاستقرار المنطقة و أن مسائل الأمن الاقتصادي تظهر كذلك محددة

للتوازن في آسيا –الباسفيك و منه للبقاء الوطني .بالإضافة إلى التصور الصيني للحقل الدولي أين تظهر أهمية المسائل الأمنية غير التقليدية.[2]

و توضح الرؤية الصينية للقضايا الأمنية في العالم و في آسيا و المحيط الهادي في تقرير " الدفاع الوطني الصيني لعام 2000م " أن السلام و التنمية مقولتين أساسيتين في عالم اليوم ، فمسببات عدم الاستقرار و عدم اليقين في ازدياد ملحوظ و العالم وفق ذلك بعيد عن السلام ، مدركة أن

([1])-هشام محمود الإقداحي ، مرجع سابق الذكر ، ص 45-46.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،ص 35-45

الاقتصاد هو العامل الحاسم للأمن بعد الحرب الباردة، فالأصعب و الأكثر تعقيدا تأمين و ضمان الأمن الاقتصادي ، لأن تأمين الأسواق الداخلية و الخارجية يتطلب قوة اقتصادية و تقنية و شبكة معلومات اقتصادية و علاقات خارجية جيدة. و بخصوص منظمة الأمم المتحدة فيرى التقرير أنها أمام تحدي خطير لدورها في التعامل مع الشؤون الأمنية الإقليمية و الدولية ، فتحت شعار التدخل الإنساني و حقوق الإنسان، لجأت بعض الدول إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة في تجاوز خطير لمبادئ الأمم المتحدة كتدخل حلف الشمال الأطلسي في يوغوسلافيا.[1]

هذا يظهر اقتناع الصين و الدول الأسيوية بأن القوة في الاقتصاد بقدر ما هي في السلاح ، و التحدي هو في ضمان المستوى المعيشي اللائق للسكان و الاستجابة لحاجاتهم و تمكينهم من القيام بخياراتهم . و منه التركيز على البعد التنموي للأمن الإنساني و الخوف من التدخل الإنساني ، لغلبة الطابع المصلحتي و تعارضه مع مبادئ المجموعة الدولية .

([1])- حسن أبو طالب ، مرجع سابق الذكر ، ص 35-45.

المبحث الثالث: الآليات الدولية و العالمية لتحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الأول: المقاربة الأممية للأمن الإنساني.

أسست بهدف منع قيام حرب عالمية جديدة ، لذا تبنت نظام الأمن الجماعي و ثمنت مبدأ السيادة و جعلت العدوان و التدخل من الأمور الواجب تجنبها و مقاومتها ،كما سعت لتثمين حقوق الإنسان ، نشر الديمقراطية ، حماية البيئة و تدعيم الراشد ، و أغلب منظمات المنظومة الأممية تمارس في نفس الوقت وظائف سياسية و مهام متخصصة.

لم يقتصر دورها على حفظ السلم و الأمن والدوليين وفق ما ينص عليه الفصلين السادس و السابع من الميثاق الأممي ، إذ اهتمت أيضا بمسألة التنمية و بحالة الدول النامية و السعي لتنميتها .فأنشئت لذلك العديد من البرامج لتقديم المساعدة لها و حثها على تبني التنمية الإنسانية المستدامة و الأمن الإنساني ،"فتهدف المنظمة و وكالتها تحقيق هدف ضمان الأمن الإنساني حسب الهدف الثالث المحدد في المادة الأولى ،"فأقرت الأمم المتحدة منذ نشأتها بضرورة تحرير الإنسان من الخوف و وقايته من الحاجة ، لكن مع مرور الوقت طغى المكون الأول على الثاني.[1]

الخطوط الأولى للبرنامج الأممي للأمن الإنساني موجودة في الأجندة الثلاثة المحررة من قبل أمينها العام الأسبق بطرس بطرس غالي من 1992م إلى 1996م ، الأول هو " أجندة من أجل الديمقراطية" عام 1996م .تشكل مذهب حقيقي للسلام ، و هي نتاج ثلاث "د" الديمقراطية ، التنمية واحترام حقوق الإنسان.كما اقترح خليفته كوفي عنان برنامجا للعمل في القرن 21م عام 2000م ، في القمة الأممية للألفية و الفكرة الرئيسية هي أنسنة العولمة ، من خلال القيم الستة العاكسة لروح الميثاق : الحرية ، العدالة ، التضامن ، التسامح ، اللا عنف ، احترام الطبيعة و

([1])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،ص 288

المسؤولية المشتركة ،و خطاب الأمم المتحدة أصبح خطابا متمحورا حول الفرد الإنساني ، الذي أصبح

قيمة مركزية في نختلف القمم الأممية.

1-الديمقراطية

اعتمدت الجمعية العامة لأول مرة عام 1988 م ، قرارا بشأن " تحسين فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية و حقيقية " .و طلبت من لجنة حقوق الإنسان النظر في سبل و طرق تحسين فعالية مبدأ إجرائها ، و حاولت من خلال مجموعة من القرارات توضيح مفهوم الديمقراطية و تفعيل المبادئ و القيم و المسارات و المؤسسات و الأجهزة الضرورية لترسيخ المفهوم ، في سياسات و ممارسات الدول الأعضاء.

أهم القرارات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان القرار رقم 2000/47 ، الذي يركز على تحسين مسارات الديمقراطية و عمل المؤسسات و الأجهزة الديمقراطية من خلال إطار قانوني و إداري منظم ، و رقم 2001/63 الذي يتناول موضوع التنمية الديمقراطية من المنظور الأوسع للتنمية الإنسانية المستدامة و تحقيق حقوق الإنسان .أمام أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، فهو القرار 96/55 تحت عنوان " تعزيز الديمقراطية و توطيدها" و ذلك بوسائل منها: تعزيز التعددية و التنمية المستدامة و تدعيم التلاحم الاجتماعي.

2-حقوق الإنسان

عملا بتوصيات مؤتمر فينا لحقوق الإنسان أعلنت الأمم الأمم المتحدة الفترة الممتدة من 1995/1/1م إلى 2004/12/31 م ، عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان كمحاولة لترسيخها في عقول الناس و أذهانهم.[1]

([1])-ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة ، بيوت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2008، ص 92.

تلعب الوكالات المتخصصة دورا هاما في مجال حقوق الإنسان لما تضطلع به من أنشطة ترتبط مباشرة بتحقيق رفاهية الإنسان ، منها منظمة العمل الدولية و اليونسكو ، تؤكد منظمة العمل الدولية على عدم إمكانية قيام سلام عالمي و دائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية .عقدت أكثر من 150 اتفاقية دولية تمس حقوق الإنسان (العامل) ، و طبقا للمادة 22 تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير سنوية عن الإجراءات المتخذة لتطبيق الاتفاقية.[1] تشير المنظمة لضرورة الاهتمام بالعامل و منحه جملة حقوق تضمن له العيش في آمان و كرامة فهو التركيز على الأمن الاقتصادي من خلال الحق في العمل ، الأمن الصحي من خلال الحماية و الرعاية الاجتماعية و الأمن الشخصي من خلال ضمان حقه النقابي

3-المجال البيئي

اهتمت الأمم المتحدة بالبيئة ، مخصصة لها العديد من البرامج و المؤتمرات أبرزها " مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة" أو ما سمي " بقمة الأرض " عام 1992م ، و المؤتمر الدولي حول البيئة في ستوكهولم عام 1972م ،[2] الذي مهد لبروز مفهوم التنمية المستدامة بربطه بين التنمية و القضايا البيئية .لأول مرة تم طرح القضايا البيئية و علاقتها بالفقر و غياب التنمية من حيث اعتبارهما تهديدات للبيئة ، و أنشأت الجمعية العامة على إثره برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) ، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية ، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك.و قامت الأمم المتحدة بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية لأجل البيئة منها اتفاقيتين متعددتي الأطراف تم تبنيها في قمة الأرض هي: الاتفاقية حول التنوع البيولوجي و الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية ، و إعلان غير ملزمين يتعلقان بالغابات و التصحر.

([1])-مبروك غضبان ، مرجع سابق الذكر ، ص 261-263.

([2])-ميلود بن غربي ، مرجع سابق الذكر ، ص 106-107.

4-صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني

أنشئ بمبادرة يابانية عام 1998 م بهدف تحويل المفهوم لمبادرات ملموسة عن طريق مساندة مشروعات تنفذها الوكالات المتخصصة في الميادين المرتبطة بالأمن الإنساني هي:

-الفقر:إعادة بناء المجتمعات ، التدريب الفني،زيادة إنتاج الغذاء و حماية الأطفال.

-اللاجئون:دعم دعوتهم و تحسين أوضاعهم المعيشية.

-الرعاية الصحية:الإنجابية،الأمراض المعدية و تحسين الصحة العامة.

-المخدرات:تقديم محاصيل بديلة ،كاستبدال زراعة المخدرات بمحاصيل صحية.

-الجرائم الدولية:مكافحة المتجرة بالنساء و الأطفال. و من المشاريع التي مولها الصندوق :

-إعادة بناء و تأهيل المدارس في كوسوفو ، نفذها برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

-برامج للتعليم الأساسي و التدريب في كوسوفو ، نفذها برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

-مشاريع لمساعدة صغار صيادي جنوب السودان قامت بها منظمة الأغذية و الزراعة.[1]

III-الأمم المتحدة و نزاعات ما بعد الحرب الباردة

شكل ميثاق الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الوثيقة الرئيسية المحددة بمعايير الشرعية للسياسة الدولية،و لفترة طويلة نظر للسلم بغياب الحرب و للأمن الدولي بغياب تهديدات عسكرية .فيكفي غياب المواجهات العسكرية للقول بوجود السلم. و تبنت المنظمة هذه الرؤية لمدة طويلة واضحة نـــظام الأمـــن الجماعي، [2] لكن نهاية الحرب الباردة و التحول في طبيعة التهديدات غيرت من هذا التصور و من مفهوم الأمن الجماعي.

([1])- محمد مصطفى كامل ،مرجع سابق الذكر ، ص 242.

(1)- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،ص 288

I–**الأمن الجماعي**: هو النظام المرجعي للمجتمع الدولي بهدف ضمان أمن الكل على أساس المساواة في مسألة السيادة ، و يقصد به:

" العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي و للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع ، عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة و مضادة لمحاولات التغيير تلك، و يفترض هذا أن يكون أمن الجزء مرتبط عضويا بأمن الكل فعندما يتعرض الجزء للتهديد أو العدوان فمسؤولية ردعه تقع على عاتق الكل و ليس الجزء لوحده"[1]

يرتكز مضمونه في الحيلولة دون وقوع تغيير في الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه أو العلاقات فيه و تبديلها بما يخدم مصالح دولة ما، عن طريق اتخاذ إجراءات جماعية دولية ضاغطة و مانعة لمحاولات التغيير ، ليكون الجميع المستفيد من هذا المبدأ .[2]

يتشكل المفهوم من مكونين ، الأول وقائي يفترض تضامن الجميع و تفاهمهم على حق متساوي للأمن لصالح الجميع على أساس قواعد تنظم علاقاتهم السلمية المقبولة ، الثاني ردعي يفترض اعتماده على مجموعة ميكانزمات دولية للعمل الجماعي ضد التهديد أو لاستعمال العنف المهدد للأمن و السلم الدوليين ، و هي في قلب الميثاق .هذه الميكانزمات هي في نفس الوقت ردعية ، تنبؤية و عقابية.[3]

يهدف بذلك نظام الأمن الجماعي لمنع التغيير بصورة غير شرعية ، من خلال تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة و رادعة للمحاولات العدوانية ، كما لا ينكر و لا يحاول إلغاء

([1])-تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات ، الأردن ،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2005، ص 292.

([2])-محمد منذر ، مبادئ في العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات ، الأدرن،دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2005 ص 292.

([3])- محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2006، ص 226.

التناقضات القائمة في مصالح الدول أو سياستها ، و إنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها و يركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية . يتضمن المفهوم إجراءات وقائية لمنع قيام العدوان و النزاع أو التهديد للأمن و السلم الدوليين ، و أخرى ردعية قمعية علاجية تتعلق بما بعد وقوع العدوان لتصحيح الوضع ، أي مواجهة حالات العدوان.[1]

الأمم المتحدة أمام أدوار و مهام جديدة

أقيمت الأمم المتحدة تجسيدا لنظام الأمن الجماعي ، لكن بعد الحرب الباردة تزايد الحروب الداخلية ، وضعت المنظمة أمام مواقف تستدعي تدخلها دون أن يتطرق ميثاق لها ، فرفض المحتوى العالمي الجديد اتخاذ إستراتيجيات عمل لا تنحصر فقط في مستوى حفظ السلام ، و لكن أيضا صنع السلام ،و توطيده.

تعود عمليات حفظ السلام للتدخل البريطاني الفرنسي في السويس عام 1956م أين خلقت الأمم المتحدة قوة طوارئ لمراقبة احترام وقف إطلاق النار ، ليس دورها حل النزاع و ليست ردعية و لا تقنية لفرض السلام ، و إنما لتخفيف حدة الصراع ، فمنطلق هذه العمليات سياسيا و ليس عسكريا تتم بموافقة الأطراف .إن الصراعات الداخلية ليست أقل خطرا على الأمن الدولي لخلقها الفوضى الإقليمية ، أين يصعب أحيانا تحديد المتصارعين ، مما يصعب من المفاوضات و احترام وقف إطلاق النار ، الأمر الذي أدى إلى توسيع الأهداف.[2]

تطورت عمليات حفظ السلام من مفهوم أمن جماعي يهدف لحماية سيادة الدول ، إلى مفهوم أمن إنساني يستهدف التدخل و حماية سيادة المدنيين و إعادة بناء المنشئات القاعدية الوطنية ، فلا ينحصر الأمن الإنساني في القيام بالتدخلات الإنسانية ، و إنما التنبؤ بالنزاعات قبل انفجارها أو العمل على التقليل من آثارها على المدنيين أو الإبقاء على السلام مستمرا بعد إنهاء

([1])-حسن نافعة ، محمد شنوفي عبد العال ، التنظيم الدولي ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ،2002، ص 104.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،ص 288

النزاع .فقد انحصرت عمليات حفظ السلام خلال الحرب الباردة في مراقبة إطلاق النار و الفصل بين المتحاربين ، لكن بعد نهايتها تضمنت مهاما جديدة كحماية قوافل الإغاثة و الإشراف على الانتخابات و إدارة الدولة مؤقتا.[1]

اهتمت الأمم المتحدة بداية التسعينات و من خلال مجلس الأمن بنوع آخر من النزاعات غير التي أنشأت لغرضها ، تستدعي معالجتها وسائل مختلفة بدءا من التنبؤ بها.

إلى الإبقاء على السلام و فرض العقوبات ، لكن مجلس الأمن ليس مهيكلا لمواجهة هذه النزاعات و التنبؤ بها لعدة أسباب:

-طالما الأزمة الداخلية لم تصل إلى نزاع مفتوح ، يمكن اعتبارها غير مهددة للسلم و الأمن الدوليين ، كحالة كوسوفو أين كان من الصعب الاقتناع بضرورة اتخاذ إجراءات وقائية .

-ليس لدى الأمين العام شبكة دبلوماسية ذات إنذار متقدم و سريع.

-ليس لدى المجلس وسائل فكرية (نقد، تحليل) ، تمكنه من الإلمام مقدما بالنزاع ، أو تعبئة الجهود الدولية لمحاولة محوه و معالجته مسبقا.

-يتجاوز الهجوم على أسباب النزاعات الداخلية صلاحية المجلس، فما يجب العمل على معالجته هو النظام الفوضوي السياسي ، الاجتماعي،الإثني،الديني و الاقتصادي للدولة ، لأن بعض الوصفات العلاجية تفترض أعمال عميقة على المدى البعيد، تنبعث من الحكم الراشد ، دولة القانون و التنمية أكثر منه من العمل الدبلوماسي.[2]

([1])-حسن نافعة ، محمد شنوفي عبد العال ، مرجع سابق الذكر ، ص 494.

([2])- فريدة حموم ، مرجع سبق ذكره ،ص 301

(*)-الدبلوماسية الوقاءية تعني تحديد المناطق الساخنة المؤهلة لإثارة الخلافات و العمل على وضع تدابير وقائية تهدف لتفادي إنفجارها أو جعل النزاع لا يتوسع بالعمل بالعمل على احتوائه.

لذا انتشر تيار في الأمم المتحدة يدعو لتعزيز مكانة المجلس و توفير الإمكانات اللازمة ، لتمكنه من القيام برصد مستمر للأوضاع و للأحداث الدولية و التعرف على بؤر التوتر و الاضطرابات و إعداد العلاج لها قبل وقوع النزاعات ، عرف باسم "الدبلوماسية الوقائية"* التي أخذت تتأقلم و طبيعة النزاعات الداخلية.

المطلب الثاني:دور المنظمات غير الحكومية و المؤسسات المالية الدولية

I- دور المنظمات غير الحكومية :

1- التعريف بالمنظمات غير الحكومية و خصائصها:

تختلف التسميات" المنظمات غير الحكومية " ، و هو أشهر التسميات عالميا ،المنظمات التي لا تهدف للربح يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية ، " منظمات الهدف العام أو "الصالح العام" ، و هو السائد في بعض دول أوربا الغربية ، " و المنظمات الاجتماعية" يسود بعض دول أوربا الغربية و دول أوربا الشرقية .كما تتعدد التسميات في دول العالم الثالث من الجمعيات أو المنظمات الأهلية " و " المنظمات التطوعية " ، و غاليا ما تسود الدول العربية . و " منظمات التنمية غير الحكومية" يسود في أمريكا اللاتينية ، " و منظمات التنمية التطوعية" و يسود الصحراء الإفريقية.[1]

I-التعريف بها:

عرفها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في قراره لعام 1950م ، رقم 288 بأنها" كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة لاتفاق بين الحكومات، بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية شرط أن لا يؤدي ذلك للإساءة إلى حرية التعبير عن رأي هذه المنظمات ."ازداد عددها من 176 عام 1909م ، إلى 5585 عام 1997م ،[2] ليصل إلى 37281 عام 2000م.

([1])- زينب عبد العظيم ، " الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة "في ، سمك(نجوى) ، صدقي عابدين (السيد)(تحرير) ، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة :الخبرتان المصرية و اليابانية ، القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ،2002، ص 47.

([2])- علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة و العلم ، الدبلوماسية و الإستراتيجية ، عمان :الأردن ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،2004 ، ص 42-43.

و عرفت بأنها " كل تجمع أو جمعية أو حركة مؤسسة بشكل دائم من قبل خواص ينتمون لعدة دول من أجل ممارسة أهداف غير مربحة ، و بأنها " جمعية يتم إنشاؤها وفقا للقانون الخاص ، تسجل في البلد

الذي يقع فيها مقرها و تخضع للنظام القانوني لهذه الدولة".فهي تنظيم مستقل و دائم ينشئها الأفراد و ليس بوصفهم ممثلين لدولهم ، يهدفون من خلالها إلى تحقيق أهداف إنسانية و غير مربحة لأعضائها.

II–خصائصها:

أهم ما تتصف به يتعلق بحريتها في العمل و النشاط لاستقلاليتها عن الدول و المنظمات الدولية ، و يمكن تحديد الخصائص العامة للمنظمات غير الحكومية في:

–تكوينها غير الدولي الذي يبعدها عن إرادة الدول ، رغم أنها تحمل جهات دولية مختلفة بحكم انضمام جنسيات مختلفة إلى عضويتها ، و هو ما يشكل طابعها التوسعي من حيث تشكيلها و نشاطها و أهدافها.

–الطابع التبرعي أو المجاني لعملها ، فهي تعمل من خلال تبرعات المنخرطين و المؤيدين لها ، و لا تهدف تحقيق و الفوائد ، الأمر الذي يجعل نشاطها إنسانيا ، تعاونيا و تبرعيا.

فيغلب عليها الطابع غير الحكومي و عدم التسييس و الغاية الإنسانية ، و مبدأ التطوعية لأعضائها و التمويل ذو الصفة الخاصة ، الذي يجعلها ذات استقلالية في قراراتها و مواقفها .و أهم شيء هو أنها " لا تعتمد لا على الأمم المتحدة و لا على أية دولة" ، فغاليا ما تشير إلى منظمات تطوعية و خيرية للمجتمع المدني ، و لكن بالمعنى الحقيقي يمكنها أن تحوي جماعات مسلحة منظمة و حتى منظمات إرهابية.[1]

([1])-فريدة حموم ،مرجع سبق ذكره ، ص 307.

كما تخضع لقوانين الدولة التي أنشئت فيها و لا تتمتع بالشخصية الدولية ، و رغم اشتراكها في الخصائص إلا أننا نجد تمايزا بينها من حيث توزيعها الجغرافي ، حجمها ، بنياتها و تنظيمها و أهدافها ، لكنها تملك الصفة الاستثمارية لدى المنظمات الدولية و الإقليمية ، كالأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة وفق المادة 71من الميثاق الأممي.[1] فقد أعطاها المجلس الأوربي الاختصاص القاري و الصفة الاستشارية فيما يخص كل الميادين بما فيها الميدان الاقتصادي وفق اتفاقية ستراسبورغ لعام 1986م ، و التي دخلت حيز النفاذ عام 1991م ، مما يساهم في تأثيرها على قرارات و سياسات المنظمات الدولية و الإقليمية.

كما تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر قيم الديمقراطية و دولة القانون و العدالة في توزيع الثروة للقضاء على الفقر، ففي المؤتمر الاقتصادي لدافوس في سويسرا عام 1999م ، و المسمى بقلوبل كومباكت (Global Compact)طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان منها المشاركة في إقامة ما أسماه "بقيم عالمية مشتركة" ، و هو ما يشير لدورها في العولمة القيم الغربية ، و التي هي في نفس الوقت القيم التي تدافع عنها و تقيمها التنمية الإنسانية المستدامة.

إن الأدوار و الأفعال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية تجعلها قادرة على خلق نسيج اجتماعي ، يزيد من فرص التقارب و التعاون و يسمح أحيانا باحتواء الصدمات التي قد تحدث بسبب الاحتكاك بين الحكومات ،[2] عن الإنسان و كرامته بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها و آراءه ، فالمعيار هو إنسانيته ، كما تشجع تنامي العلاقات بين الأفراد دون الإعتداء بطبيعة العلاقة بين دولهم.

([1])- فريدة حموم ،مرجع سبق ذكره ، ص 308.

([2])-ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق الذكر ، ص 196.

1-مساهمتها في نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان و حماية البيئة

لها دور في تعزيز الديمقراطية و نشر قضايا الإنسان لعدة اعتبارات أهمها ، حرصها الكبير على حقوق الإنسان و ميل أفرادها للكشف عن الانتهاكات ،كما أنه من النادر أن تقوم دولة بانتقاد غيرها ثبت انتهاكها لحقوق الإنسان ،[1] معتمدة على مجموعة وسائل لوقف الانتهاكات ،كالقيام بسماع شخصية لدى حكومة أو هيئة معينة ، تقدم الدلائل على ارتكاب الانتهاكات و دعوة السلطات لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لها،و

يمكنها نشر التقارير و البلاغات الصحفية بشأن مختلف الانتهاكات ، و مناشدة الهيئات القضائية الوطنية و

الدولية تقديم المساعدة لها للدفاع عن ضحايا انتهاكات النزاعات المسلحة.

و ترمي من خلال هذه المساعي تحقيق هدفين: إعلام المجتمع الدولي و إعطائه صورة عن صورة عن الانتهاكات المرتكبة ، معتبرة إياه ورقة ضغط على الحكومات ، مع إمكانية التسبب في إحراج الحكومة بالقدر الذي تقرر فيه وقف الانتهاكات.[2]

تلجأ إذا لأسلوب ممارسات الدولة ضد مواطنيها بنشر التقارير و تعبئة الرأي العام الداخلي و الدولي، قصد استنكار الممارسات المسيئة لكرامة الإنسان و الضغط على الحكومات للكف عنها.و لأهمية دورها اعترفت بها الأمم المتحدة و جعلتها قابلة للاستشارة من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، و المساهمة في لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس و في لجنتها الفرعية الخاصة بمنع التمييز و حماية الأقليات.كما يسجل دورها في إعلان و تبني ما لا يقل عن 60 إعلان و اتفاقية دولية و ميثاق لحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية.[3]

([1])-مبروك غضبان، مرجع سابق الذكر ، ص 254.

([2])-غيث مسعود مفتاح، مرجع سابق الذكر ، ص 103-104.

([3])-فيصل شطناوي، مرجع سابق الذكر ، ص 188.

تعتمد عليها الأمم المتحدة بصورة متزايدة للقيام بمهام عديدة في المجال الإنساني ، حيث قدرت المساعدات الإجمالية التي قدمتها للعالم النامي حوالي 8 بليون دولار عام 1992م ، و هو ما يعادل 13 % من إجمالي المساعدات الإنمائية ، و أكثر من إجمالي المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة،[1]كما لم تعد الدولة الممول الوحيد للخدمات الاجتماعية فالمنظمات غير الحكومية دور متزايد في الميدان، مما يسمح بتوسيع خيارات الأفراد و تنويعها .ففي البنغلاداش تضمن " لجنة تنمية المناطق الريفية"التعليم الابتدائي بسعر 15دولار أو أورو سنويا للطفل الواحد.[2]

و استكمالا لجهود مكافحة الفساد تأسست منظمات دولية غير حكومية تدعو شفافية ، أهمها منظمة الشفافيةالدولية، التي تنشر كل سنة منذ عام 1995م ، مؤشرا الفساد على أساس تصنيف 180 دولة وفقا لتحليل مجموعة دولية من رجال الأعمال و الخبراء و الجامعيين .[3] أشارت في تقريرها لعام 2008م ، إلى أن الفساد في البلدان الفقيرة بشكل " كارثة إنسانية" حقيقية فتاكة ، مشيرة بشكل خاص للعراق ، الصومال ، بورما و هايتي .

من أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة على الساحة العالمية منظمة العفو الدولية ، التي تعد مع اللجنة الدولية ، التي تعد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهم المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، و لها علاقات تعاون مع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة اليونسكو و مجلس أوربا و منظمة الدول الأمريكية و منظمة الوحدة الإفريقية، تضم المنظمة اليوم أزيد من نصف مليون شخص موزعين في أكثر من 150 دولة ، أفرادها متطوعون يشكلون مجموعات لا تقل عن 5 أفراد في كل دولة ، مع عدم جواز تكليف أي مجموعة للدفاع عن السجناء الرأي من نفس بلدهم.

([1])-زينب عبد العظيم ، مرجع سابق الذكر ، ص 70.

([2])- programme des nations unies pour ledévloppement ,Rapport mondial sur le développement humain 1991 : le financement de développement.

([3])-هدى متكيس، مرجع سابق الذكر ، ص 29.

تستند المنظمة إلى المبادئ التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، خاصة منها حرية الرأي و عدم التعرض للتعذيب و الاعتقال بعنف . و يتمثل دورها في :

-السعي للإفراج عن السجناء المسجونين بسبب آرائهم.

-العمل على إقامة محاكمات عادلة و عاجلة لكل المساجين السياسيين.

-معارضة عقوبة الإعدام و التعذيب.[1]

2- المنظمات غير الحكومية و العمل الإنساني : إشكالية السيادة

فاز المجتمع المدني في مجالات التنبؤ بالنزاعات و حفظ السلام ، ففواعله تلعب دورا متزايدا في النقاشات و المبادرات و البرامج الهادفة لترقية السلم ، و الأمن في العالم ، و دورا حيويا في ضمان الخدمات الاجتماعية الضرورية في المجتمعات التي حطمها الحروب، أين أصبحت المؤسسات العمومية غير موجودة أو هشة ، فالمجتمع المدني يلعب دورا أوليا بتشجيعه للمبادرات المحلية لحفظ السلام و مسارات المصالحة ، بالدعوة للانضمام للاتفاقيات السلام و إقامته لقدرات التعليم من أجل السلام.[2]

أحيانا تستخلف المنظمات غير الحكومية الدول المنهارة ، فتفكك السلطات العامة في هايتي دفع بها لتعبئة 3000 عامل عام 1994م ، لضمان المهام القاعدية في مجالات الصحة ، التربية و التزود بالمياه و مكافحة الأمراض المتنقلة .[3]و رغم الدور الحيوي الذي تؤديه في المجال الإنساني ، إلا أنه يبقى محدودا نظرا لهامش تحركها و تعرضها لضغوطات الأطراف المتنازعة و عائق السيادة و خضوع تحركاتها لقبول الدولة المعنية ، لذا لا يمكنها حل كل المشاكل خاصة منها

([1])-مبروك غضبان ، مرجع سابق الذكر ، ص 266-267.

([2])-فريدة حموم ،مرجع سبق ذكره ص 311.

([3])- فريدة حموم ،مرجع سبق ذكره ص 312.

المرتبطة بالنزاعات ذات الطبيعة السياسية . و يرى دعاة التدخل الإنساني بأن عملها لا يمثل انتهاكا للقانون الدولي.[1]

المؤكد أيضا هو محدودية العمل الإنساني للمنظمات غير الحكومية في زمن الحروب و النزاعات ، فمن السهل التلاعب بها من طرف الأطراف المتصارعة و بالتالي تقوية سلطة تعسفية أكثر مما كانت عليه ، إضافة إلى أن الوسائل و المعونات المادية المقدمة من الهيئات و المنظمات الإنسانية يمكنها تغذية اقتصاديات الحرب ، و المساهمة في استمرارية النزاع.

لمساعدة المسيرين على تحقيق أهدافهم و للاستفادة من الهبات الخارجية ، التي يشترط دافعوها مرور جزء من هذه المساعدات عن طريق المنظمات غير الحكومية.

I-المؤسسات المالية الدولية: يعد صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، و رغم إنشائهما لتحقيق أمور اقتصادية ، إلا أنهما عدلا من سياستهما بشكل يجعلها آليات لتحقيق الأمن الإنساني و تجسيد قيم التنمية الإنسانية.

1-البعد الاقتصادي : مجال اهتمام المؤسسات المالية الدولية

الهدف من وراء إقامة مؤسسات مالية دولية هو محاولة النهوض بالاقتصاد العالمي بعد انهياره الكبير بسبب الحرب العالمية الثانية ، و كذا تنظيم العلاقات المالية و النقدية و التجارية بين الدول.

-صندوق النقد الدولي: أسس في واشنطن عام 1945م بهدف تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد، إيجاد الحلول الخاصة بمشاكل النقد العالمية ، تسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية ، العمل على استقرار أسعار الصرف و مكافحة تخفيضها ، إلغاء القيود على العملات الأجنبية و العمليات التجارية و توظيف موارد الصندوق لخدمة الأهداف الخاصة بتصحيح الخلل في موازين

([1])-مسعد عبد الرحمان ، زيدان قاسم ، مرجع سابق الذكر ، ص 165.

مدفوعات الدول الأعضاء. كما يقدم للدول الأعضاء الاستثمارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ، المعونات الفنية ، التدريب و تقديم القروض المالية.و يبلغ عدد أعضائه 184 دولة،[1] و هو المسؤول عن الاستقرار المالي ، يعمل كإطفائي و يتدخل كمدين للحكومات التي تمر بمشاكل مقلقة.

-البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

أنشئ استنادا إلى اتفاقيات بروتون وودز عام 1944م ، لمواجهة مخلفات الحرب العالمية الثانية و أضرارها الاقتصادية ، ربط بالأمم المتحدة كوكالة متخصصة عام 1947م.

([1])-عاكف يوسف صفوان ، المنظمات الإقليمية و الدولية ، القاهرة ،دار الأحمدي للنشر ، 2008 ص 245.

الفصـــل الثـــالث:
واقع الأمن الإنساني العربي و
الآليات الموضوعية لتفعيله(حالة الأردن)

الفصل الثالث:واقع الأمن الإنساني العربي و الآليات الموضوعية لتفعيله(حالة الأردن)

المبحث الأول: الأمن الإنساني في سياقه العربي

المطلب الأول:أبعاد الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

هذا التقرير هو المجال الخامس من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و يضعها عدد من المثقفين و الباحثين في البلدان العربية.

و كما التقارير التي سبقته يتيح هذا التقرير للمفكرين العرب البارزين منبرا يطرحون من خلاله تحليلا شاملا لبيئاتهم المعامرة ، وهو ليس تقريرا يجري إصداره من الأمم المتحدة و إنما هو دراسة مستقلة تعبر عن موقف مجموعة من المثقفين من مختلف البلدان العربية.

و قد تناولنا هذا التقرير موضوع الأمن الإنساني في البلدان العربية انطلاقا من الإطار الذي وضعه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 حول الأمن الإنساني.

و ينطلق هذا التقرير من أن جوانب التصور التي حددت معالمها التحليلات الواردة في التقرير الأول و قد انطلق تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن التنمية في المنطقة العربية تواجه عدة صعوبات و هذا راجع إلى هشاشة البنى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئة في المنطقة و في افتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الناس و في ضعفها حيال التدخل الخارجي و تضافرت هذه العناصر لتفويض أمن الإنسان ، و هو الأساس المادي و المعنوي لحماية و ضمان الحياة و مصادر الرزق و مستوى من العيش الكريم للأغلبية ، ذلك أن أمن الإنسان من مستلزمات التنمية الإنسانية و قد أدى غيابه على نطاق واسع في[1] البلدان العربية إلى عرقلة مسيرة التقدم فيها.

([1])-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنمائية العربية لسنة 2009، (تحديات الأمن الإنسانيفي البلدان العربية.البلدان العربية إلى عرقلة سيرة التقدم فيها.

وقد خصص تقرير التنمية البشرية لعام 2009، لمناقشة تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية إذ عرفالتقرير الأمن الإنساني على أنه (تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة و المنتشرة و الممتدة زمنيا و واسعة النطاق التي يتعرض لها حياته و حريته).[1]

و بشكل عام يرى التقرير أن العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية في المنطقة العربية تمن في هشاشة البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية كما أسلفنا الذكر. و قد تبنى التقرير مفهوما للأمن الإنساني يقوم على سبعة أهداف هي:

أ–الاعتبارات البيئية:يشير التقرير إلى أن المنطقة العربية تواجه تحديات بيئية خطيرة تهدد أمن الإنسان العربي، خاصة في ضوء احتمالية أن تؤثر الصراعات بين الجماعات المختلفة حول الموارد البيئية في رفع موجة التوتر في العلاقات بين الجماعات و السكان و الدول العربية و غير العربية و يحدد التقرير أبرز مظاهر التهديدات البيئية في المنطقة العربية في التحديات الناجمة عن الضغوط السكانية و الديمغرافية و الإفراط في استغلال الأرض ، و نقص المياه و التصحر و التلوث و التغيرات المناخية .

ب–العلاقة بين الدولة و المواطن:و يتلخص هذا البعد من أبعاد الأمن الإنساني العربي كما حدده التقرير في آداء الدول العربية وفقا لمعايير تمتع الدول بمقومات الحكم الرشيد إضافة إلى مدى تمتع الدولة بدرجة كبيرة مواطنيها و قد حدد التقرير في هذا الشأن أربعة معايير هي: –مدى قبول المواطنين لدولتهم و التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و كيفية إدارة الدولية لاحتكارها حق استخدام القوة و الإكراه و أخيرا مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة و في هذا السياق يخلص التقرير إلى أن التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية في تجاهل تلك الاعتبارات يجعل من الدول مصدرا لتهديد مواطنيها[2]

([1])-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 2009 ، المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنمائية العربية لسنة 2009، (تحديات الأمن الإنسانيفي البلدان العربية.البلدان العربية إلى عرقلة سيرة التقدم فيها.

([2])-خديجة عرفة،مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

ج–الفئات الضعيفة الخافية عن الأنظار:

يتعلق البعد الثالث من أبعاد الأمن الإنساني العربي ، كما حددها كاتبو التقرير في أمن الفئات الضعيفة في المجتمعات العربية ، إذ أشار التقرير إلى الأمن الشخصي للمواطنين في البلدان العربية مصاب بعد من الثغرات القانونية ، خاصة مع تولي مؤسسات أمنية مسؤولية مراقبة و تنظيم الأمن الشخصي للمواطنين.إلا أن تركيز التقرير في هذا الشأن كان على الفئات خارج التيار المجتمعي الرئيسي التي لا تتمتع بالأمن الشخصي على الإطلاق و تشمل النساء التي يمارس العنف ضدها، و ضحايا الاتجار بالبشر و الأطفال المجندين و المهجرين داخليا و اللاجئين.

د–النمو المتقلب و نسبة البطالة المرتفعة و الفقر الدائم:

و يتعلق هذا البعد بالشق الاقتصادي لمفهوم الأمن الإنساني في البلدان العربية ، إذ أشار التقرير في هذا السياق إلى أن هناك بعض المؤشرات المضللة الخاصة بالأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية و في مقدمتها ما تتمتع به المنطقة من ثروة نفطية هائلة ، إذ إن الأخيرة تخفي كثيرا من مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصاديات العربية و في هذا السياق ركز التقرير على أبرز ثلاثة تحديات اقتصادية تعانيها المنطقة العربية و هي: التقلب في نمو الاقتصاديات العربية ، البطالة و الفقر.

هـ–الجوع و سوء التغذية و إنعدام الأمن الغذائي:

إضافة إلى تركيزه على البعد الخاص بتحديات الأمن الصحي كأحد مصادر تهديد الأمن الإنساني العربي ، ركز التقرير على بعض أبرز الجوانب الصحية التي يعانيها الإنسان العربي ممثلة في انتشار الجوع و سوء التغذية و إنعدام الأمن الغذائي .

و قد حدد التقرير مجموعة من الأسباب المباشرة و غير المباشرة في هذا الشأن و تتعلق الأسباب المباشرة بالاعتبارات الاقتصادية أما الأسباب غير المباشرة فترتبط بالاحتلال و النزاعات المسلحة و السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل بعض الأنظمة العربية في عصر العولمة.[1]

و–تحديات الأمن الصحي:

ركز التقرير في بعده السادس لمفهوم الأمن الإنساني العربي على تحديات الأمن الصحي للمواطنين في العالم العربي بشكل عام إذ أشار التقرير إلى أنه رغم ما شهده الوضع الصحي من تحسن في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية ، متمثلا في ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد و انخفاض معدل وفيات الرضع ، إلا أن الأمر المؤكد هو أن الأنظمة الصحية العربية تعاني من العجز البيروقراطي و تدني القدرات المهنية و نقص التمويل مع تعاظم الأخطار الصحية جراء انتشار الأمراض معدية جديدة.

ز–الاحتلال و التدخل العسكري:

أشار التقرير إلى أنه في ضوء ما تعانيه بعض الدول العربية ،العراق ،فلسطين،صومال من الاحتلال و تدخل عسكري يترتب على ذلك أشكال عدة من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني كما أنه في ضوء الاستمرار و دوام الاحتلال و تدخل طوال تلك المدة في المنطقة العربية ، فإنه هذا يجعل الأخيرة على درجة عالية من الانكشاف لسياسات الأطراف الخارجية.[2]

([1])- خديجة عرفة،مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

([2])- خديجة عرفة،مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثاني:التنمية البشرية في الوطن العربي

بلغ عدد سكان الوطن العربي 290 مليون نسمة عام 2005 و يبلغ عدد بلدانه 22 دولة و هذا العدد يعادل تقريبا عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية و يتفاوت عدد السكان في البلدان العربية من بلد إلى آخر تفاوتا كبيرا ، حيث يزيد عدد السكان عن 20 مليون نسمة في ستة بلدان عربية فقط يصل مجموع سكانها أثر من 200 مليون نسمة و تعتبر مصر أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان 73 تليها الجزائر 32 مليون نسمة.

أما أصغر الدول العربية من حيث السكان فهي قطر حيث يبلغ عدد سكانها 619 ألف نسمة و يتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2020 إللا 459 مليون نسمة.

و تمثل هذه الخصائص آما ضخما من القدرات البشرية بالنسبة للأقطار العربية و لكن هناك فروقات متمايزة في بناء هذا الكم للقدرات البشرية ، فالكم ليس مفيدا إذا لم يقترن بالكيف ، فهناك محاور أساسية لمفهوم التنمية البشرية و المحور الأول هو ما يسمى بناء أو تكوين القدرات البشرية ، و نقصد بالقدرات البشرية الإمكانات التي تساعد الإنسان على تحقيق مستوى معيشي مرتفع و على المشاراة بفعالية في جميع أشكال نشاط المجتمع و أهم القدرات في مفهوم التنمية البشرية هي القدرة على المعرفة و القدرة على الحياة في صحة جيدة ، فإذا بقي العرب على حالهم من ضعف في القدرات البشرية فان هذا الكم الهائل يمكن أن يبقى آما مهملا ، فهناك محور بناء القدرات، و هناك أيضا محور توظيف القدرات في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و عن طريق التوظيف الفعال للقدرات البشرية التي يتم بناؤها في البداية يمكن الوصول إلى مستوى رفاه إنساني مرتفع.

و لكن ما هو واقع حال هذه القدرات و خصائصها في الأقطار العربية و ما هو واقع التنمية في هذه البلدان.

خصائص التنمية البشرية في البلدان العربية

1-الخصائص الاقتصادية:

أ-الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع الناتج المحلي للبلدان العربية 940 مليون دولار العام 2002 و تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان العربية 188.5مليون دولار تليها مصر بالمرتبة الثانية 90 مليون دولار أما أدنى ناتج محلي فهو جزر القمر.[1]

0.3مليون دولار ثم جيبوتي 0.6 مليون ثم موريتانيا 1مليون دولار يلاحظ أن مصر تحتل المرآز الثاني في الناتج المحلي الإجمالي و لكنها تحتل المرتبة الأولى بعدد السكان أكثر من 73 مليون نسمة لذلك نرى أن الحجم الكبير للسكان يستهلك معظم الناتج المحلي و لكن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية أقل من الناتج الإجمالي لمعظم البلدان الأوربية فهو أقل من الناتج المحلي الإجمالي لاسبانيا الذي يبلغ 653 مليون دولار علما أن عدد سكانها لا يتجاوز 40 مليون نسمة بينما في فرنسا 1431.3 مليون دولار و بريطانيا 1566 مليون دولار و الولايات المتحدة 10383 مليون دولار.

ب-نصيب الفرد من الناتج المحلي:

هناك تفاوت كبير و واضح في معدل نصيب الفرد من الناتج في مختلف البلاد العربية ، ، و يرتفع هذا المعدل في البلدان التي تتمتع بناتج إجمالي كبير و عدد سكان قليل و ينخفض هذا المعدل آلما ارتفع عدد سكان البلد و تحتل الإمارات العربية المتحدة الأولى في هذا المؤشر إذ بلغ نصيب الفرد الإماراتي من الناتج المحلي الإجمالي 22420 دولار تليها قطر 19848 دولار ثم البحرين

([1])-حسن محمد شعبان إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها ، جامعة دمشق htt :www.umisan .idu.iq/tibarary book

17170 دولار علما أن مجموع سكان هذه الدول لا يتجاوز 4.5 مليون نسمة يبلغ متوسط نصيب الفرد في اليمن 870 دولار تليها جزر القمر 1690 ثم جيبوتي 1960 دولار.

ج– معدل البطالة: تعاني جميع البلدان العربية من ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف قوة العمل ، و طبيعي أن ارتفاع هذه المعدلات ناتج بالدرجة الأولى عن عدم توفر فرص العمل اللازمة ، و معدل نمو فرص العمل المتاحة أقل بكثير من معدل النمو السكاني لهذه البلدان .إضافة إلى ضعف الاستثمار فيها و تنخفض معدلات البطالة بشكل واضح في بلدان الخليج العربي ، و السبب في ذلك توفر فرص العمل بشكل كبير في هذه البلدان نتيجة ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب استثمار البترول و الطفرة التي تعرفها أسعار البترول في هذه الفترة ساهم في مضاعفة رؤوس الأموال الموجودة و المستثمرة مما أدى بالتالي إلى توفر فرص عمل كبيرة و تضطر هذه البلدان إلى السماح بهجرة العمالة إليها بشكل كبير حتى تغطي النقص الذي تعاني 15%منه ، و بشكل عام فإن البلدان العربية تعاني من معدلات بطالة عالية تتجاوز 15 من قوة العمل و اخفض هذه المعدلات تتواجد في بلدان الخليج العربي في دولة الكويت 0.8%و الإمارات 2.3% بينما أعلى هذه المعدلات موجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 31.3 ثم الجزائر 29.8.

هذه المفارقات في معدلات البطالة بين أقطار الوطن العربي توضح لنا حقائق عديدة فمعدلات البطالة ترتفع في البلدان التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية و نستطيع القول أنها تتركز في البلدان العربية التي لا تحوي ثروات نفطية و لكن هذه المعدلات مرتفعة في الجزائر علما أن هناك استثمار كبير للبترول و الغاز فيها و يصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 6190 دولار و هذا معدل جيد مقارنة مع نسبة أقطار الوطن العربي و لكن عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي الذي تمر به الجزائر يشكل سببا رئيسيا و هاما في ارتفاع هذه المعدلات على الرغم من توفر الفرص المناسبة لانخفاضها فعامل الاستقرار له دور أساسي و كبير .[1]

([1])- حسن محمد شعبان إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها ، جامعة دمشق htt :www.umisan .idu.iq/tibarary book

د–الدين الخارجي:تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع حجم الديون الخارجية و بالتالي ينعكس ذلك الأمر على الوضع الاقتصادي سلبا في البلدان إذ يتحول جزء كبير من النمو الاقتصادي لخدمة الدين العام و فوائده لهذه الديون و يبلغ مجموع الديون الخارجية للبلدان العربية 162.5 مليار دولار و هذا يشكل معضلة أساسية و حقيقية لهذه البلدان و يؤثر بشكل سلبي كبير على فرص تحقيق التنمية فيها و تأتي في مقدمة البلدان العربية التي يترتب عليها ديون خارجية مصر 30750 مليون دولار ثم الجزائر 22800 مليون دولار.

و لا شك أن هذا الوضع يشكل عقبة أساسية على مسارات التنمية و تطورها في هذه البلدان.

حقيقة المؤشرات الاقتصادية للتنمية في البلدان العربية:

تشير المؤشرات الاقتصادية المتوفرة في المنطقة العربية أن هذه المنطقة أغنى مما هي نامية حسب مقاييس التنمية البشرية فالوطن العربي يمتلك 61% من احتياطي النفط العالمي و 25.5% من احتياطي الغاز و لا تستغل فيه أكثر من ثلث الأراضي الصالحة للزراعة و لديه أرصدة من البنوك و الأسواق العالمية قدرت مؤخـرا بـين 1800–2400 مليار دولار ، و هذا يعني أن مواردنا الطبيعية و إمكاناتنا الذاتية المختلفة لا تحظى بالاهتمام الكافي لاستثمارها و يقول تقرير مشاركة العالم الصادر عن البنك الدولي : أن نجاح الدول العربية في استغلال نصف إمكاناتها التجارية و الاستثمارية فقط سيتيح لها زيادة ناتجها المحلي المقوم بنصيب الفرد بمقدار أربعة أضعاف في نهاية العقد الجاري.

و لكن ما يعيق هذا التطور و النمو فالسبب ليس دائما مؤثرات الأعداء و أنظمة الحكم كما يرد الكثيرون ، و إنما يعود بدرجة أساسية إلى اللامبالاة المواطن العربي نتيجة الثقافات الحاكمة على عقول أبناء هذا الشعب و التي لا تولي هذه القضايا أي وزنا و في ظل وضع كهذا ينبغي على هذه الشعوب أن توجه الملامة إلى ذاتها عندما يحاول طامع غريب أن يمد يده للاستفادة من الموارد و الإمكانات المهدورة أو المهملة .

في قراءة أولية لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية العربية يمكن أن نلاحظ التراجع الكبير الذي حصل في الفترة الحالية فالعالم يسير بخطى حثيثة و كبيرة إلى الأمام و نحن واقفين نراوح في أماكننا مثقلي الخطى في كركاتنا نحو التطور فالبلدان العربية ترتفع فيها معدلات البطالة بشكل كبير فبعد أن كان هذا المعدل 8 %عام 1980وصل إلى 20% في الوقت الحاضر و متوقع أن يرتفع أكثر خلال السنوات القادمة. إضافة إلى ذلك فإن المنطقة العربية تجني 2% من دخل العالم بينما يمثل سكانها 5%.[1]

في عام 2001 بلغت الفجوة الغذائية العربية 20 مليار دولار نتيجة استمرار الزيادة السكانية بوتائر أعلى من زيادة الإنتاج ، و تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقرا بالموارد المائية إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد في المياه 1000 م^3 بينما المتوسط العالمي 7700م^3 و العرب مرتهنون للخارج بحاجاتهم المائية و الغذائية لأن أكثر من ثلث الموارد المائية العربية تأتي من خارج حدودهم. إن حجم الاستثمار الأجنبي في البلاد العربية لا يتجاوز 1% من حجم الاستثمارات الأجنبية عالميا و عائديتها هي الأقل على مستوى العالم.

تدعو تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية إلى انفتاح المنطقة العربية الاقتصادي و بتبني الاقتصاد الحر حيث أن الأداء التجاري للمنطقة دون المستوى المطلوب و أن كانت قد شهدت انتفاخا مطردا، يتمثل في إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة و انضماما متزايدا إلى منظمة التجارة العالمية ، و اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي فيما لا يزال تحقيق التكامل ما بين الأسواق العربية مكبوحا. حيث أن معظم الأسواق العربية اصغر من أن توفر قواعد صلبة لنمو حيوي و متنوع و مستدامة يقوم على صناعات و خدمات نابضة بالحياة و عليه يتعين على الأقطار العربية تحقيق اندماج أعمق فيما بينها قبل أن تحقق ذلك مع الدول الأخرى.

([1])- حسن محمد شعبان، مرجع سبق ذكره.

هـ- خط الفقـر:

يعيش 22% من سكان الوطن العربي على معدل دولار واحد يوميا أو اقل و هؤلاء يمثلون السكان تحت خط الفقر ، و تختلف تقديراتهم بين دولة و أخرى و في واقع الحال تتكلم كل الدول العربية عن الإفصاح عن مستوى حجم من هم تحت خط الفقر و لا تعترف هذه البلدان بوجود فقراء لديها فكل دولة لديها معايير مختلفة عن الدول المجاورة في تحديد مستوى خط الفقر و آل هذه المعايير لا تتفق مع المعايير الدولية و وفقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 2002 يعيش حوالي ربع سكان الوطن العربي على دولار واحد يوميا،و يساوي تعدادهم 62 مليون نسمة و تتفاوت نسبهم بين دولة و أخرى فينعم بهذا الدولار يوميا 60% من الشعب الموريتاني ، و ما يزيد عن ربع الشعب اليمني ، و ربع الشعبين المصري و الجزائري ، و خمس الشعب المغربي كما يعيش 145 مليون عربي على دخل يومي 5 دولار في اليوم،و إذا جمعنا النسبتين أي أن 75% من العرب يتراوح بين 52 دولارات أمريكية يعيشون يومنيا على ما بين يتضح مما سبق من خلال واقع المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية العربية أن هذا الوضع سلبي جدا ،و أن هذا الوضع مع مرور الزمن لم يعرف أي تحسن ملحوظ ، فالإمكانيات البشرية و الاقتصادية متوفرة و كبيرة و لكن ليس هناك توظيف مقبول على أدنى حد لهذه القدرات و الإمكانات ، و هناك تبديد و تبذير كبير لها و هدر لتلك الطاقات التي لو أستغلت استغلالا جيدا لكان للبلدان العربية شأن قوي بين دول العالم و دول مؤثرة في السياسات الدولية و ليست خاضعة و متأثرة بها كما هو الحال .[1]

تلك المؤشرات السابقة تعبر عن واقع حال التنمية البشرية في البلدان العربية ، و المؤشرات الاقتصادية تعبر عن مستوى معيشة المواطن العربي ، فأهداف التنمية تطمح إلى مستوى معاشي جيد للسكان و لكن من خلال عرض واقع المؤشرات الاقتصادية في المنطقة العربية ، تبين لنا

([1])- حسن محمد شعبان، مرجع سبق ذكره.

الغالبية المطلقة من سكان المنطقة العربية لا يستطيعون تأمين دخل اقتصادي يؤمن لهم مستوى معيشي لائق.

2-المؤشرات المعبرة عن حياة صحية و مديدة:

أ-العمر المتوقع عند الولادة:

تختلف تقديرات متوسط العمر عند الميلاد بين البلدان العربية بدرجة كبيرة و قد يصل هذا الاختلاف بين أفضل دولة التي هي الكويت 76.5 سنة، و جيبوتي 54.8 سنة إلى أكثر من ثلاثين عاما و هذا التفاوت الكبير بين الأشقاء موجود ، و لكن لا يوجد سبب منطقي لتفسيره على هذه الدرجة العالية فكل شعوب العالم لا توجد بينهم هذه الاختلافات الكبيرة في هذا المؤشر و إن وجدت لا تتجاوز على أكثر حد خمس سنوات ضمن نطاق المجموعة البشرية الواحدة و لكن هذا التفاوت الكبير بين البلدان العربية و هو دليل على الهوة الكبيرة في كافة المجالات بين أبناء الشعب العربي في مختلف أقطاره و في هذا المجال تجدر الإشارة إلى التحسن الذي طرأ على هذا المعدل خلال الفترة الماضية على الرغم من هذا التفاوت فهذا المعدل لم يتحسن بشكل جيد في جيبوتي و الصومال و موريتانيا و السودان و لكن درجة تحسنة كانت واضحة في بقية البلدان العربية حيث يزيد عم 70 عاما في خمسة عشر بلدا عربيا و هذا مؤشر إيجابي و واضح في هذا المجال.

ب-معدل وفيات الأطفال الرضع:

شهد معدل وفيات الأطفال الرضع في البلدان العربية تطورا ملحوظا على درجة جيدة في مختلف الأقطار و لكن بقيت بالمقابل أقطار أخرى لم تشهد مثل هذه القفزة النوعية ، و بقيت هذه المعدلات مرتفعة بشكل واضح و كبير حيث بلغت 133 وفاة لكل ألف ولادة في الصومال ، و هذا المعدل يزيد عن المائة في الصومال و العراق و جيبوتي و موريتانيا، و أدنى هذه المعدلات و أكثرها تحسنا في الإمـــارات 8 % ،الكويت 9% و في قطر و عمان 11%، من خلال

تحليل المؤشرين السابقين تبين لنا أن البلدان التي تحظى بعمر متوقع قصير نفسها التي ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال الرضع ، و ترتفع معدلات الوفيات بها بشكل واضح كما أن هذه البلدان نفسها من حيث معدلات السكان الذين يستفيدون من الصرف الصحي تكون منخفضة و تتميز معدلات الإنفاق على الصحة في جميع البلدان العربية بانخفاضها و أعلى هذه المعدلات موجودة في تونس و قد بلغت 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 و في الأردن 4.5% و في السودان 0.6% و اليمن 1.5% و بالنسبة لعدد الأطباء للسكان فيتراوح هذا المعدل في موريتانيا 14 طبيب لكل مائة ألف من السكان ، و اليمن 22 طبيب و السودان 16 طبيب بينما في لبنان هناك 274 طبيب لكل مائة ألف من السكان و في مصر 218 طبيب و قطر 220 طبيب.[1]

3-درجة اكتساب المعرفة:

على الرغم مما قطعته البلدان العربية من خطوات واسعة في مجال التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين فما زالت معدلات الأمية منتشرة بشكل كبير فيها و تبلغ أكثر من 40 % من مجموع السكان و هي أعلى من المتوسط الدولي حيث تصل على الصعيد العالمي 20 % و في البلدان النامية 30 % و في البلدان المصنعة 2 %

أ-معدلات الأميـة:

تنتشر بشكل كبير بين صفوف المواطنين العرب و هناك محاولات حثيثة من جميع الدول العربية للحد من هذه الظاهرة و القضاء عليها و لكن هناك اختلافات كبيرة بين هذه البلدان في الحد من هذه الظاهرة و ذلك حسب توفر الإمكانيات المادية و البشرية لذلك فهناك أقطار قد قطعت أشواطا بعيدة في القضاء على الأمية بينما هناك بلدان لا حول لها و لا قوة في التعامل مع

([1])- حسن محمد شعبان، مرجع سبق ذكره

ظاهرة الأمية و تنخفض معدلاتها في الأردن و قطر و لبنان بينما تكون هذه المعدلات مرتفعة بشكل ملفت للنظر في موريتانيا و اليمن و المغرب.

و قد بلغت معدلات معرفة القراءة و الكتابة بين السكان فوق 15 عام في الأردن 90.9 % و في الأراضي الفلسطينية المحتلة 90.2 % و 88.5 % في البحرين بينما تكون هذه المعدلات في موريتانيا 41.2 % و في اليمن 49 % و المغرب 50.7 % و هناك ارتباط وثيق ما بين درجة التطور الاقتصادي و مدى نجاح المحاولات في القضاء على هذه الظاهرة، إضافة إلى ذلك يدخل عامل حجم السكان بشكل مؤثر هام في هذه الظاهرة فنلاحظ أن مصر بحجم سكانها الكبير و ناتجها المحلي الإجمالي فقد بلغ المعدل السابق 55.6 % من السكان فوق 15 عاما من يعرفون القراءة و الكتابة .و هذا الأمر ينطبق على المغرب كما ورد إضافة إلى الجزائر الذي يبلغ فيها هذا المعدل 68.9 % من السكان.

ب–صافي القيد في التعليم الابتدائي:

تبذل جميع الدول العربية جهودا استثنائية من اجل توفير الفرص اللازمة لإلحاق جميع الأطفال في مقاعد الدراسة و لا سيما المرحلة الابتدائية . و أصدرت بعض هذه البلدان مراسيم بهذا الخصوص و قوانين تتضمن عقوبات زاجرة لمن لا يقدم زاجرة لمن لا يقدم على تسجيل أولاده في هذه المرحلة ، و لكن هناك بالمقابل بلدان لن تستطيع حتى الآن تأمين الحد الأدنى من الفرص لإيجاد مقاعد دراسية لأطفالها فقد بلغ صافي القيد من التعليم الابتدائي في السودان 46% من أطفال هذه المرحلة و في جيبوتي 34% و جزر القمر 55% و السعودية 59% بينما بلغ هذا المعدل في سوريا 98% و في تونس 97% و الأراضي الفلسطينية و الجزائر 95% و في هذا المجال تتدخل عوامل اجتماعية مؤثرة إضافة إلى العوامل الاقتصادية فانخفاض هذه المعدلات في جيبوتي و جزر القمر يعود إلى سبب نقص الإمكانات المادية الاقتصادية التي تلعب دورا فعالا في

هذا المجال بينما هناك إمكانات اقتصادية متاحة و كبيرة في السعودية و لكن هذه المعدلات كانت كبيرة بسبب عدم تخديم الريف السعودي و عوامل أخرى متعلقة بمستوى التطور الاجتماعي.[1]

أما حين يتعلق الأمر بنسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي بالنسبة لمجموع السكان ضمن الفئات العمرية الموافقة فان الأمر يختلف بين البلدان العربية.

ج–البحث العلمي:

يتميز الإنفاق العربي على البحث العلمي بضآلته بشكل كبير بحيث لا يتجاوز 0.5% مت إجمالي الناتج الإجمالي مقابل 3% في اليابان كما تفتقر البلدان العربية إلى العاملين في مجال البحث العلمي و يبلغ هذا المتوسط في البلدان النامية 384 باحث لكل مليون من السكان ، و في اليابان يبلغ 5321 باحث علمي لكل مليون من السكان بينما يبلغ هذا الرقم في الكويت 212 و تونس 336 و قطر 591.

د–الاستفادة من تقانة المعلومات و الاتصالات:

أن ما بلغته المنطقة العربية في هذا المجال ضعيف إذ تحتل البلدان العربية المرتبة الأخيرة مقارنة بمناطق نامية أخرى من حيث الموقع على شبكة الانترنت العالمية و عدد مستخدمي الانترنت و أعلى نسبة مستخدمي انترنت في الأقطار العربية في الامارات المتحدة 313 لكل ألف شخص ثم في البحرين 246 شخص بينما في السودان و موريتانيا 3 أشخاص لكل ألف سكان ..إضافة إلى ضعف محتوى شبكة الانترنت العربية بالمواقع العلمية و المفيدة باللغة العربية فالغالبية المطلقة من المواقع العربية على شبكة الانترنت مواقع ترفيهية و دينية بينما المواقع العلمية و التي تساعد في إعطاء المعلومة الدقيقة و التي تساهم في التطور الثقافي و العلمي فهي محدودة جدا.

([1])-حسن محمد شعبان ، مرجع سبق ذكره.

أما بالنسبة لوسائل الاتصال الأخرى من الهواتف الثابتة فتتباين أعدادها و حجم مستخدميها من بلد لآخر فيبلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية 291 خط لكل ألف سكان في الإمارات العربية المتحدة و 286 في قطر بينما يكون هذا العدد 12 في موريتانيا و 21 في السودان و 28 في اليمن. أما بالنسبة للخطوط الخلوية فأعلى نسبة مستخدمي هذه الخدمة في منطقة الخليج العربي و لاسيما في لإمارات العربية المتحدة حيث من كل ألف شخص هناك 647 مشترك في خدمة الهاتف الخلوي و في البحرين 579 و الكويت 519 بينما في السودان يوجد 6 مشتركين في الهاتف الخلوي لكل ألف سكان و اليمن 21 مشترك.

ما يأخذ على المنطقة العربية إنها منطقة مستهلكة للتقانة و ليست صانعة لها و هذا الأمر يلعب دورا بالغا في السلبية في مدى تطور عناصر التنمية المنتجة و يكرس بشكل كبير النمط الاستهلاكي للتقنية.[1]

حقيقة مؤشرات التعليم و المعرفة في الوطن العربي:

يواجه العرب في مطلع الألفية الثالثة ألفية التطور المذهل لمجتمع المعرفة نتيجة الطرفات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات معضلة انتشار الأمية في المجتمعات العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة حيث من المتوقع أن يصل عدد الأميين في مصر إلى 17 مليون في المرتبة الأولى ثم يليها السودان ثم الجزائر و المغرب .في حين احتلت المراتب الأولى في باب نقص الأمية كل من الإمارات و قطر و البحرين و الكويت .و من المعلوم هنا انه لا سبيل للمقارنة بين النتائج بحكم عدم تناسب الكثافة السكانية و عدم تناسب الموارد الاقتصادية بين مجموعتي الدول الأولى و الثانية و لكن تشير التقديرات إلى أن عدد الأميين يبلغ 70 مليون أمي عام 2005.

([1])- حسن محمد شعبان ، مرجع سبق ذكره.

– هذه الأرقام السابقة تشير إلى فشل سياسات التعليم في الكثير من البلدان العربية الأمر الذي يؤكد مطلب الإصلاح في مجالات التربية و التعليم و هناك فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية و متطلبات سوق العمل.إضافة إلى أن المنطقة العربية تعاني من نقص إعداد و نشر المعلومات و أن المراكز المختصة لا تعطي معلومات موثوقة و دقيقة بسبب الهشاشة النسبية لقاعدة البيانات و المعلومات العربية.

–إضافة إلى ما تقدم هناك عشرة ملايين طفل أعمارهم بين السادسة و الخامسة عشرة غير ملتحقين بمقاعد الدراسة ، و هؤلاء سيزيدون من معدلات الأمية التي تنمو في المنطقة العربية و في بعض بلدانها بمعدلات أعلى من معدلات نموها الاقتصادي . و الغريب في الأمر أن معدلات الأمية في جميع مناطق العالم تتراجع و تتناقص إلا في المنطقة العربية فهذه المعدلات تنمو و تتزايد.

– ارتفاع معدلات الأمية يؤدي إلى زيادة رقعة الجهل في المنطقة العربية فهذه المعدلات إذ لا يطبع العرب 1.1%من الإنتاج العالمي للكتب مع أنهم يشكلون 5% من سكان العالم و أكثر الكتب العربية رواجا لا يتعدى توزيعه بضعة آلاف و في مجال الترجمة يترجم العرب كتابا واحدا في السنة لكل مليون مواطن عربي بينما يترجم في دولة غير متقدمة كالمجر 519 كتابا لكل مليون من السكان و على ما يبدو فان امة اقرأ لم تعد تقرأ.

–في قراءة لمؤشرات دليل التنمية البشرية الذي تصدره سنويا الأمم المتحدة نلاحظ كيف تراجعت معظم الدول العربية في مقياس التنمية البشرية الذي يعيش الانجازات من حيث التحصيل العلمي و الدخل الحقيقي المعدل و العمر 2003 إذ تراجعت الكويت من المتوقع عند الولادة (مبين أعوام 1998 المرتبة 29 إلى المرتبة 46 و لبنان من 54 إلى 83 و الجزائر من 68 إلى 107 و سورية من 70 إلى 111 و مصر من 75 إلى 120 و المغرب من 79 إلى 126 و السودان من 90 إلى 138 و موريتانيا من 94 إلى 154

–قد تكون بعض القيم التي استخدمها دليل التنمية غير معبرة عن الحالة

الفعلية أو متأثرة بأي اتجاه و لكن هذا لا يغفل مرحلة الخطر التي بها عملية التنمية البشرية في المنطقة العربية.[1]

دليل التنمية البشرية لأقاليم العالم لعام 2005				
البلدان	قيمة الدليل	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج الإجمالي
البلدان النامية	0.694	0.67	1.52	0.70
البلدان الأقل نموا	0.518	0.45	0.5	0.60
الدول العربية	0.679	0.70	0.61	0.72
شرق آسيا و الهادي	0.768	0.76	0.83	0.71
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	0.797	0.78	0.87	0.74
جنوب آسيا	0.628	0.64	0.58	0.67
إفريقيا جنوب الصحراء	0.515	0.35	0.56	0.63
شرق و وسط أوربا	0.802	0.72	0.94	0.75
منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي	0.892	0.88	0.95	0.85
بلدان المنظمة ذوي الدخل المرتفع	0.911	0.9	0.98	0.86

([1])-حسن محمد شعبان ، نفس المرجع السابق.

دليل التنمية البشرية لأقاليم العالم لعام 2005							
	الترتيب	البلد	قيمة الدليل العام	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي	عدد السكان
بلدان الأداء المرتفع	40	قطر	0.849	0.08	0.87	0.88	0.7
	41	الإمارات	0.849	0.88	0.76	0.9	4
	43	البحرين	0.846	0.82	0.86	0.86	0.7
	44	الكويت	0.844	0.87	0.80	0.87	2.5
بلدان الأداء المتوسط	58	ليبيـا	0.799	0.81	0.86	0.72	5.6
	71	عمـان	0.781	0.82	0.71	0.82	2.5
	77	السعودية	0.712	0.78	0.72	0.82	23.3
	81	لبنـــان	0.759	0.78	0.84	0.66	3.5
	89	تـونس	0.753	0.8	0.74	071	9.9
	90	الأردن	0.753	0.77	0.86	0.63	5.4
	102	فلسطين	0.729	0.79	0.88	0.52	3.5
	103	الجزائر	0.722	0.77	0.71	0.69	32
	106	سورية	0.721	0.81	0.76	0.6	18.1
	119	مصـــر	0.659	0.75	0.62	0.61	71.3
	124	المغرب	0.631	0.75	0.53	0.62	30.6
	132	جزر القمر	0.547	0.64	0.53	0.47	0.8
	141	السودان	0.512	0.52	0.52	0.49	35
بلدان	150	جيبوتـي	0.495	0.46	0.52	0.51	0.8
	151	اليمن	0.489	0.59	0.51	0.36	20

المطلب الثالث:معوقات التنمية في المنطقة العربية.

1-سيطرة الفكر التقليدي للتنمية لفترة طويلة و لازال يتمتع بالتأييد في صفوف المحللين و الممارسين على حد سواء فالمنظور التقليدي للتنمية منظور ذو اتجاه واحد إذا يفترض أن هناك نموذجا وحيدا تتبعه كل الدول و على الدول النامية اللحاق بالآخرين و بالتالي فان أسرع طريق لتحقيق التنمية هو تقليد الدول المتقدمة و ان وسيلة تحقيق هذا الهدف هو نقل رأس المال و التكنولوجيا،أن الأساس في هذا الفكر هو تجارب الآخرين فالبلدان النامية تشجع التخلي عن تقاليدها و ثقافتها كونها عقبات في طريق التنمية ينبغي التغلب عليها.

2-أن أزمة المديونية العربية عي تعبير عن الأزمة البنيوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية و بالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد و الأسباب فهي تارة أزمة نمو و بطالة و تارة أخرى تتجلى بصورة عجز كبير و مستمر في ميزان المدفوعات .أو على شكل ميل إلى التمويل بالتضخم الذي يشجع على تهريب الأموال إلى الخارج و يضعف من جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي ، و ارتفاع الأسعار و تآكل مدخرات الفئات المتوسطة و محدودة الدخل و مما يعقد الأمور أن نهج التنمية التضخمي الذي تبنته معظم الدول العربية بناء على نصائح المؤسسات المالية الدولية كانت له انعكاسات اجتماعية سلبية عديدة تجلت في تراجع القوة الشرائية و تراجع مستويات المعيشة و تبدو هذه الصورة أكثر قتامة في البلدان العربية غير النفطية.

3-تنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية بشكل كبير و نمو ظاهرة الاستهلاك الترفي،شجع كثيرا على نهب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية و تهريبيها إلى الخارج .

4–استنزاف الثروات العربية في الحروب و الصراعات العربية أو مع الخارج و كذلك في الصراعات الداخلية ، و تلبية متطلبات الاستهلاك الأمني و خصوصا شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال نصف قرن إلا إلى المزيد من التدهور الأمني و عدم الاستقرار الداخلي و الخارجي.[1]

5–هناك فوائض مالية عربية هائلة على أساس إنها تستثمر في الخارج و القسم الأعظم من هذه الأموال تعود ملكيتها إلى الأفراد و المؤسسات الخاصة و تشكل جزء هاما منها حصيلة النهب الذي تعرضت له الاقتصاديات الوطنية نتيجة الفساد، و هناك قسم آخر تعود ملكيته إلى الحكومات ، و هذه الاستثمارات العربية الخارجية تتعرض دائما للتقلبات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين الحين و الآخر .عداك عن تحويلها إلى أداة للضغط على الحكومات العربية بدلا من آونها سلاحا بيدها و قد تجلى ذلك بوضوح في أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية التي حملت القوى الإمبريالية و الصهيونية الغربية المسؤولية عنا مباشرة للعرب ، فقد كان من نتيجتها أن تمت مصادرة بعض هذه الاستثمارات تحت ذريعة تمويل الإرهاب و انخفضت عائداتها نتيجة تراجع الفائدة على الدولار.

6–تحتاج عملية التنمية إلى وعي الجماهير التي ستتأثر بهذه العملية لتعرف مالها و ما عليها،وطبيعي أن عملية نشر الوعي هذه تتم عبر وسائل الإعلام ، و الشعب العربي لا يقرأ حتى الصحف و إنما يشاهد التلفاز بشكل كبير ، فكان أن وجه إلى عقل المواطن العربي من محطات التلفزة الفضائية التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر أكثر من خمسمائة محطة مسخرة للتأثير على عقول 300 مليون عربي ، فبدل أن تتوجه هذه المحطات إلى عقولهم ببرامج علمية و ثقافية هادفة تعمل على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع العربي ، فإن الغالبية المطلقة من هذه المحطات تتوجه إلى عواطف و غرائز الإنسان العربي، فبعضها دينية يشرف عليها شيوخ الدين و ليس علماءه تعمل على نشر أفكار هؤلاء الشيوخ غير المقنعة و تضع المشاهد في حيرة لا يعرف أين يضع قدمه

([1])- حسن محمد شعبان ، نفس المرجع السابق.

و لا ماذا يريد و يبقى مشوش الذهن عرضه للسيطرة عليه ، أما الغالبية العظمى من هذه المحطات موجهة إلى غرائز الإنسان عبر برامج الإثارة و المشاهد الفاضحة، و متابعو هذه المحطات كثيرون جدا و يتلقون مواد إعلامية على طرفي نقيض ، و يتأثرون و يؤثرون فهذه المحطات لا تستطيع أن ترفع من مستوى ثقافة المجتمع و وعيه و إنما تعمل بشكل مقصود أو غير مقصود على إحباط هذا المجتمع من خلال المتناقضات التي يتلقاها المشاهد العربي و يكفي هنا أن نقول أن الإنكليزية التي يجيدها و ينطقها بحدود ملياري إنسان على سطح الأرض فعدد المحطات التلفزة الإنكليزية لا يتجاوز العشرات بينما عدد المحطات العربية يفوق بكثير عدد الجامعات التي تدرس العلم في البلاد العربية.

7-مراكز البحث العلمي في الوطن العربي قليلة جدا،و ما يصرف عليها قليل جدا بالتأكيد .و هنا نبين أن ما يصرف على أقدام اللاعبين الرياضيين و قبضاتهم و منشآتهم أضعاف ما يصرف على العقول العربية و العلماء العرب و مراكز بحوثهم.[1]

هذا جانب صغير من بعض معوقات التنمية العربية و يقدم لنا تصور واضح بسيط عن حال التنمية في البلاد العربية و ما تعانيه من مشاكل كثيرة.

و مما سبق يتضح أن التنمية العربية عمليا غير موجودة على ارض الواقع و التطبيق و إنما موجودة في الشعارات و الأهداف و المؤتمرات و الخطط و الدراسات .حيث تعد تنمية البلاد العربية تنمية نظرية ، و ليست عملية مناطة بالمجتمعات المحلية لتحقيق حياة أفضل للسكان ، و طبيعي أن هذا الأمر كان نتيجة تشرذم البلاد العربية ، و سقطت معظم هذه الدول بعد أن فشلت في إقامة نظام تعاون إقليمي سياسي و اقتصادي الواحدة تلو الأخرى في شبكات القوى الخارجية المهيمنة و تخلت عمليا عن استقلالها و معظم خياراتها الوطنية ، و تحولت في معظمها

([1])- حسن محمد شعبان ، نفس المرجع السابق.

إلى وكالات سياسية للاستراتجيات العالمية و أدوات مادية تستخدمها الدول الكبرى في مقابل بعض المنافع هنا و هناك دون أن تحصل لا على التنمية و لا على الازدهار .حتى غدت البلدان العربية رجل العالم المريض في الوقت الحاضر الذي لا يستطيع أن يتدبر أحواله ، و يضعون المشكلة في ذلك على تدخل القوى المختلفة في المنطقة التي عملت على خسارة العرب معركتهم مع التنمية ، و في الحقيقة أن هذه المعركة التي لم يخضعها العرب و طبيعي أن تكون المعارك التي نخسرها المعارك التي لا نخوضها.

و لكن هل نستطيع أن نغير هذا الواقع و معامله السلبية .....بلا شك نستطيع إذا ما توفرت لنا الإدارة الكاملة في التغيير حيث القناعة موجودة و لكن الإرادة مفقودة أن أول العمليات اللازمة لهذه التغير تكمن في:

1-تثوير الاقتصاد العربي تثويرا حقيقيا يتجاوز أساليب العمل التقليدي: و يبدل في طبيعة العلاقات الإنتاجية القائمة في إطار تخطيط علمي يتناسب مع قدراتنا و مواردنا الطبيعية ، و بالتأكيد في مقدمة مستلزمات هذا التثوير أن يكون مستقلا متحررا اقتصاديا يمتلك الاستطاعة على تحقيق زيادة سريعة في الفائض الاقتصادي ، و هو الفائض الضائع على المجتمع في شكل مواد منهوبة ، منقولة للخارج أو في استهلاك ترفي هائل لفئات محدودة صغيرة.و يرتبط نجاح هذه العملية ارتباطا وثيقا مع أهمية إيجاد الظروف المناسبة لمشاركة شعبية واعية يثق بها الناس.أن ثمار التنمية تعود عليهم و هذا يتطلب عملا جادا على مختلف الأصعدة لتحفيز مبادرات المواطنين و إطلاق وجدان المسؤولية و التفاني لتعبئة كافة الطاقات البشرية بلا استثناء.

2-تطوير منظومة العمل العربي المشترك المبنية على الاقتناع بالحاجة إلى التعاون المشترك في مواجهة المخاطر و التحديات و الفرص ، فبدون اقتناع لا يمكن بلورة الإرادة و دون الإدارة لن يكون هناك التزام و لن تكون هناك فتعلية للعمل العربي المشترك و السياسات الوطنية و انسجام بين الخطاب و الفعل و بين المطالب و الإمكانات .

3-إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة بحيث يتم التركيز على تنمية و تطوير قوى الإنتاج و الطاقات الإنتاجية عوضا عن تنمية الميول و النزاعات الاستهلاكية المدمرة.[1]

4- تطوير و ترشيد الموارد المائية العربية بما يسمح بتطوير الزراعة و تحقيق الأمن الغذائي ، و تجاوز الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية إلى التصدير ، و العمل على خلق المناخات الاستثمارية الملائمة و تطوير البنى التحتية و تنمية الاتجاهات التصديرية و تحسين الصادرات السلعية المصنعة.يمكن أن نعتبر هذه العناصر السابقة عناصر أساسية قد تساهم في حل هذه المشكلة و تنبثق عنها فرعية في كافة المجالات قد تؤدي إلى نضوج مسيرة العمل نحو تحقيق التنمية الفاعلة في المجتمع العربي و تتجاوز تنمية الشعارات و المقالات و المؤتمرات.[2].

([1])- حسن محمد شعبان ، نفس المرجع السابق.

([2])- حسن محمد شعبان ، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني:واقع الأمن الإنساني في الأردن

المطلب الأول : مفهوم الأمن الأردني و مرتكزاته .

- تتواجد الأردن في قلب الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توترات و صراعات مستمرة حتى الآن مثل الصراع العربي الإسرائيلي و عملية السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط و الأوضاع في العراق ، التي فرضت على الأردن جملة من التحديات التي تهدد أمنه الوطني مثل العراق ، سوريا ، المملكة العربية السعودية، إسرائيل.[1]

- إن مفهوم الأمن الأردني ينطلق من أبعاد ثلاثة تندرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق و ترسيخ بيئة آمنة و مستقرة محليا ثم الأمن الإقليمي على مستوى المنطقة التي تعيش فيها ثم الأمن الجماعي إن هذا يؤكد أن استقرار في العالم أو في الإقليم الذي نعيش فيه حتما سينعكس على الأمن و الاستقرار في الأردن.

- كما يدور مفهوم الأمن الأردني حول سلامة الدولة الأردنية و صيانة شخصيتها الدولية و حماية مقوماتها الوطنية و يهدف الأمن الأردني حسب النظام الأردني إلى:

الحرص على شرعية النظام و استمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات و تحول الديمقراطي و محاولة المحافظة على الوحدة الوطنية مع الاحتفاظ بحق المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن و مقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه و الحدود و ضمان شبكة علاقات دولية تضمن المساعدات الخارجية و الدعم لدور الأردن الخارجي.[2]الأمن الأردني هو التعبير السياسي و الاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط 2013 ص 39.

([2])-نفس المرجع السابق ص 38-39.

المجتمع الأردني هو ديناميكي متحرك يتفاعل ضمن البيئة الدولية و الإقليمية و المحلية و يتضمن سيادة الدولة الأردنية و سلامة أراضيها و ممتلكاتها و حدودها السياسية و حرية القرار السياسي و الاستقرار الأمني و الاجتماعي من خلال إيجاد بيئة أمنية متينة و متطورة لمواجهة كافة التحديات التي تحيط بالأردن .و تحقق الأمن الأردني من ثلاثة أبعاد هي:

-الأمن المحلي الساعي لخلق بيئة آمنة و مستقرة محليا و إقليميا ثم الأمن الجماعي العالمي بمفهومه الشامل و هذا المفهوم يتأثر سلبا أو إيجابا بمستوى الاستقرار عالميا و إقليميا مما ينعكس على الأمن و الاستقرار في الأردن و هو حالة تستدعي التعاون و التشاركية من الجميع.[1]

مرتكزات الأمن الأردني:

1-الأمن الوطني الأردني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي .

2-تنطلق الأردنية في مفهومها الأمن الأردني من إدراكها لمخاطر التجزئة و التبعية و ما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الأردني و العربي مما يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات و تحصين المجتمع الأردني و تعيق الانتماء إلى الوطن.

3-يتطلب تحقيق الأمن الأردني تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة و العمل على توسيع قاعدتها و تعزيز قدراتها و تطويرها و تعبئة طاقات الأردن كدولة و شعب دعما لها بما ا يمكنها من القيام بواجباتها و الإسهام في اعمار و تنمية بما يحقق أعلى درجات الالتحام بين قطاعات الشعب كله و الالتزام بالحفاظ على أمن الدولة و حماية إنجازاتها.[2]

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط 2013 ص 39.

([2])- نفس المرجع السابق ص 51-52

4–الأمن الاقتصادي و الاجتماعي للشعب الأردني بفئاته المختلفة و كان أساسي من أركان أمنه الوطني و يستلزم زيادة قدرة الدولة في الاعتماد على موارده الذاتية و تمكين من تلبية حاجات الأساسية للشعب بما يحفظ كرامة المواطن.و يعم في توفير أمنه المادي و المعيشي و النفسي.

5–ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعيق روح الإنشاء للوطن و تعزيز الثقة بمؤسساته و الإسهام **في** تحقيق وحدة الشعب الأردني و ذلك بإقامة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص و التوازن بين الحقوق و الواجبات.[1]

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط 2013 ص 52.

المطلب الثانـــي :المقاربة الأردنية لمفهوم الأمن الإنساني.

أنشأت الأردن مركزا إقليميا للأمن الإنساني في إطار المعهد الدبلوماسي الأردني و بدعم من وزارة الخارجية الكندية و يهدف المركز إلى خلق الوعي بمشكلات الأمن الإنساني في الشرق الأوسط و تحديد المشكلات الأمنية التي تهدد أمن الأفراد في دول المنطقة و توفير منتدى يلتقي من خلاله الخبراء و المهتمين لمناقشة و اقتراح الحلول لمشكلات الأمن الإنساني بما يسهم في التوصل بتوصيات تفيد صناع القرار و كذلك رفع مستوى الوعي بقضايا الأمن الإنساني بين المهتمين و صناع القرار و توفير المعلومات الأساسية حول قضايا الأمن الإنساني في المنطقة.[1]

كما أن الأردن هي الدولة العربية الوحيدة العضو في شعبة الأمن الإنساني و تضم شبكة الأمن الإنساني مجموعة من الدول الشبيهة في الفكر من كافة أنحاء العالم ممثلة على مستوى وزراء الخارجية و تضم الشبكة 13 دولة هي: الأردن، هولندا، كندا، النمسا، إيرلندا، مالي، شيلي، اليونان، النرويج، تايلاندا، سلوفينيا، نيوزيلاندا، و جنوب إفريقيا (كمراقب) و تهدف الشبكة إلى دفع الانتباه العالمي نحو الاهتمام بقضايا و مشكلات الأمن الإنساني و منها محاربة انتشار الألغام الأرضية و التركيز على حماية الأطفال و النساء من النزاعات و محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة.[2]

و ترتكز رؤية المركز لمفهوم الأمن الإنساني على أنه في سياق ما يشهده العالم من مجموعة كبيرة من التحولات و من أبرزها التحولات في طبيعة الصراعات و كذلك العولمة و ما تفرضه من تحديات من أمن الأفراد في أنحاء العالم كافة، فهذا يتطلب تحويل الانتباه نحو التركيز على البعد الإنساني للأمن في المجتمعات انطلاقا من أن أمن الحدود لم يعد كافيا لضمان تحقيق أمن الأفراد داخل و عبر الحدود و فيما يتعلق بالعلاقة بين مفهومي الأمن الإنساني و الأمن القومي ، ترى

([1])- خديجة عرفة،مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

([2])-موقع شبكة الأمن الإنساني wwwhuman securtynet ork.org

الأردن أن كليهما يكمل الآخر و كليهما لا يمكن تجاهله عند محاولة تحقيق الآخر فالأفراد الآمنون لا يمكن أن ينعموا بالأمن في دولة غير آمنة ،كما أن تحقيق أمن الحدود لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد داخل و عبر الحدود.[1]

- و يحدد المركز قضايا الأمن الإنساني ضمن فئات سبع و هي:

1- **الأمن الاقتصادي** :و يتعلق بقضايا البطالة و الأمن و الآمان الوظيفي و الفقر و عمالة الأطفال.

2- **الأمن الغذائـــي**:و يتمثل في حق الأفراد في الحصول على الطعام و الدواء و الآمان الكافي.

3- **الأمن البيـــئي**:و ينصرف إلى قضايا التصحر و الجفاف و تلوث الماء و و الهواء و الأرض.

4- **الأمن الشخصي**:و يتعامل مع قضايا إنتشار ظاهرة العنف داخل المجتمعات و سوء إستخدام الأطفال و قضايا النوع و الكرامة الإنسانية و إنتشار المخدرات.

5- **الأمن الصحـــي**:و من أبرز تحدياته الأمراض المهددة لصحة و حياة الأفراد و كذلك مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد.

6- **الأمن المجتمعي ، الثقافي**:و يتمثل في الحفاظ على القيم الثقافية و المجتمعية و مراعاة النظام القيم و الأمن المجتمعي.

([1])-خديجة عرفة ، نفس المرجع السابق ص 93.

7- **الأمـــن السياسي**:و تعد الصراعات الداخلية سواء استخدام العنف فيها أم لا من أبرز مصادر تهديد الأمن السياسي ، كما يشمل حق و حرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم.[1]

تتسم هذه الأبعاد السبعة بأنها مرتبطة و متداخلة فغياب الأمن الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى بروز العنف و ما يرتبط به من غياب للأمن السياسي و هكذا.

أما عن مجالات التحرك الفعلي للمركز فتتمثل أبرز أنشطة المركز في عقد المؤتمرات و المنتديات و ورش العمل التي تهدف إلى مناقشة مختلف جوانب و قضايا الأمن الإنساني في العالم العربي بما يمكن من التوصل إلى توصيات تفيد صناع القرار و من واقع القضايا التي ناقشتها تلك المؤتمرات و ورش عمل يتضح تركيز المركز بالأساس على مناقشة القضايا المرتبطة بالأطفال بوجه عام و خاصة بالقضايا المتعلقة بسوء استخدام الأطفال و استخدام الأطفال كجنود و كعمالة.و كذلك قضايا المرأة في العالم العربي كما ركز المركز على مناقشة قضايا الأسلحة الصغيرة في المنطقة العربية.

و بذلك نلاحظ أن كلا من تقرير التنمية الإنسانية العربية و المركز الإقليمي للأمن الإنساني بالأردن تبنيا مفهوما واسعا للأمن الإنساني ليشمل كل ما يهدد أمن الإنسان العربي .[2]

([1])- خديجة عرفة ، نفس المرجع السابق ص 94.

([2])- خديجة عرفة ، نفس المرجع السابق ص 95.

المطلب الثالـــث :واقع التنمية في الأردن.

لقد ركزت التنمية البشرية في الأردن على الإنسان و تجاوزت مفاهيم التنمية التقليدية و صولا إلى الأمن الإنساني و تحققت مكاسب في مجال الصحة و التعليم و توفير فلرص العمل على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الأردن الداخلية منها و الإقليمية و الدولية لازال الفقر يمثل واقعا صعبا لكثير من الناس و تحديا داخليا للأمن البشري و يمثل جوهر الاهتمام الأردني و لقد سجل مؤشر التنمية تذبذبا خـــلال الفترة (1990-2008) ففي عام 1990 سجل المؤشر قيمة (0.75) ثم تراجع إلى (0.62) عام 1991 و إلى (0.59) عام 1992 و بدأ في الارتفاع في منتصف التسعينات حيث بلغ (0.758) عام 1995 و بلغ (0.763) عام 2009 و على المستوى الأعلى الداخلي ، فقد كان مستوى التنمية البشرية في إقليم الوسط الأعلى ، تبع ذلك إقليم الشمال و أخيرا إقليم الجنوب و على مستوى المحافظات وفق كل إقليم، فقد كان أعلى قيمة لمؤشر التنمية البشرية في إقليم الوسط لعمان و في إقليم الجنوب للعقبة و في إقليم الشمال لاربد ، أما أقل القيم لمؤشر التنمية البشرية فقد كان إقليم الجنوب و في محافظة معان و في إقليم الشمال لمحافظة المفرق و في إقليم الوسط لمحافظة البلقان.[1]

بعد الحياة الطويلة و الصحية يعد العمر المتوقع عند الولادة أحد المكونات الرئيسية لمؤشر التنمية و هذا المتغير يتعلق ببعد البقاء (longevity)لقد كان المتوسط الوطني (71.2)سنة و قد سجل إقليمي الوسط و الشمال قيم أعلى من المتوسط الوطني (71.6) سنة في حين سجل إقليم الجنوب أقل القيم (70.3) سنة. و على مستوى المحافظات وفق كل إقليم ، فقد كان أعلى قيمة للعمر المتوقع عند الولادة في إقليم الوسط لمادباء (74) سنة و في إقليم الجنوب للعقبة (74.9) سنة و في إقليم الشمال لأربد (72.9) سنة أما أقل القيم للعمر المتوقع عند الولادة فقد كان في إقليم الجنوب في محافظة معان (68.8) سنة و في إقليم الشمال

([1])-ذياب البيداينية ، التنمية البشرية و الجريمة في المجتمع الأردني. htt://fs8859.oza.in /reserch-paper/hpudjr 0119-human development jordan –at-000.pdf.

خريطة محافظات الأردن

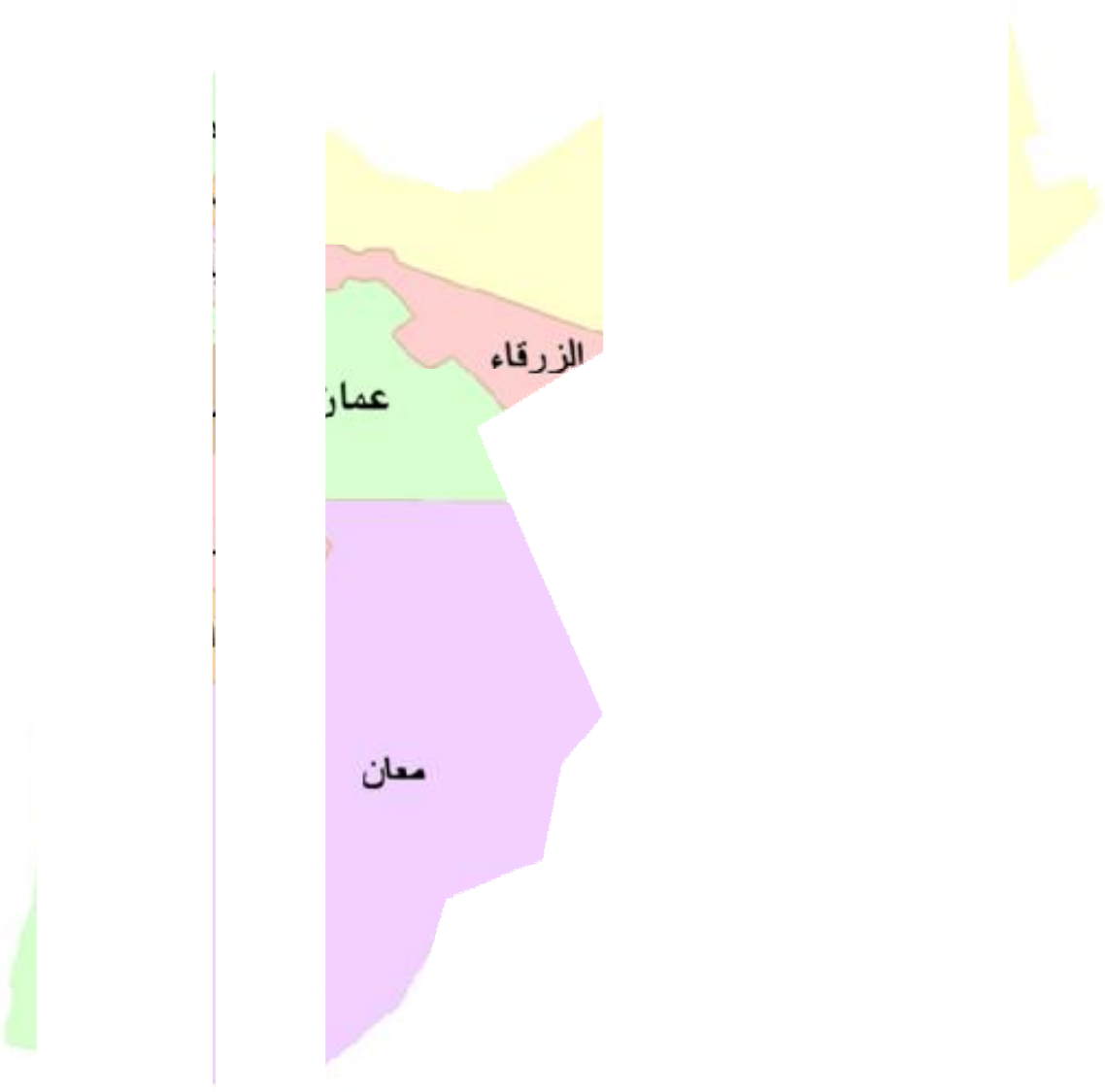

لمحافظة جرش(69.8) و في إقليم الوسط لمحافظة بلقاء (69) سنة .[1]

([1])- ذياب البيداينية ، مرجع سبق ذكره.

بعـــــد المعرفـــــــة:

يمثل التعليم بعد المعرفة و يعد التعليم أحد المكونات الرئيسية كذلك لمؤشر التنمية البشرية، و قد أبت الحكومة الأردنية على تخصيص مقادير كبيرة من مواردها للتعليم ، بدرجة أكسبتها صفة الزيادة في سبيل إصلاح التعليم ، و عندما انطلق إصلاح التعليم في الأردن أوائل التسعينات من القرن العشرين و ارتفع المتوسط السنوي لنفقات التعليم حتى بلغ 6.5 % من الناتج الوطني الخام و 20 % من الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 و تعد النسبة الأولى أعلى من المتوسط السائد في المنطقة العربية و البالغ 5.3% من الناتج الوطني الخام ، كما أنها من أعلى معدلات الإنفاق العام على المدارس في المنطقة بعد الأراضي الفلسطينية و تونس و قد شهدت الإصلاحات الحكومية واسعة النطاق قطاعات التعليم الأساسي و التدريب المهني و التعليم غير الرسمي ، فضلا عن المدرسة و التلاميذ و المديرين و المؤسسات التعليمية [1]

و كانت الجهود الإصلاحية مدفوعة بالرغبة في إعادة هيكلة نظام التعليم في الأردن ، بغية إرساء اقتصاد معرفي في عمري يزود الشبان الأردنية بالمهاراة المنافسة في الاقتصاد العالمي و قد استهدفت جانب من تلك الإصلاحات أصول التدريس و المناهج ، و تم تزويد معظم المدارس بالحاسوب و الانترنيت ، الأمر الذي وضع الأردن في مقدمة البلدان العربية في استيعاب تقنية المعلومات و الاتصالات استيعابا كاملا بوضعها جزءا من أصول التدريس.

و قد اشتملت جهودا الإصلاح التربوي في الأردن على مبادرتين رئيسيتين هما"مشروع إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة" و " البرنامج الرائد لمدارس الاستكشاف أولى تهتم بالإصلاح المناهج و تدريب المدرسين.و نتيجة لهذه نظام التعليم في الأردن ، بغية إرساء اقتصاد معرفي عصري يزود الشبان الأردنيين بالمهاراة المنافسة غي الاقتصاد العلمي وقد استهدفت في جانب من تلك الإصلاحات أصول التدريس و المناهج ، و تم تزويد معظم المدارس بالحاسوب و الأنترنت ،

([1])-طاهر حمد كنعان و مي داود حنانيا ، وعود الشباب العربي في إنتظار التحقق الانظمام بين أداء التعليم و نمو فرص العمل (الحالة الأردنية) دراسة مقدمة من المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2011.

الأمر الذي وضع الأردن في مقدمة البلدان العربية في استيعاب تقنية المعلومات و الاتصالات استيعابا كاملا بوضعها جزءا من أصول التدريس.

و قد اشتملت جهود الإصلاح التربوي في الأردن على مبادرتين رئيسيتين هما: " مشروع إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة " و " البرنامج الرائد لمدارس الاستكشاف " أولى تهتم بإصلاح المناهج و تدريب المدرسين. و نتيجة لهذه الإصلاحات تعاظمت معدلات التحاق الذكور و الإناث بالتعليم من الفئات الاجتماعية كافة في حين أخذت الفوارق في مستوى التعليم تتضاءل بين سكان المدن و الأرياف و بين الجنسين .

بعد المعيشة و الاقتصاد:

يمثل نصيب الفرد المحلي الإجمالي بعد الاقتصاد[1] إن معدلات النمو الناتج الوطني الخام باعتبار الأردن دولة ديعية غي الأردن خلال السنوات الماضية ، عانت لكثرة التقلبات لأسباب منها ما يتعلق بتقلبات أسعار النفط و منها ما يتعلق بمؤثرات النزاعات الإقليمية و منها ما يعود مباشرة إلى السياسات الاقتصادية غير العميقة.[2]

لقد كان المتوسط الوطني لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (4129.7 دولار) و قد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأعلى في عمان (5099.2دولار) على مستوى جميع المحافظات[3].

([1])- ذياب بيدانية ، مرجع سبق ذكره

([2])- طاهر محمد كنعان و ميياووود حناينا ، مرجع سبق ذكره

([3])- ذياب بيدانية ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث: تحديات الأمن الإنساني في الأردن

المطلب الأول: التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن الإنساني للأردن.

1-التحديات الفكرية و الثقافية:

تواجه الدولة الأردنية تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية التي تستهدف الإنسان العربي و المسلم في هذه المنطقة و تحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة و النامية و إحلال ثقافة الدولة الأقوى و تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في النفاذ إلى الأعماق المجتمع العربي و هي من الوسائل الأساسية و الفاعلة في بناء وعيه و ثقافته و مما يزيد من خطورة الأمر أن الإعلام أصبح يناقش بل و يحتل المكانة موكلة إلى المؤسسات التعليمية و الاجتماعية كالأسرة و القبيلة بل أصبح ينافس الكتاب في مهمته و هكذا تلعب الصورة و الكلمة و الصوت الدور الأساسي في تشكيل الوعي و الثقافة و المعرفة و هي التي صارت تبني لديه نماذج و أنماط سلوك غير مرغوبة ، فالتشيع مثلا لديه ثقافة الاستهلاك و تحويله الإنسان إلى مجرد طالب للمتعة و البعد به عن روح الإنتاج و العمل.

– تساهم وسائل الاتصال في بناء الإنسان و تشكيل أنماط سلوكه و عاداته من خلال ما يشاهد و يسمع و تزداد الخطورة إذا كان المتلقي جاهلا.

-إن التحديات الثقافية التي تواجه المجتمع الأردني و من ضمنها توسيع و انتشار الثقافات العالمية التي تشكل تحديا للهوية الخصوصية للثقافة الأردنية.[1]

2-التحديات السياسية:

يعد هذا التحدي من أكبر التحديات الداخلية التي تواجه الأردن إذ لا يزال هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه المسار الديمقراطي ومن هنا فإن القدرة على الاستمرار في النهج

([1])-أبراهيم عبد القادر ، نفس المرجع السابق ص 55

الديمقراطي تشكل تحديا لا يمكن تجاهله و لابد من فتح المجال للمزيد من الاستمرار الديمقراطي و العمل على تنميته ،كما أن عودة الحياة الديمقراطية للأردن بعد فترة انقطاع دامت 32 سنة منذ وقف الحياة الحزبية عام 1957 حتى عام 1989 يمثل انجازا فريدا إلى جانب ما تقدم هناك ظاهرة العنف و الإرهاب و ما تفرضه من ضرورة العمل على معالجتها ، تأخذ ظاهرة العنف السياسي أشكالا مختلفة فهناك العنف المسلح الذي تساومه التنظيمات السياسية التي تخضع بلادها للاحتلال كما في العراق في حين أن العنف الذي يتجه نحو السلطات السياسية و المدنيين في المجتمع يسمى إرهابا و قد كان لطبيعة موقع الأردن الجغرافي و طبيعة مواقعه السياسية دورا في جعله عرضة للإرهاب و شهد الأردن عبر عقود عددا من التنظيمات السياسية التي تميل لاستخدام العنف، و تمثل ذلك باغتيال لورانس فولي مندوب وكالة الإنماء الأمريكية في عمان و تفاقم ظاهرة الإرهاب بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 و عانى الأردن من هذه الظاهرة من خلال تفجيرات فنادق عمان عام 2005.

كما أن الصراع الإقليمي و الدولي في المنطقة يؤثر على الأردن فموقع الأردن الجغرافي متوسط بين دول و قارات من الشرق و الغرب و قد سبب هذا الموقع العديد من المشاكل للأردن سواء في محيطه الإقليمي أو الدولي فالصراع في فلسطين أو في العراق و عدم استقرار الأوضاع في لبنان و سوريا هذه الأحداث أثرت على الأردن في قلب الأحداث و المشاريع التي تخطط لهذه المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)[1]

الأحزاب السياسية: تعلب الأحزاب السياسية دورا كبيرا في التحكم بظاهرة الاستقرار السياسي الداخلي للدولة و هذا الاستقرار يترتب على طبيعة الأحزاب و طبيعة التنافس فيما بينهما و الوسط الاجتماعي و الثقافي الذي تتواجد فيه و درجة الوعي السياسي و الفكري عندها.

([1])- أبراهيم عبد القادر ، نفس المرجع السابق ص 59

و قد بلغ عدد الأحزاب السياسية الأردنية عام 2011 (18) حزبا و لعل أبرز التحديات التي يمكن أن تثيرها الأحزاب السياسية و الاقتصادية هي:

1-تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية و الاقتصادية .

2-يعد حزب جبهة العمل الإسلامي من المعارضة و هو واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست منذ عام 1952 و هذا الحزب أكثر الأحزاب تنظيما و له قواعده الشعبية و يناصره عدد كبير من المواطنين نظرا لتوجهاته المعلنة و يعتمد في تمويله على التبرعات التي يحصل عليها من خلال جمعية المركز الإسلامي الخيرية و من المشاريع الاستثمارية التي أقامها "مستشفى الإسلامي"[1]

النظرة السلبية للأحزاب من قبل المواطنين و عدم قناعتهم بالانتساب إليها أو جدوى هذه الأحزاب في الممارسة السياسية 'هذه النظرة نجدها في أغلب الدول العربية إذا لم نقل كلها.[2]

و عند قراءة المشهد الحزبي الأردني نجد أنها مقسمة إلى أربعة ألوان رئيسية:

-التيار الإسلامي:و تتمثل جبهة العمل الإسلامي التي تستند إلى تراث حزبي تمثله جماعة الإخوان المسلمين و تمثل الجبهة هنا الثقل الإسلامي الحزبي و يضاف إلى هذا التيار القوي إسلامية أخرى مثل حركة دعاء الإسلامية و غيرها.[3]

-التيار اليساري:و تمثله عدة أحزاب كحزب الوحدة الشعبية الحزب الشيوعي الأردني (حشد) ، الحزب الديمقراطي الأردني.

-التيار الثالث:تيار الوسط و تمثله أحزاب العهد و المستقبل و غيرها.

([1])-محمد أورمان حسن أبو هنية ، الحل الإسلامي في الأردن ، الإسلاميون و الدولة و رهانات الديمقراطية و الأمن ، مؤسسة فريد ريش إيبرت :مركز الدراسات الإستراتيجية –الجامعة الأردنية 2012 ص 16.

([2])-إبراهيم عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

([3])-محمد أورمان و حسن أبو هنية ، مرجع سبق ذكره .

-التيار القومي:أحزاب البعث بشقيه العربي الاشتراكي.[1] الحزب العربي

3-التحديات الاقتصادية:و من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني هي:

1-ضعف القطاعات الإنتاجية: من أهم تحديات الاقتصاد الأردني ضيق القاعدة الإنتاجية و بشكل خاص في مجال قطاع الإنتاج الزراعي و الصناعي و يمكن القول أن السمة الغالبة على الاقتصاد الأردني هو أنه اقتصاد خدمي ، حيث تحتل قطاعات الخدمات حوالي ثلثي حجم النشاطات الاقتصادية و هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات و انخفاض حجم الصادرات و يمكن بيان أهم التحديات في هذا الجانب:

أ-القطاع الزراعي:على الرغم من أن حوالي ثلث القوى العاملة الأردنية تعمل في قطاع الزراعة ، إلا أن هذا القطاع لا يزيد مساهمته في الناتج المحلي عن 8 % و هذا يعني محدودية كمية الإنتاج مقابل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الأردن و يعود السبب في ضعف القطاع الزراعي إلى عدة عوامل من أهمها:

-انخفاض إنتاجية الأرض بسبب محدودية الأراضي الزراعية و ارتفاع أسعار الأسمدة و العلاجات و الآلات الزراعية.

-تفتت ملكية الأراضي بسبب عامل الميراث ، إضافة إلى ترك العديد من الناس لأراضيها دون زراعة و الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص حياة أفضل .[2]

-تحدي المياه بحيث تتسم مصادر المياه في الأردن بشحها و تذبذبها حيث يقدر معدل طاقتها السنوية المتجددة بحوالي (780) مليون م^3 منها حوالي (505) مليون م^3 مياه سطحية و

([1])-إبراهيم عبد القادر ، نفس المرجع السابق ، ص 64

([2])- إبراهيم عبد القادر ، نفس المرجع السابق ، ص 76

(275) مليون م^3 مياه جوفية إضافة إلى وجود مخزون جوفي غير متجدد يمكن استغلاله بحدود (140) مليون م^3 من حوضي الديسي و الحفر ، يضاف إلى ذلك

مصادر المياه غير التقليدية و المياه التي تمت استعادتها إثر توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية و في هذا السياق وضعت الأردن إستراتيجيات من أجل تقديم حلول لهذا النقص في المياه بحيث تضع وزارة المياه و الري مجموعة من إستراتيجيات بشكل دوري تعرض فيها وضع و مستقبل المياه و التخطيط له.

ب–القطاع الصناعي: شهد الأردن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورا تقنيا على مستوى البيئة التحتية اللازمة ، شبكات الطرق الحديثة و مشاريع الكهرباء و المياه و الخدمات العامة و وسائل المواصلات و الاتصالات ، و على الرغم من التطورات التي حدثت لا يزال قطاع الصناعة في الأردن يعاني العديد من التحديات أهمها:

1– ضعف رأس المال اللازم لقيام بعض الصناعات المتطورة و صغر حجم السوق المحلي و تدني مستوى الاستهلاك و القوة الشرائية عند المواطن الأردني .

2– ارتفاع أسعار موارد الطاقة اللازمة الصناعية.

3– ضعف الموارد الأولية المحلية اللازمة للصناعة و محدوديتها.

4– ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية و ضعف الترابط بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى.

5–خفض الناتج المحلي و الاعتماد على المساعدات الخارجية.

6– أزمة الطاقة و تحدياته.[1]

([1])- إبراهيم عبد القادر ، نفس المرجع السابق ، ص 76

–التحديات الاجتماعية: وهي من بين التحديات الأساسية في الأمن الإنساني الأردني و من تطرق إلى مشكلتي البطالة و الفقر بالإضافة إلى التزايد السكاني و قضية اللاجئين و البعد العشائري:

البطالة :حقق النمو الحقيقي في الناتج الوطني الخام في مطلع القرن الجديد (2001-2007) معدلا سنويا بلغ نحو 6.5% و هي نسبة أعلى بحوالي 3% من معدل نمو السكان لكن ذلك الأداء في الاقتصاد الكلي كان ضعيف التأثر في مستويات البطالة.

- و أدى النمو الاقتصادي في السنوات اللاحقة تحسن طفيف في المعدل العام للبطالة غير أنه افتقر إلى تغيير كبير في وضع طالبي العمل من الشباب و هي الفئة الأكثر تأثرا بمعدلات البطالة و لذلك كان من الضروري إعطاء الأولوية لتشغيل الشباب في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الرامية إلى مكافحة البطالة و رفع معدلات النمو في المستقبل.[1]

جدول معدلات البطالة و توزيع العاطلين 2008 (نسب مئوية)

	معدلات البطـــــــــالة			الحصة من معدلات البطالة		
متوسط الأعمار	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
19-15	32	52.3	32.9	19	3	14
29-20	15.2	39.5	20.7	53	77	61
29-15	17.7	39.8	22.2	72	80	75
30 و أكبر	4.8	9.5	5.2	28	20	25
المجموع	10.1	24.4	12.7	100	100	100

مركز دراسات الوحدة العربية

([1])- طاهر حمدي كنعان و مي داوود حنايا، وعود الشباب العربي في انتظار التحقيق الإنظمام بين أداء التعليم و نمو فرص العمل "الحالة الأردنية) ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011.

-الفقـــر:بين تقرير حالة الأردن سنة 2010 أن نسبة الفقر قد بلغت (14.4)% و هي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للأردن.

و من أهم نتائج تقرير نوعية الحياة في الأردن للفترة (2002-2010) الذي تم إعداده لأول مرة في الأردن ما يلي:

أولا : التفاوت بين المحافظات حيث أظهر التقرير أن التفاوت بين المحافظات يلفت النظر لضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لبرامج التنمية المحلة المتكاملة كما أظهر أن الاختلاف بين الحضر والريف أقل أهمية مما هو عادة في البلدان المجاورة الأخرى بحكم التوسع في توفير الخدمات العامة الاجتماعية والمرافق العامة من خلال الدولة .

ثانيا : التحسن في نوعية الحياة الذي يعود إلى التحسن في مؤشرات التعليم والسكن . [1]

-التزايد السكاني :

مرّ الأردن بمتغيرات ديمغرافية كبيرة أدت إلى إحداث ثغرات جوهريّة في تركيبته الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وترتب عليها ارتفاع معدل النمو السكاني من (3% عام 1947) إلى (4,3% عام 1989) وكان مرد هذه الزيادة يعود للارتفاع في معدل النمّو الطبيعي للسكان من جهة والهجرات التي شهدتها الأردن بداية الستينيات ونهاية التسعينيات من القرن الماضي وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمّو السكاني في الأردن مرتفع بالمقارنة مع معدل نمّو السكان في الدول العربية المتقدمة والنامية . ويعاني الأردن من هذه الزيادة لما لها من آثار سلبية على العمليات التنمويّة ،ولهذا وضع الأردن إستراتيجية وطنية للسكان ركزت على أهميّة تحقيق التوازن بين الموارد

([1])- إبراهيم عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

والسكان وذلك بالدعوة إلى انتهاج سياسة ترشيد استخدام الموارد وتعزيز [1] السلوك الإنجابي المعتدل وزيادة الإنتاجية لزيادة الدخل الفردي .

-ومن جهة أخرى هناك قضية الاجؤون والنازحون من الدول العربية التي تعرضت لهجرات القشرية سواء من فلسطين (1948-1967) وأزمة حرب الخليج عام 1990 و 2003 كما بلغ عدد اللاجئين في الأردن (250000) مما زاد الأعباء على الحكومة الأردنية والشعب الأردني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية . [2]

-البعد العشائري :

إن القبائل في المجتمع الأردني موالية للنظام السياسي ، كما أن الأسرة الهاشمية تنظر إلى نفسها على أنها قبيلة وتتطلع إلى قبائل الأخرى لتأييدها ،وقد أدرك كل من الملك عبد الله والملك حسين أن عليهما الاعتماد على الو لاءات القبلية ورأيا في التأيد القبلي الضمانة الداخليّة للسيطرة الهاشميّة .

-ولكن نتيجة لعملية للتحديث كان للتغير الاجتماعي أثر على دور القبائل في المجتمع الأردني ونزع الطابع القبلي نتيجة الزيادة السريعة في التحضير والتعليم ووسائل الإعلام في رفع مستوى الوعيّ السياسي مما دفع الحكومة الأردنية لاستخدام صلاحياتها لتعزيز الطابع القبلي بدلاً من تغييره ويعوذ ذلك إلى شعور الحكومة بأن القضاء على العنصر القبلي في المجتمع يعني دمار النظام [3] .

---

(2)- إبراهيم عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 93 ..

(2)- إبراهيم عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 94.

(3)- إبراهيم عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 91 .

المطلب الثاني : التحديات الخارجيّة المؤثرة في الأمن الإنساني الأردني .

1-تحديات التغيير في الوطن العربي والإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي:

-الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي -كما يصطلح عليه – حجولاً من حيث الكم والمغزى ولم تتعد حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الجوانب ومحاربة الفساد .

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2012 نشاطًا مكثفًا في المشهد السياسي الأردني تزاوجت فيه الحركات المعارضة التقليديّة كلجنة الأحزاب التقليديّة المعارضة وبصورة خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبيّة اللذيّن قاطعا الانتخابات النيابيّة عام 2011 . وبالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي إلاّ أن التحول لم يكن على المستوى الشعبي وإنما على مستوى النظام السياسي نفسه ،إذ أثرت التغيرات التي حدثت في أعوام 2011 و 2012 على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي [1]

-ويرى الباحثون أن الثورات الربيع العربي قد ساهمت في إحداث تحول في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية إذ شهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة ، فعلى صدى نحو عاميّن تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائريّة وتركز على إصلاح الحكومة وخفض الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وقد تعاملت معها السلطة التنفيذية بشكل حضاري و استجابت لبعض مطالبها للحفاظ على أمن الدولة الأردنية واستقرارها [2] .

-وفيما يلي عرض لأبرز المكاسب في البعدين السياسي و الديمقراطي لتعديلات دستور الأردن عام 2011 :

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ،ص ، ص 105 - 106 .

([2])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ،ص ، ص 109 .

أولاً : تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث :

***السلطة التشريعية** : أنهت التعديلات الدستوريّة التي أقرت عام 2011 حالة تغول السلطة التنفيذية على

التشريعيّة وتم تعزيز دور هذه الأخيرة لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات . [1]

***السلطة التنفيذية** : تناط السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 بالملك ويتولاها بواسطة وزراء وفق أحكام من الدستور ومن أبرز التعديلات لعام 2011 التأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء على شؤون الدولة كافة ، كما حصرت التعديلات الدستوريّة الجديدة صلاحية مجلس الوزراء في حالة عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل ،وبموافقة الملك بإصدار قوانين مؤقتة في الحالات الآتية : الكوارث ،حالة الحرب ،وهذا سيمنع إلى حد كبير تغول السلطة التنفيذيّة على التشريعيّة .

***السلطة القضائية** : شدد الدستور الأردني على التأكيد الحاسم على استقلال السلطة القضائية واستعادة القضاء لسلطته من خلال النّص على محاكة الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم وبذلك تم إلغاء التمييز أو الاستثناء من قاعدة شمولية سلطة القضاء على كل المواطنين . [2]

ثانيًا : المحكمة الدستوريّة وحرية الإعلام والحريات العامة :

***المحكمة الدستوريّة** : يعد إنشاء المحكمة الدستوريّة تحولاً مهم نحو الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدوليّة وذلك يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات . ولهذه المحكمة حق تغيير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 109 .

([2])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ،ص 112 – 113 .

أحد مجلسيّ الأمة بالأغلبية كما أن لمجلسي الأعيان و والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستوريّة في دستورية القوانين والأنظمة .

***حرية الإعلام والصحافة** :وفق التعديلات الدستورية لعام 2011 تم إقرار تعزيز الصحافة والإعلام من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي .

***الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان** :

-التأكيد على الحفاظ على كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات.

-التأكيد على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرية الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون .

-التأكيد على معاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز تعذيبه . [1]

*إلا أن إنجاز التعديلات الدستورية ومعها قانون الانتخابات والأحزاب هي الخطوة السهلة على طريق الديمقراطية أما الصعب فهو القبول بها بين أوساط الرأيّ العام أيّ إيجاد مناخ وطني يشجع على المشاركة في العملية السياسية

كما يتوقف ذلك أيضًا على مدى جدية النظام وقدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود .

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ، ص ،ص 114 – 115 .

-ويرى الباحثون أن الإصلاحات السياسية التي شهدتها الدولة الأردنية من بداية ثورات الربيع العربي تعكس إرادة سياسية لعملية الإصلاح وهذا لا يعني استكمال مسيرة الإصلاحات وإنما إستمراريتها في ضوء تطور العملية السياسية ومتطلبات التنمية السياسية .[1]

تحديات الإرهاب الدولي :

بهدف التصدي لمعالجة هذه الظاهرة وعالجتها والحد من تأثيرها على الأمن الإنساني الأردني ذهبت التشريعات الأردنية إلى ترتيب العقوبات ع جميع الأعمال التي توصف في يومنا هذا بالأعمال إرهابية وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الأردنية بسن مجموعة تشريعات لمكافحة الإرهاب وذلك بعد أحداث 11سبتمبر 2001 منها :

-أصدرت الأردن بتاريخ 2001/10/8 قانون معدلا للقانون العقوبات الأردني فرضته بموجبه عقوبة مشددة على أي فعل آو عمل يعتبر في نظر القانون من أعمال الإرهابية

- تضمن قانون العقوبات الأردني نصوصا تجرم و تعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات و مجموعات بقصد إجرامي او إرهابي

-يحضر قانون الأسلحة و الذخائر الأردني على الأشخاص حمل او اقتناء الأسلحة النارية بالاستثناء القوات النظامية ورجال الأمن العام ...[2]

-تمثلت الجهود الأردنية في الإجراءات القانونية للمعالجة الإرهاب بالسعي لإصدار قانون منع الإرهاب في الأردن , استجابة لازدياد وتيرة لمحاولات الإرهابية الهادفة للعبث في منظومة الأمن و الاستقرار وضمانا لعدم التعرض لحوادث إرهابية على الساحة الوطنية الأردنية , خاصة في ظل

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ، ص 118 .

([2])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ، ص 131-132

احتقانات الشارع العربي و استمرار الوضع المأساوي في العراق وفلسطين وسعيا وراد تعزيز وضمان أمن واستقرار الشعب الأردني وحريته ...[1]

تحديات المد الشيعي الإيراني :

بعد الثورة الإسلامية عام 1979 انعكست السياسة الإيرانية المعلنة بشكل كامل وتحولت الولايات المتحدة من حليف دولي داعم لإيران إلى ''شيطان'' أكبر وعدو جوهري وأطلق "الخميني" بمجرد استقرا الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسية ومجاله الحيوي .

-وقد أصبح الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الإمام الخميني وبعد وفاته عام 1989 ولكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر برغماتية وأقل ميل إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني , لكن مضمون هذه السياسة لم يتبدل ولم يجرؤ أي من حكتم طهران على مخالفة نهج الخميني او تخلي هن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية يتمركز نشاطه وقوته في الإقليم العربي ...[2]

-و قد تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق للممارسة نفوذها على دول المنطقة. وذلك عبر سعيها لتشكيل ما يسمى ''الهلال الشيعي'' الذي يمتد ليشمل بإضافة طهران كل من العراق سوريا ولبنا وقد أثار ذلك جدلا واسعا في الأوساط السياسية والإعلامية العربية , ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولنه عدة تقارير غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال حرب الإطاحة برئيس السابق (صـدام حـسين) رحمه الله وحزب البعث لتعزيز نفوذ طـهران وهيمنتها ليس في العراق وحده بل في المنطـقة وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية وهو ما بدت أفاقه تظهر كدعم المتمرد الحوتي في اليمن و حزب الله

([1])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ، ص 134

([2])- إبراهيم عبد القادر محمد ،نفس المرجع السابق ، ص ،136

اللبناني وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة الأمر الذي يزيد من احتمالات دخول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات معايران وهو ما ستنشأ عنه حالة من عدم الاستقرار و الفوضى التي ستؤثر سلبا على امن منطقة الخليج .

-وهكذا يأتي المشروع النووي الإيراني امتداد للرؤية الإستراتيجية الإيرانية لتستكمل به عناصر القوة الشاملة وتحقق طموحاتها للتوسيع في الدائرة الإقليمية .

-إن الأمن الإنساني العربي لا يزال يحتاج إلى تفعيل من خلال جهود جماعية حثيثة على مستوى الوطن العربي بإرادة سياسية تحلل الإخطار المحيطة وتتصدى لها و هنا تتلاقى متطلبات هذا الأمن مع دول الجوار العربي منها إيران التي تعلن على حرصها التعاون مع الدول العربية و الإسلامية.

- لم يكن للطائفة الشيعية في الأردن اسم قبل الاحتلال الأمريكي للعراق وان كان يحدث تبشير بالتشيع فهو حالات فردية تحصل عند سفر الطلبة الأردنيين إلى إيران لغرض الدراسة ، أما أساس المد الشيعي في الأردن وتبشير به فهم بعض العراقيين النازحين بعد الاحتلال خصوصا التجار من أبناء الطائفة الشيعية إذ منحت السياسة الأردنية تسهيلات للعراقيين لقاء مساهمة رجال الأعمال العراقيين واغلبهم من الشيعة في إنعاش الاقتصاد الاردني للضرر جراء سقوط النظام العراقي السابق الذي كان يعتمد على الأراضي الأردنية بمعظم تبادلاته التجارية و الاقتصادية و يرجح المراقبين تنامي المد الشيعي في الأردن إضافة لوجود رأس المال الشيعي العراقي هو التأييد لحزب الله اللبناني ...[1]

الذي يظهر تبنيه للمقاومة اللبنانية ضد إسرائيل إضافة لذلك التسهيلات الحكومية من قبل المملكة الأردنية تجاه التبشير الشيعي تحت لافتة الاعتدال و الوسطية .

([1])-إبراهيم عبد القادر ، مرجع سابق الذكر ص 137-138

كما انه طموحات إيران تعكس تداعيات أمنية على الإقليم بحيث أن السلاح النووي الإيراني سيقود إلى تهديد حالة الاستقرار النسبي القائمة حاليا في المنطقة. خاصة في منطقة الخليج العربي التي تصر الجهود العربية الدولية على الحفاظ عليها مستقرة لأهميتها الإستراتيجية من خـلال إبعادها عن الاضطرابات و الحفـاظ على أسس الممرات المائية ومصادر الطاقة فيها ، إن تهديد استقرار هذه المنطقـة قد يأتي عبر أمرين أولها حدوث خلل في موازين القوى القائمة في منطقة وثانيها إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران و الأطراف المعنية بالبرنامـج النووي الإيراني الذي ستنعكس أثار على دول المنطقة وشعوبها مما ينجم عنه كارثة إنسانية كبيرة[1]

– ومن هذا المنطلق كان على الأردن والدول العربية بشكل عام ضرورة وضع خطك واستراتيجيات من اجل وضع آليات تتصدى لتهديدات الأمن الإنساني في الوطن العربي وتعزيزه بما يتلاءم مع المنطقة.

([1])- إبراهيم عبد القادر ، مرجع سابق الذكر ص 139

المطلب الثالث :الآليات الموضوعية لتفعيل الأمن الإنساني في المنطقة العربية

-يبقى قيام مجتمع عربي إنساني خال من الفقر و اليأس حلما بالنسبة للكثير من المواطنين العرب وهو حلمي نبغي أن يتحقق فإذا كان الأمن في المنطقة هو علامة الخلاص منة الخوف فان الرفاه هو الهدف الذي لا يتحقق دون الخلاص من الحاجة وهكذا الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية و وجهان لعملة واحدة

-ولهذا السبب فان مفهوم الأمن الإنساني ينبغي أن يستند إلى وجهات نظر الأفراد في المنطقة في ما يتعلق بحمايتهم من التهديدات التي قد تطال حياتهم و موارد رزقهم و كرامتهم ،كما يجب أن يحرر الطاقة الكامنة في كل فرد في المنطقة العربية.

-وتتمثل أولى مهام وضع إستراتجية للأمن الإنساني في المنطقة العربية في التركيز على أوليات التي ذكرتها بالنسبة للفرد وهي أوليات تمثل تحديات حقيقة لأمن الدول العربية

-ولكي يتسنى استشراف الصورة المستقبلية للآمن الإنساني يتعين تحديد نواحي القوة و الضعف و الفرص و المخاطر في المنطقة . وعليه فانه يمكن القول أن ما يميز المنطقة العربية كونها شهدت البدايات الأولى لحقــوق الإنسان و المفاهيم المتصلة بها و المستوحاة من تراثها الديني و الثقافي , و بعبارة أخرى فان المنطقة متجردة من مسائل الإنساني الذي كان قوام حضارة امتدت إلى ألان , فالمفهوم ليس غريبا إذن عن المنطقة كما تتمثل نواحي القوة بالنسبة إلى المنطقة العربية في قدرتها على استيعاب الوافد و زيادة الحوار و ضمان التعايش بين مختلف الثقافات و الأجناس و الأعراق [1]..

إما نواحي الضعف في الدول العربية بالنظر إلى التحديات التي أوردناها و التي تواجه المنطقة في المجلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية يتبين ما يلي:

([1])-المؤتمر الدولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن ،عمان ،2005

-اختلالا في تخصيص الموارد في المستويين الوطني و الإقليمي يعطل التنمية وتحقيق رفاه المواطن العربي على المدى البعيد ويحول دون تحسين مستوى عيش السكان في المنطقة.

- تزايد نسب البطالة و تراجع في مستويات الأجور، مما اثر سلبا على قدرة المواطنين العادي على العيش و التعليم و تأمين الرعاية الصحية لهم وتحقيق قدرات المواطن الكامنة.

- تخلي الدولة عن تامين الحاجات الأساسية جراء سياسات التعديل الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي.

- عدم وجود استقرار سياسي كاف يجعل الأشخاص يستثمرون في التنمية الهادفة إلى الحد من ظاهرة الفقر.

-عدم نجاعة الدول في توزيع الدخل الوطني على نحو عادل .

-تهميش للمواطن العربي وانعدام أمن الأسر.

أما المخاطر التي تواجه المنطقة فهي ناتجة عن انعدام الأمن فيها و منجزة عن نواحي الضعف التي أوردناها أنفا توجه العديد من المخاطر منها القديمة و الجديدة يمكن اعتبارها تحديات للأمن الإنساني و هي تتراوح من الإمراض إلى الكوارث الطبيعية و التغيرات البيئية إلى الأزمات الاقتصادية ...[1]

-بيد أن مفهوم الأمن الإنساني لا يختزل التغلب على كافة أسباب انعدام الأمن الإنساني في تحسين الأمـــن الإنساني ، بل هو يعتبر التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني وجهان لعملة واحدة ، ذلك راجع إلى أن معالجة أسباب انعدام الأمن الإنساني ساعد على تحسين التنمية الإنسانية في حين يساهم التركيز على النواحي الأخرى في تعزيز الأمن الإنساني .

([1])- المؤتمر الدولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن ،عمان ،2005

-وإذا اعتمدنا توصيف السكان الفقراء لأصناف انعدام الأمن وجدنا ها مرتبطة إجمالا بالعوامل التالية:

- الصحة و المرض و الموت.
- هشاشة الوضع الاقتصادي .
- ضمان العيش و موارد الرزق.
- المضايقة من قبل الشرطة وغياب العدالة .
- النزاعات الأهلية و الحرب.

-وتنتج الإخطار من إشغال انعدام الأمن ومنها :

- عدم الاستقرار الاجتماعي.
- تزايد نسبة الجريمة و الفساد .
- تزايد نسب الأمية وتدهور أنظمة الرعاية الصحية . وبالتالي تنامي خطر الإمراض المعدية في المنطقة .
- دور الدولة المزدوج، حيث ينظر إليها باعتبارها تمثل تهديدا كبيرا للأمن الإنساني،من ناحية و وسيلة كبرى لتوفير الأمن الإنساني . علما بأن ضمان أمن الدولة لا يصمن بشكل آلي أمن الفرد[1]

-و لهذا ينبغي على نشطاء الأمن الإنساني و دعاته أن يستندوا في عملهم الهادف إلى النهوض بالأمن الإنساني في المنطقة إلى مفاهيم الحاكية ومبادئها ، من ذلك تعزيز المبادلة و الشفافية و

([1])- المؤتمر الدولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن ،عمان ،2005

إدراج بناء القدرات البشرية في القطاع العمومي و داخل المجتمع المدني ، إضافة إلى مبادئ الشمولية و الشراكة ، بما يكفل وضع الأفراد و الجماعات المحلية في صميم سياسات الأمن الإنساني وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية ، خاصة في مناطق النزاع كالعراق و فلسطين و اليمن و سوريا وليبيا و الرفع من مستوى الشراكة بين الفواعل الغير الحكوميين و الأجهزة الحكومية وكذا الرفع من مستوى تطبيق القانون في كافة البلدان العربية

-كذلك من ضروري المزاوجة بين البرامج ذات التوجه السياسي و المناهج الإحصائية قصد معالجة حاجات الأمن الإنساني في كل بلد عربي و توقع الإخطار المستقبلية التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة من خلال جهود مشتركة بين الباحثين وصناع القرار .

-وضع نظام مرن للرعاية الصحية و التأمين الاجتماعي يشمل كافة المواطنين بصرف النظر عن دخلهم . وقد يتسنى ذلك من خلال إصلاح الهياكل الإدارية و أنظمة التمويل العمومي إضـــافة إلى تحسين البنيــة التحتية الحكومية .

-النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات قصد تعزيز قدرات سكان المنطقة و تمكينهم من أدوات المتطورة

-إقامة حوارات و منتديات تجمع كافة الإطراف المعنية في المنطقة قصد تحديد أفضل الممارسات العلمية لضمان الأمن الإنساني و حماية الأشخاص من المخاطر المنجزة عن التقلبات الحتمية المقترنة باقتصاديات السوق.

-تمتين التعاون بين الجامعات العربية و الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين قصد إدراج مقاربات الأمن الإنساني في البرامج و المناهج التعليمية بما يحقق حشد طاقات كافة الأفراد أن يتكفلوا بحقوقهم..[1]

([1])- المؤتمر الدولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية ، الأردن ،عمان ،2005

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع الأمن الإنساني وتطور مفهومه في فترة مابعد الحرب الباردة وبالنظر أيضا إلى تطبيقات مفهوم الأمن الإنساني دوليا وعربيا ، يمكن القول إن رفض المفهوم أو الخوف من استخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لايلغي أهمية المفهوم لكونه يمس امن وحرية الأفراد ، إضافة إلى كونه ليس مفهوما نظريا بل يرتبط بشق تطبيقي .

ورغم أهميته والمحاولات الجادة لدراسته فان مفهوم الأمن الإنساني مازال في طور التبلور ، بحيث لم يتفق بصورة بصورة نهائية حول الأبعاد المختلفة المشكلة للمفهوم ، واغلب ما طرح من تعريفات للمفهوم وتحويله لخطط عمل محددة .

ورغم أهمية التوصل لتعريف محدد للمفهوم إلا انه عند التطبيق لابد إن يتم ذلك في إطار أولويات تختلف من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة الواحدة قد تختلف تلك الأولويات من فترة لأخرى وذلك وفقا للأحوال السياسي والاقتصادية والاجتماعية ، كما إن العلاقة بين المفهوم ومفهوم الأمن القومي لابد إن تؤخذ بالحسبان عند التطبيق ، فرغم إن لكل منهما متطلباته المختلفة إلا إن تطبيق الأمن الإنساني يحتاج إلى بيئة ملائمة بحيث لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البيئة المحلية والدولية المسببة لغياب الأمن .

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن مستقبل المفهوم دوليا فربما تشهد السنوات القادمة مزيدا من التطور في فكرة الأمن الإنساني ، وظهور المزيد من المنظمات واللجان والصناديق الخاصة سواء كانت ذات طابع رسمي أو منظمات غي حكومية .

وفيما يتعلق بمفهوم الأمن الإنساني في المنطقة العربية ومستقبله ، فقد اكسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، مفهوم الأمن الإنساني العربي زخما واسعا ومازالت النقاشات العميقة حول الأمن الإنساني العربي وسبل تحقيقه مستمرة ، إلا إن محاولة تحقيقه ستواجه بتحديات بنيوية عميقة تعاني منها المنطقة العربية يأتي الاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي في

مقدمتها ، ودون البدء في تحقيق الأمن القومي في بعض الدول العربية التي تعاني من غياب الأمن السياسي ، فلا سبيل للحديث عن تحقيق الأمن الإنساني في تلك الدول فالفرد لا يمكن إن ينعم بالأمن إلا في بيئة آمنة .

كما لاحظنا إن الدولة الأردنية تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الإنساني الأردني نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية والإقليمية مما شكل ويشكل تحديّا رئيسيا اثر وسيؤثر على الدولة الأردنية .وهذا يثبت فرضية إن الأردن بهذه التحديات تشكل تهديدا لعناصر أمنه الإنساني حيث ساهمت الظروف الإقليمية غير المستقرة وخصوصا فيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق والصراع العربي الإسرائيلي والثورات العربية والمد الشيعي وعدم الاستقرار النظام الدولي والذي بدأ ت تشهد تحولات خاصة في المنطقة العربية.

والله ولي التوفيق

التوصيات :

على ضوء نتائج الدراسة فان الباحث يوصي بما يأتي :

1- تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الانتماء والإخلاص في المواطن الأردني لتجنبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلبا على المواطن والمصالح الوطنية والدولة.

2- محاولة تقريب وجهات النظر بين الأحزاب مع بعضها وبين الحكومة وذلك بما يحقق نوعا من الارتياح الحزبي تجاه الحكومة إضافة إلى الدعم المالي قدر الإمكان وبالمقابل إن يكون هناك إجراءات صارمة ضد اي طرف يحاول العبث في مقدرات الدولة وبأي شكل من الإشكال.

3- توصي الدراسة بضرورة إبراز إن الشرعية السياسية للمكلة الأردنية هي شرعية دينية تؤيد التوجهات الإسلامية للمجتمع الأردني وهي ليست ضد الإسلام والمسلمين .

4- إيجاد فرص عمل حقيقية للشباب الأردني لتخفيف من اثر البطالة على الشارع الأردني وتخفيفه أيضا على الأسر الأردنية لما له من مردود ايجابي على كل شرائح المجتمع.

5- الحد من قدوم العمالة الوافدة لزيارة فرص للعمال الأردنيين .

6- الاقتصاد الفعلي في استخدام المياه والبحث عن مصادر أخرى كاحتياط في يد الدولة.

7- رفع مستوى القدرة التنافسية للصناعات المحلية ومطابقتها مع المواصفات و المقاييس العلمية.

8- عدم تصدير الإنتاج الزراعي إلا ما يزيد عن الحاجة لما يشكل ذلك من زيادة في الأسعار وتشجيع وتطوير القطاع الزراعي بحيث يكون قادرا على استقرار الأمن الغذائي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

1-الكتب :

1-أبو عمار(علاء) ،العلاقات الدولية :الظاهرة و العلم ،الدبلوماسية و الاستراتيجية ،عمان :الأردن دار الشروق للنشر و التوزيع،2000.

2-ابراهيم عبد القادر(محمد) ،التحديات الداخلية و الخارجية المؤثمرة على الأمن الوطني الأردني في فترة (1999-2013) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013.

3-أحمد حمدي (صلاح الدين)، دراسات في القانون الدولي العام ، الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر،2002.

4-أحمدخليفة (إبراهيم)، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة (دراسة الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية) ،الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007.

5-بن عنتر(عبد النور) ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي) ،الجزائر : المكتبة العصرية ، 2005.

6-بن غربي (ميلود) ، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة ،بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000.

7-حداد (ريمون) ، العلاقات الدولية (نظرية العلاقات الدولية / أشخاص العلاقات الدولية ، نظام أم فوضى في ظل العولمة) بيروت : دار الحقيقة ، 2000.

8-حمدي كنعان (طاهر) و داود حناينا (مي)، وعود الشباب العربي في إنتظار التحقيق بين أداء التعليم و نمو فرص العمل (الحالة الأردنية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011.

9-حموم (فريدة)، الأمن الإنساني في ظل العولمة و قيم التنمية المستدامة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004

10-عوض الهزايمية (محمد)،قضايا دولية ،تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي ، عمان : دار الجامعة ، 2007.

11-غضبان (مبروك) ، المدخل للعلاقات الدولية ، الجزائر :دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2007.

12-غيث مسعود (مفتاح) ، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية (دراسة حالة الصومال) ، القاهرة : دار قباء الحديثة ، 2008.

13-كمال الخزرجي (تامر) ، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات ، الأردن : دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005.

14-محمود الإقداحي (هشام)، تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي) ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

15-نافعة(حسن)و شنوفي عبد العال(محمد) ، التنظيم الدولي ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2002.

16-نصر مهنا (محمد) ، قضايا سياسية معاصرة ،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006.

17-نصر مهنا (محمد) ، العلاقات الدولية بين العوامة و الأمركة ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1997.

18-نزاري (صفية) ، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة (دراسة مقارنة لحالات : الجزائر –تونس-المغرب)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق –قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2010-2011.

19-سيد سليم (محمد)، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة : بروفيشينال للإعلام و النشر ، 1983.

20-سيد سليم (محمد) ،تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر و القرن العشرون ، القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2002.

21-سيد سليم (محمد) (تحرير) ، حوار الحضارات بين اليابان و العالم الإسلامي ، مركز الدراسات آسيوية ، جامعة القاهرة ، 2005.

22-سمك (نجوى)،صدقي عابدين (السيد)(تحرير) ،دور المنظمات غير حكومية في ظل العوللمة : الخبرتان المصرية و اليابانية ،القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2005.

23-يوسف صفوان (عاكف)،المنظمات الإقليمية و الدولية ،القاهرة : دار الأحمدي للنشر ، 2008.

2- الدوريات :

24-ايبراشتات (نيكولاس)،مستقبل الأيدز : الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند ،(ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، دراسات عالمية، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد 52 ، 2004.

25-الطاهر (بوسماحة) (ترجمة)، تدخل حلف الأطلس في كوسوفو ،دراسات عالمية ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،العدد 40، 2001.

26-بيليس (جون) و سميث(ستيف) ،عولمة السياسة العالمية ، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) ، الإمارات العربية المتحدة ،مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

27-خليفة الكواري (علي)، ماضي (عبد الفتاح) (تحرير) ، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب ؟ (دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.

28-محمود (مرتضى)، قارة أمريكا اللاتينية ،الحقائق والتحديات مع نظرة مفصلة على البرازيل ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، سلسلة محاور التنمية ,دون سنة نشر.

29-متكيس (هدى) و صدقي عابدين (السيد) (تحرير) ، الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2004.

3-التقارير:

30-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009،تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية .

31-وزارة المياه الأردنية ، استراتيجية المياه،ملخصتنفيدي لتقرير حول مصادر المياه توقعات التزويد و الإستخدامات (2007-2022).

4-الملتقيات الندوات و المؤتمرات المنشورة :

32-المؤتمر الدولي حول "الأمن الإنساني في الدول العربية ،الأردن :عمان ، 2005.

33-ناجي (عبدالنور) ، ، ظاهرة الهجرة غير قانونية في المغرب العربي ،جامعة منتوري قسنطينة ، ملتقى حول الأبعاد غير عسكرية للأمن في المتوسط ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،دون سنة نشر.

34-جاسم محمد (زكريا)،أمن المتوسط بين المفهوم و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية ، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2008.

35-بخوش (مصطفى) ،التحول في مفهوم الأمن و إنعكاساته على الترتيبات الأمنية المتوسط ،مداخلات الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة،2008.

5- مواقع على شبكة انترنت:

36-موقع شبكة الأمن الإنساني .www.humansecurity.network
Org.le :25 /03 /2014 à 10 :46

37- البداينية (ذياب)، التنمية البشرية و الجريمة في المجتمع الأردني
http://fs8859.oza.in/reserch-paper/hryih 01119.human
developmentjorddan-ar.le :25/03/2015 à19 : 33

فهرس الموضوعات

– فهرس الموضوعات -

الموضوع الصفحة

الإهداء

كلمة الشكر

المقدمة

الفصل الأول :تدقيق ايتيمولوجي للأمن والأمن الإنساني 10

المبحث الأول: الأمن الإنساني وبروز تصور جديد للأمن..... 10

المطلب الأول: مفهوم الأمن 10

المطلب الثاني: الأمن في طرح النظريات الوضعية 11

المطلب الثالث: تطوّر في طرح النظريات الوضعية 16

المطلب الرابع :الأمن وفق نظريات ما بعد الوضعية 23

المبحث الثاني: عوامل ظهور الأمن الحديث وعلاقته بالتتمة 30

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وبروز منظومة مفاهيم جديدة 30

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على المفهوم التقليدي للأمن 39

المطلب الثالث: تزايد الترابط بين البعدين الأمني و التنموي 45

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني 49

المطلب الأول :تعريف الأمن الإنساني 49

المطلب الثاني: الخلفيات الفكرية والعلمية لمفهوم الأمن الإنساني 57

المطلب الثالث: تهديدات التي تعترض الأمن الإنساني 60

الفصل الثاني: الآليات الدولية والإقليمية للأمن الإنساني 72

المبحث الأول: نماذج عن آليات المنهجية من طرف الدول في تحقيق الأمن الإنساني ... 73

المطلب الأول: النموذج الكندي والياباني للأمن الإنساني 73

المطلب الثاني: شبكة الأمن الإنساني 79

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لتحقيق الأمن الإنساني 81

المطلب الأول: أسباب التوجه نحو الإقليمية كبديل للتعاون الدولي 81

المطلب الثاني: المقاربات الإقليمية للأمن الإنساني 83

المبحث الثالث: الآليات الدولية والعالمية لتحقيق الأمن الإنساني 101

المطلب الأول: المقاربة الأممية للأمن الإنساني 101

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية و المؤسسات المالية والدولية 108

الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني العربي والآليات الموضوعية لتفعيله (حالة الأردن) .117

المبحث الأول: الأمن الإنساني في سياقه العربي 117

المطلب الأول: إبعاد الأمن الإنساني في سياقه في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 ...117

المطلب الثاني: التنمية البشرية في الوطن العربي 121

المطلب الثالث: معوقات التنمية في المنطقة العربية 135

المبحث الثاني: واقع الأمن الإنساني في الأردن 139
المطلب الأول :مفهوم الأمن الأردني ومرتكز 139
المطلب الثاني: المقاربة الأردنية لمفهوم الأمن الإنساني 142
المطلب الثالث: واقع التنمية في الأردن 143
المبحث الثالث: تحديات الأمن الإنساني في الأردن 149
المطلب الأول: التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن الإنساني للأردن 149
المطلب الثاني: التحديات الخارجية المؤثرة في الأمن الإنساني 157
المطلب الثالث: الآليات الموضوعية لتفعيل الأمن الإنساني في المنطقة العربية 163
خاتمة 168
قائمة المصادر والمراجع 172